الإثنين 15 نيسان 2024
العدد 5176 السنة الثامنة عشرة
Lundi 15 Avril 2024 no 5176 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

تفاهم التيار والثنائي يفوز بـ «المهندسين»
14

من ورّط جعجع خوفه أم مسؤول أمنه؟
14

جوني القرم: بيعوا كل شيء!
16

إسرائيل بلا حصانة

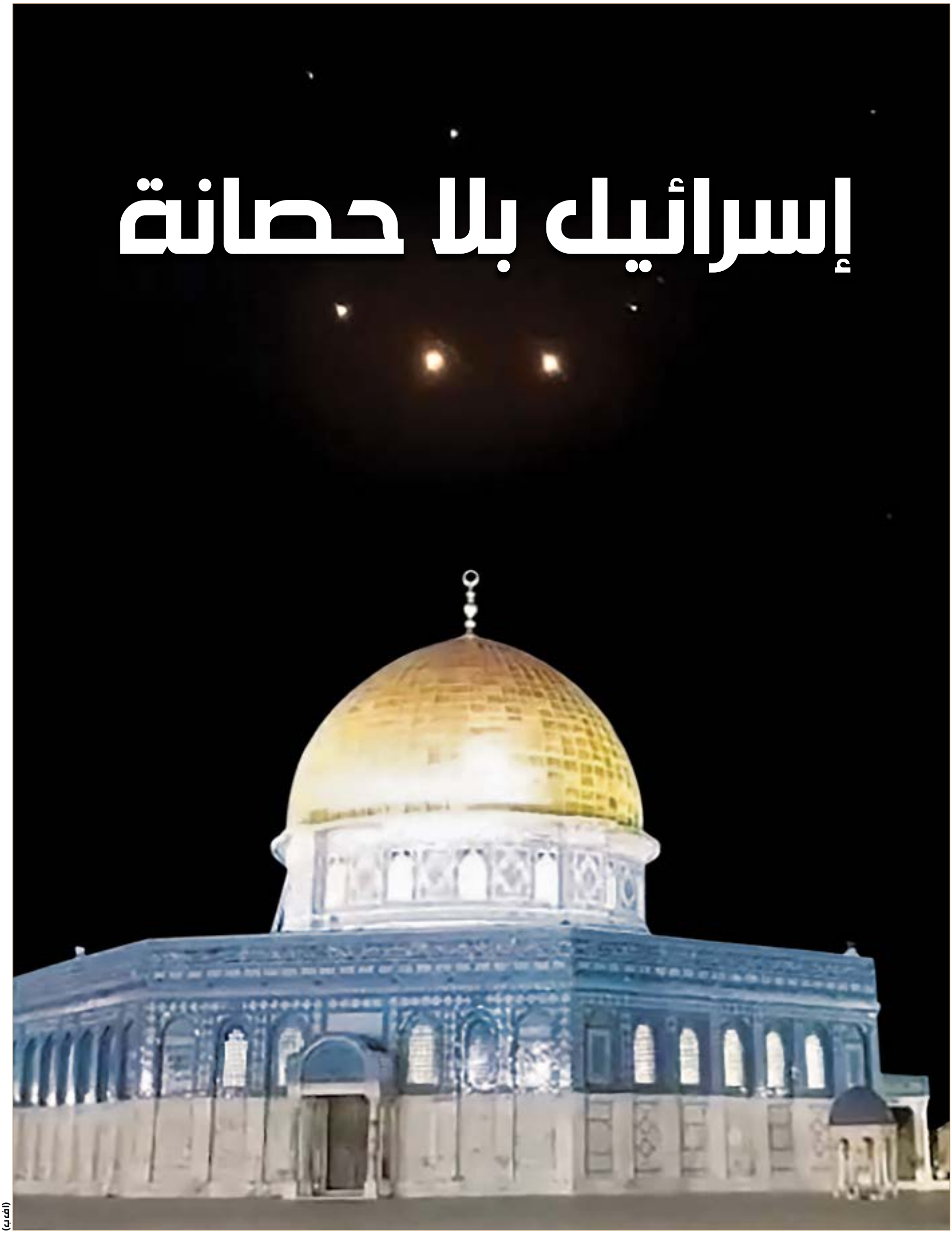

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

طهران إلى صدارة المواجهة
ردّ محدود... بمفاعيل كبرى

علي حيدر

كان بإمكان إيران الرد بشكل تناسبي على إسرائيل عبر استهداف سفارة أو قنصلية في محيطها، وانطلاقاً من أراضيها. وكان بإمكانها الرد مباشرة أو عبر حلفائها من إحدى ساحات محور المقاومة بقدرات نوعية. لكنّ القيادة العليا في الجمهورية الإسلامية قرّرت أن يكون الرد انطلاقاً من إيران وأن يستهدف إسرائيل مباشرة. ولذلك، فإن أهم ما يُميّز هذا الرد، كونه غير تناسبي على استهداف القنصلية الإيرانية في سوريا، على رغم استشهاد عدد من قادة الحرس الثوري الإيراني في تلك الضربة، وهو مستجدّ ينطوي على رسائل ردعية ويؤسس لمعادلة جديدة، ويكشف عن مجموعة حقائق، أهمها محدودية القدرات الذاتية لكيان العدو، والتي دفعت الولايات المتحدة إلى أن تهبّ لنجدته للمرة الثانية خلال ستة أشهر، على رغم محدودية الرد الإيراني، بعد أن فعلت الشيء نفسه، في أعقاب «طوفان الأقصى».

في المقلب الآخر، كان الرد الإيراني مضبوطاً ومدروساً بحيث لا يدفع كلّاً من تل أبيب وواشنطن قهراً إلى حرب واسعة أو مفتوحة، وإنما يحقّق الأهداف عبر تجاوز خطوط حمر إسرائيلية، ومعادلات سابقة، وإظهار التوثّب لمواجهة أي تحدّ لاحق (علماً أن طهران كانت قادرة على استخدام صواريخ ومُسيّرات أكثر تطوراً). وبعيداً عما ستؤول إليه ردة الفعل الإسرائيلية لاحقاً، فقد سجّلت إيران مروحة من الإنجازات التي حضرت بشكل أو بآخر على ألسنة العديد من المعلّقين والخبراء في كيان العدو. وهي إنجازات يمكن إجمالها بكون إيران انتصرت في "معركة الإرادات"، في مقابل الولايات المتحدة وإسرائيل؛ إذ على رغم أنها لم تفعّل سوى جزء بسيط من قدراتها، فهي اضطرّت "تل أبيب" إلى الاستعانة بواشنطن لحمايتها، فيما أكملت هذه المحطة معالم محور المقاومة كقوة إقليمية مترابطة وراسخة، لم يعد بإمكان القوى الإقليمية والدولية تجاهلها.

أيضاً، أحبطت إيران بردّها المعادلة التي حاولت إسرائيل فرضها عليها، عبر جبي أثمان مباشرة منها مقابل ما تتعرّض له "تل أبيب" من ضربات من قبل حلفاء طهران، علماً أنه لو نجحت إسرائيل في تكريس هذه المعادلة، لكنّا أمام مشهد مغاير. وبدَّدت إيران، كذلك، محاولة تصويرها كما لو أنها مردوعة عن الرد المباشر تجنباً للتورط في حرب مباشرة، مع الإشارة إلى أن خطورة

> **يكفي تخيّل ما كان سيحدث لو ان هذه الكمية من المُسيّرات والصواريخ انطلقت من لبنان**

تحقّق مثل هذا الهدف للعدو، هي أنه يتحوّل إلى مفهوم تتفرّع عنه خيارات وتقديرات تنطوي على مخاطر أكبر على إيران. لكنّ الرد أظهر أن طهران مستعدّة للمغامرة بخطر خوض معركة عسكرية مباشرة عندما يتعلّق الأمر بتجاوز خطوط حمر تتّصل بسيادتها، حتى عندما تعلن الولايات المتحدة وقوفها إلى جانب إسرائيل.

يضاف إلى ما تقدّم، أن طهران دحضت السردية التي تروّج لها "تل أبيب" منذ نحو عقدين، وتستند إليها كل الطروحات التي تدعو إلى استهداف المنشآت الاستراتيجية الإيرانية، بما فيها النووية، وعنوانها أن الحضور الأميركي المباشر في المنطقة يلجم إيران عن المخاطرة بردّ، تجنباً لدفع الولايات المتحدة إلى توجيه ضربات عسكرية مباشرة إليها، وهي السردية التي لم تقبلها كل الإدارات الأميركية، وإنما نظرت إليها كخيار خطير ينطوي على احتمال التدحرج نحو تورط عسكري في حرب مكلفة. وبذلك، أثبتت إيران 2024، أنها تختلف جذرياً عن إيران الثمانينيات على مستوى القدرات التي تقيّد ردودها على ضربات يمكن أن توجّهها إليها أميركا.

هكذا، نجحت إيران في تحويل التهديد الذي تمثّل في مهاجمة قنصليتها في دمشق، إلى فرصة من أجل التأسيس لقواعد جديدة لا تزال في مرحلة التبلور، ويمكن أن تتطوّر أيضاً نحو سقوف عليا. ولن يكون بإمكان أي رد إسرائيلي شطب هذه النتائج، خاصة الردود الأمنية أو العسكرية خارج الأراضي الإيرانية، فيما سيؤدي الرد العسكري المباشر إلى توليد مخاطر أكبر على إسرائيل، أعلنت إدارة بايدن رفضها لها. ومن أهم النتائج التي حقّقتها الجولة الأخيرة أيضاً، أن إظهار حاجة إسرائيل البنيوية والعميقة إلى مشاركة أميركية فعّالة من أجل حماية أمنها وعمقها الاستراتيجي، سيمسّ بصورتها وردعها ومكانتها الإقليمية، خصوصاً أنه يأتي بعد محطات سابقة صبّت في الاتجاه نفسه، بدأت مع «طوفان الأقصى»، واستمرّت مع فشل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وفي مواجهة جبهات الإسناد. وهو متغير استراتيجي ستكون له مفاعيل تتّصل بالمفهوم الذي تُقارب من خلاله تحوّلات البيئة الإقليمية، وسيكون حاضراً في تقديرات كل الأطراف، المعادية والصديقة لإسرائيل على السواء.

في الخلاصة، نجحت إيران في وضع كيان العدو أمام معضلة حقيقية: فإن قرّر الذهاب بعيداً في رد عسكري مباشر ضدها فإنه سيعرّض نفسه لرد أشدّ خطورة؛ وإن امتنع عن ذلك، فهو يسلّم بتقوّض قوة ردعه، الأمر الذي سيُعمّق مأزق الكيان (مع الإشارة إلى أن السقوف الأمنية في الردود، ليس من شأنها تغيير المعادلة)، وللخروج من هذه المعضلة، طلب الرئيس الأميركي، جو بايدن، من رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، تقديم صورة تفيد بأن ما جرى هو «انتصار» من خلال نجاح عملية الاعتراض. وبذلك، يستطيع النزول عن السلم الذي صعد إلى أعلاه، لكن مشكلة هذا الخيار أنه يتعارض مع ما تلمّسه كل إسرائيلي، ومع الصورة التي بدا عليها الكيان أمام الرأي العام الداخلي والعالمي.

وفي كل الأحوال، شكّل الرد الإيراني متغيّراً نوعياً فاقم التحديات أمام مؤسسة القرار السياسي والأمني في كيان العدو، ومكّن طهران من مراكمة إنجازاتها الاستراتيجية التي ستُبذل واشنطن و"تل أبيب" جهودهما للحد من مفاعيلها في الرأي العام العربي، والفلسطيني خاصة. كما كشف ما حدث، حقيقة التحوّل في معادلات القوة لمصلحة محور المقاومة؛ إذ يكفي تخيّل ما كان سيقع لو أن هذه الكمية من المُسيّرات والصواريخ انطلقت من لبنان إلى العمق الإسرائيلي، الذي كان سيبدو مكشوفاً تماماً نتيجة تقلّص فعالية منظومات الاعتراض الصاروخي، والعائد إلى قرب المسافة.

الرد الإيراني تجاوز خطوطاً حمراً إسرائيلية ومعادلات سابقة (أ ف ب)

إيران تضرب بـ«حرمة» إسرائيل عرض الحائط

وليد شرارة

من منظور تاريخي، يشكل رد إيران على العدوان الصهيوني ضد قنصليتها في دمشق منعطفاً في مجرى الصراع مع الكيان المؤقت. للمرة الأولى منذ حرب أكتوبر 1973، تبادر دولة من المنطقة إلى قصف مواقع عسكرية في العمق الصهيوني، بعد تلك الحرب، أصبحت المواجهة المسلحة مع هذا الكيان واستهداف مواقع في فلسطين المحتلة عام 1948، شأناً محصوراً بمنظمات مقاومة شعبية فلسطينية ولبنانية، قبل أن تنضمّ إليها أخيراً أخرى عراقية ويمنية. الحدث، بالمعنى السياسي الفعلي لهذه الكلمة، أي التطور الذي يدخل تغييراً على السير المعتاد للأمور، هو دخول قوة إقليمية كبرى كإيران على خط الصدام المباشر مع إسرائيل، وفي سياق استراتيجي دولي يتّسم باستنفار عام للغرب الجماعي لمساندة الكيان. تجلّى هذا الاستنفار في الإعلان الرسمي عن قرارهم الدفاع عن فلذة أكبادهم الصهيونية، كما فعلوا بعد عملية «طوفان الأقصى» والمشاركة المباشرة لمنظومات دفاعهم الجوية ولمقاتلاتهم في إسقاط مسيّرات وصواريخ إيرانية. لم تقتصر المشاركة المذكورة على الجيش الأميركي، بل شملت أيضاً، بحسب المعلومات الصادرة عن الجيش الصهيوني ومسؤولين غربيين، الجيشين الفرنسي والبريطاني، بكلام آخر، ودفاعاً عن سيادتها وحقّها المشروع في الرد على عدوان صارخ على أراضيها - والقنصلية الإيرانية في دمشق جزء من الأراضي المشار إليها -، قررت طهران تحدي الإجماع الاستراتيجي الغربي بـ«حماية» الدور الوظيفي للكيان، باعتباره العصا الغليظة للغرب الجماعي، وتوجيه لكمة موجعة إليه، ودشنت عبر ذلك مرحلة جديدة في مسار المواجهة المديدة معه.

لقد تمتع الكيان الصهيوني طوال لقادة معسكر «العصبية البيضاء» هذا المسار برعاية ومساندة أميركية وغربية استثنائيتين، إلى درجة اعتقاد البعض بـ«حرمة» المساس به وبمواقع عسكرية تقع في عمق الأراضي المحتلة في 1948. «انتهاك» حركة «حماس» لهذه «الحرمة» كان مبرراً كافياً بالنسبة إلى قادة

> **مواقف متناقضة تصدر عن عاصمة الغرب الجماعي، واشنطن، حيال ما سيقوم به الكيان الصهيوني بعد اللكمة التي تلقاها**

الغرب الجماعي لكي يسوّغوا حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني في غزة. لقد ضربت إيران أيضاً بتلك «الحرمة» عرض الحائط. وما يزيد من أهمية البعد الاستراتيجي للرد الإيراني، هو أنه يكشف واقع التحول التدريجي، ولكن المستمر، والمتسارع في السنوات الماضية، في موازين القوى في الإقليم لغير مصلحة إسرائيل، نتيجةً لعملية بناء وتطوير القدرات العسكرية والصاروخية لقوى محور المقاومة، وفي القلب منها إيران. أصوات كثيرة في منطقتنا سخرت من العملية المشار إليها، و/أو اعتبرت أنها مخصصة للاستخدام في النزاعات الداخلية التي احتدمت سابقاً في سوريا والعراق، وشككت في إمكانية توجيهها ضد إسرائيل. سيكون من الطريف الاستماع إلى حجج أصحاب الأصوات المذكورة اليوم. الكلام الأكثر جدية يصدر حالياً من داخل الكيان المؤقت، وبشكل خاص من الذين يطرحون السؤال الوجيه التالي: ماذا كنا لنفعل لولا المساهمة النشطة والمكثفة الأميركية والبريطانية والفرنسية، في إسقاط المسيّرات والصواريخ الإيرانية؟ مجرد طرح هذا السؤال، ومن داخل إسرائيل، يشي بأن الاقتناع بالتفوق العسكري النوعي للكيان على محيطه، وقدرته على القيام بدور وظيفي في إطار الاستراتيجية العامة الغربية لتثبيت السيطرة على هذا الأخير، لم يعد محط إجماع فعلي. لقد أظهرت عملية «طوفان الأقصى» البطولية، ومن ثم فشل الجيش الصهيوني في تحقيق أهداف الحرب على غزة، «حدود قوة» الكيان، المتراجعة باطراد، وحاجته إلى «الحماية» و«الاحتضان» من قبل رعاته الغربيين كلما اشتبك مع قوة في الإقليم، دولتية كإيران، أو غير دولتية، «قلعة أوروبا في مواجهة آسيا البربرية»، كما وصف مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل في كتابه «دولة اليهود». إسرائيل، في معرض تسويقه لها كحارس لمصالح الغرب لدى قادته آنذاك، أصبحت تحتاج إلى حراسة غربية على مدار الساعة.

مواقف متناقضة تصدر عن عاصمة الغرب الجماعي، واشنطن، حيال ما سيقوم به الكيان الصهيوني بعد اللكمة التي تلقاها. تنسب وسائل إعلام أميركية وغربية إلى الرئيس الأميركي إبلاغه رئيس الوزراء الصهيوني معارضته لأيّ هجوم على إيران. لكن الموقف الذي عبّر عنه جون كيربي، منسق مجلس الأمن القومي للاتصالات الاستراتيجية، في مقابلته مع شبكة «سي إن إن»، والذي قال فيه إن «الأمر متروك للإسرائيليين ليقرروا ما إذا كانوا سيردّون، وكيف سيردّون»، يفيد بعكس ما قاله رئيسه. كثيراً ما اعتمد الأميركيون سياسات يطلقون عليها تسمية «الغموض البنّاء» لكونها تسمح لهم، في ظروف معقدة، ببلوغ أهدافهم. الأكيد هو أن التناقض المشار إليه لا يمكن إدراجه ضمن «الغموض البنّاء». هو كفيل بتسهيل مباشرة صديقهم نتنياهو بعدوان جديد يشعل حريقاً سياتي على الأخضر واليابس في هذه المنطقة، ومن المحتمل أن يمتدّ إلى خارجها. ربما عليهم التمعّن جيداً في الكلام الصادر من طهران عن مساعد الرئيس الإيراني للشؤون السياسية والذي جزم فيه أن «الرد الذي نفذته إيران يعني تغير المعادلة وانتهاء عصر الصبر الاستراتيجي».

ابراهيم الأمين

حقائق إضافية لما بعد 7 أكتوبر

سيكون من الصعب إقناع الناس بأنّ تعداد الشهداء لا يفيد في معركة التحرير الكبرى. الأمر لا يتعلّق بالمحاربين، بل بالراغبين في التحرير. فهؤلاء هم من يقيسون خطواتهم. وما يحسم النقاش لديهم في النهاية هو مواجهة السؤال الأهم: إلى أيّ حدّ أنت مستعدّ لدفع ثمن التحرر النهائي؟ على ضفة العدو، ثمّة سردية عنوانها معركة البقاء. عندما اندفعت إسرائيل إلى الحرب المتوحشة في غزة، وضعت كل الحسابات الأخرى جانباً. قالت بعقل جمعي وخطاب موحّد: جمّدوا مسرح الانقسام السياسي ولا تحسبوا عدد القتلى ولا حجم الخسائر، وفكّروا جيداً في السؤال الأهم: ما نفع الاقتصاد القوي والرفاهية المميزة إذا كان الوجود بحدّ ذاته مهدّداً؟

عام 1967، كان الكيان الفتيّ ينتزع شرعية عالمية إضافية قامت على أساس أنه قادر على القيام بالكثير وحيداً. خلال ثلاثة عقود بعدها، صارت إسرائيل بالنسبة إلى الغرب نموذجاً لطور جديد من الاستعمار الإحلالي. لم يكن الغرب الصليبي يفكّر للحظة في أن يخرج من يعيد تجارب الغزو القاري لدول كبيرة كما حصل في أميركا وأستراليا، حيث قامت المستعمرات على أنقاض أكبر عملية تطهير للسكان الأصليين، وإقامة دولة جديدة، قاعدتها الاجتماعية

> **ثبت أنّ العدو غير قادر على حماية نفسه بنفسه، وأنّ القوة النارية متى توافرت لدى المقاومة ستكون النتائج مختلفة. كما ثبت أن في الكيان من يتذوّق طعم الهزيمة**

عبارة عن خلطة هجينة لجماعات مستندة إلى دين وغرائز وأساطير.

لم يعد ممكناً مقاربة قضية فلسطين والتجاهل المتعمّد لحقيقة أنّ النظام الصهيوني يتصرف على قاعدة رعاته الأصليين في أوروبا نفسها، أي إنه يعرف أنّ البقاء والعيش بأمان يتطلبان عمليات تطهير متواصلة حتى طرد آخر من يتبقّى من السكان الأصليين، وعملية ترهيب بالدم والنار لكل من يقف على التل ناظراً. وبالتالي، فإن البحث في قمامة الغرب عن ورقة اسمها تسوية أو سلام أو ما شابه من تعريفات مهذّبة لسياسة الخضوع، ليس سوى ترداد للسردية نفسها التي قامت منذ اليوم الأول لقيام الكيان، حين قال أهله ورعاته: اقبلوا بما هو موجود أو ستخسرون المزيد!

هذه الصياغة تحوّلت أداةً بيد من لا يريد مقاومة هذا المشروع. نسي هؤلاء أن المشروع الإحلالي مستمرّ ولن يتوقف، وهم يبرّرون تخاذلهم بما يردّدونه اليوم: لقد دُمّرت غزة، فما نفع المقاومة؟

من يتجاهلون الحقائق، عن عمد أو عن مصلحة أو عن جهل، لا يعرفون أن المقاومة القائمة منذ انطلاقة مشروع إسرائيل قبل أكثر من مئة عام، لم تكن تنتج خراباً على خراب. بل أنتجت الفكرة الأصلية التي تنمو بقوة مع هذا الجيل، وهي أنّ للقوة حدّاً، وأنّ النظام الصهيوني بدأ يفقد قدرته على الدفع الذاتي، إلى أن رفع «طوفان الأقصى» الغطاء عن جسم كبير مصاب بأمراض مخيفة، وغير قادر على الحراك من دون مساعدة، ويحتاج إلى من يساعده للوقوف على قدميه ويبقيه في حالة توازن ويحميه طوال الوقت.

وبعد ستة أشهر من الجنون الدموي، ومحاولة القول إنّ إسرائيل قوية وقادرة على مواجهة التحديات، يأتي الردّ الإيراني ليعيد الناس جميعاً إلى صبيحة 7 أكتوبر، عندما ثبت أنّ العدو يحتاج إلى من يحميه فعلياً، لا سياسياً أو لفظياً فقط.

منذ إعلان إيران أنها ستردّ بشكل واضح على قصف قنصليّتها في دمشق، عمّ الذعر العالم حتى قبل أن يسمع صراخ إسرائيل. ولا يتعلق الأمر بنوع الرد وحجمه وأهدافه وتوقيته وآلياته، بل بأن إسرائيل باتت مكشوفة بوضوح أمام العالم أجمع. صحيح أنها قوة قادرة على ارتكاب الجرائم في منطقة لا تواجه فيها قوة نارية مماثلة، كما هي حال غزة، ولكنها، في مواجهة حزب الله في لبنان، مثلاً، تتّكل على أنّ الحزب لا يريد القيام بأعمال عسكرية من شأنها توسيع الحرب. ما يعني، بعُرف العدو، أنّ حزب الله مضطرّ لتنفيذ عمليات بأسلحة محددة، وضمن سقوف مضبوطة. وبالتالي، قد تبدو إسرائيل مرتاحة في المواجهة مع حزب الله في لبنان أو المقاومة في غزة، لأنها تجد نفسها قادرة على مواجهة حرب استنزاف. لكن التوتر والخوف يسودان فور الشعور بأن الأمور قد تكون قابلة للتوسع أكثر. فبمجرد إعلان إيران نيتها الرد، أيقنت إسرائيل أن أسلحة وأدوات جديدة طرأت على المعركة. وهذا فرض استنفاراً أظهر للعدو أولاً، ولحلفائه ثانياً، وللعالم ثالثاً، أن إسرائيل التي تتمتع بقدرة نارية هائلة غير قادرة على تحمل تبعات معركة متماثلة، ولتحمل قوة نارية موازية أو حتى أقل منها. وبالتالي، فإن لحظة الحقيقة تفرض التواضع، وهو حال قادة العدو الذين سارعوا إلى طلب النجدة من أميركا وحلفاء عرب وغربيين. وما حصل أمس، أكّد مجدداً أنّ إسرائيل من دون الحماية المباشرة، لن تتحمّل مواجهةً أوسع من الجارية حالياً.

ويكفي أن نقوم بتمرين بسيط:

ماذا لو قرر حزب الله، إطلاق خمسة آلاف صاروخ «نوعي» دفعة واحدة على كيان الاحتلال (ومن المؤكد أنه قادر على ذلك)، واستخدم عدداً كبيراً من جيل جديد من المسيّرات الانتحارية (ومن المؤكد أنه قادر على ذلك)، وأطلق عشرة آلاف صاروخ «عادي» بمديات مختلفة (ومن المؤكد أيضاً أنه قادر على ذلك)، وأرفق ذلك بقصف مدفعي من أسلحة متنوعة قادرة على الوصول إلى أهداف في عمق الكيان؟

وماذا لو قام بذلك أكثر من مرة، ثم قرّر أن يكتفي في حرب مفتوحة بإطلاق نحو ثلاثة آلاف مقذوف من كل الأنواع يومياً، كيف ستقود إسرائيل الحرب، وأين ستنتشر منظومات الدفاع الجوي، وكيف ستنتقي المنشآت الأهم للحماية، وكيف سيكون تصرف الجمهور وهو يسمع دويّ الصواريخ (وليس صافرات الإنذار)، وكيف سيكون الوضع في كل مناطق الكيان وليس في منطقة القواعد العسكرية فقط؟

مجرد تخيّل هذا الأمر يحيلنا مجدداً إلى النتيجة الأبرز لعملية «طوفان الأقصى»، وهي أنّ العدو لم يعد قادراً على العيش من دون دعم مباشر من الغرب، وأنّ القوة النارية الهائلة ليست مفتوحة طوال الوقت. وفي المقابل، بات واضحاً أنّ على المقاومين في كل الميادين تحصيل قدرات نارية أكبر بكثير مما هو موجود لديها الآن، وهي عملية قائمة أصلاً، لأنّ لحظة الحقيقة التي يخشاها العدو وكل من يرى فيه خلاصاً فردياً أو جماعياً أو نموذجياً، هي لحظة قادمة.

قبل أيام، كتب جاييم ليفنسون، وهو صحافي علماني وليبرالي، مقالةً في «هآرتس» انتهت إلى خلاصة يجدر التوقّف عندها. قال: «لقد خسرنا. هذه حقيقة يجب أن تُقال. وعدم القدرة على الاعتراف بها يلخّص كل ما تحتاج إلى معرفته عن علم النفس الفردي والجماعي في إسرائيل. ولأنّ الاعتراف بالهزيمة ليس بالأمر الجيّد، نكذب على أنفسنا. اليوم، نحن في وضع لن نتمكّن من استعادة إحساسنا بالأمن الشخصي. وكلّ تهديد إيراني سيجعلنا نرتعد. لقد تعرّضت مكانتنا الدولية لضربة قوية. وظهر ضعف قيادتنا للخارج القريب والبعيد. ما حصل أننا نجحنا لسنوات في خداع العالم، ثم أقنعنا أنفسنا بأنّنا دولة قوية وشعب حكيم وجيش قوي. لكن الحقيقة، نحن مجرّد قوة جوية، ولكن، شرط أن تستيقظ في الوقت المناسب».

طوفان الأقصى

إيران تعزّز ردعها: نهاية «الصبر الاستراتيجي»

طهران - **محمد خواجوني**

بعد مضيّ أسبوعين على الهجوم الذي نفّذته إسرائيل ضدّ القنصلية الإيرانية في دمشق، وفي أعقاب التكهنات الكثيرة حول طبيعة ردّ الجمهورية الإسلامية، نفّذت إيران في خاتمة المطاف عملية «الوعد الصادق»، والتي بدأت ليل السبت واستمرّت حتى فجر الأحد، وأطلقت خلالها «عشرات المسيّرات والصواريخ» من أراضيها في اتّجاه إسرائيل، في ما يُعدّ حدثاً غير مسبوق من شأنه أن يُدشّن فصلاً جديداً من المواجهة بين الجانبين، وأن يؤسّس لمعادلات أمنية مختلفة في المنطقة.

وفي أعقاب العملية، أعلن «الحرس الثوري» الإيراني، الذي استشهد سبعة من أفراده بمَن فيهم أحد كبار قياديّي «فيلق القدس» محمد رضا زاهدي، في الهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية، في بيان، أنه

> **أمام إسرائيل التي تخوض الآن حرباً في غزة، وصراعاً مع «حزب الله» في لبنان، خيارات شائكة وعصيبة إزاء الهجمات الإيرانية**

«ردّاً على الجرائم العديدة للكيان الصهيوني بما فيها مهاجمة القسم القنصلي للسفارة الإيرانية في دمشق، واستشهاد عدد من القادة والمستشارين العسكريين الإيرانيين في سوريا، ضربت قوّة الجو - فضاء التابعة للحرس الثوري، أهدافاً محدّدة داخل الأراضي المحتلّة بعشرات الصواريخ والمسيّرات». وأوضح البيان أن «العملية تمّت بموافقة المجلس الأعلى للأمن القومي، وتحت إشراف الأركان العامة للقوات المسلحة وبإسناد رجال الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومساندة وزارة الدفاع وإسناد القوات المسلّحة».

وفي هذا الجانب، ذكرت «نيويورك تايمز» نقلاً عن مسؤولين إسرائيليين، قولهم إن إيران أطلقت 185 طائرة من دون طيار و36 صاروخ كروز و110 صواريخ أرض - أرض، فيما ادّعى الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، دانييل هاغاري، أنه تم اعتراض 99% من الصواريخ والطائرات المُسيّرة الـ300 التي أطلقتها إيران. لكنّ مقاطع مصوّرة تداولتها وسائل إعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، أظهرت سقوط صواريخ باليستية إيرانية على أهداف في النقب، وإصابتها قاعدة جوية إسرائيلية. وأكدت وكالة «إرنا» نجاح استهداف القاعدة بصواريخ «خيبر»، فيما أفاد تقرير للوكالة بأن الصواريخ الباليستية التابعة لـ«الحرس الثوري» طاولت العديد من الأهداف، ومن ضمنها قاعدة «نيفاتيم» الجوية الواقعة جنوبي الأراضي المحتلّة في منطقة صحراء النقب بالقرب من مدينة بئر السبع، والتي يبلغ طول مدرجها 3400 متر، وتُعدّ الحظيرة والقاعدة الرئيسية لطائرات «إف-35» الإسرائيلية. كذلك، أفاد التلفزيون الرسمي الإيراني بأن نصف الصواريخ التي تم إطلاقها أصابت أهدافاً إسرائيلية «بنجاح». وتابع أن «حرس الثورة» استخدم صواريخ باليستية من طراز «عماد» وصواريخ «كروز» ومُسيّرات «شاهد 136».

وإذ كان العديد من المراقبين، سواء في إيران أو إسرائيل، يرجّحون بأن يكون الردّ الإيراني «محدوداً»، فإن هجمات ليل السبت - الأحد من حيث العدد الهائل من الصواريخ والمُسيّرات، وكونها نُفّذت على عدّة مراحل، واستهدفت عمق المناطق المحتلّة، فاقت الكثير من التوقعات وأثارت دهشة المراقبين. ويبدو أن إيران أرادت، في ضوء توسيع نطاق هجماتها في هذه المرحلة، أن يتلقّى الطرف الآخر رسالة الردع. واستُبق هجوم فجر يوم أمس، باحتجاز سفينة شحن «مرتبطة بإسرائيل» في مضيق هرمز، ظهر السبت، علماً أن السفينة «إم إس سي أريبس» كانت ترفع علم البرتغال ومستأجرة لشركة «زودياك» الدولية لخدمات الملاحة البحرية التابعة لمجموعة «عوفر غلوبال» المملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي، إيال عوفر.

وبعد ساعات من العمل العسكري الإيراني، قالت بعثة إيران لدى الأمم المتحدة، في بيان، إن هذا الإجراء «نُفّذ وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة في ما يخصّ الدفاع المشروع»، مؤكدة أنه جاء «ردّاً على اعتداءات الكيان الصهيوني على المواقع الدبلوماسية الإيرانية في دمشق». وفيما قالت البعثة إنه «يمكن اعتبار القضية منتهية»، فهي شدّدت على أنه «إذا ارتكب الكيان الإسرائيلي خطأً آخر، فإن الردّ الإيراني سيكون أشدّ وأعنف بشكل لافت. إن هذا الصراع، هو بين إيران والكيان الإسرائيلي المتمرّد، ويتعيّن على أميركا أن تنأى بنفسها عنه».

وفي سياق متصل، أكّد رئيس هيئة الأركان الإيرانية، اللواء محمد باقري، أمس، أن «هجومنا انتهى ولا نرغب في مواصلته، لكننا سنردّ بقوّة إذا ما استهدفت إسرائيل مصالحنا». مضيفاً أنّه «إذا ردّ النظام الصهيوني، فإن عمليتنا المقبلة ستكون بالتأكيد أكبر بكثير». وقال: «إذا شاركت واشنطن في أيّ هجوم ضدّنا، فإنّنا سنستهدف قواعدها في المنطقة ولن تكون بمأمن»، معلناً أن «هجومنا أدّى إلى تدمير موقعَين عسكريَّين إسرائيليَّين مهمَّين». كما هدّد القائد العام لـ«الحرس الثوري» الإيراني، اللواء حسين سلامي، بأنه «إذا قام الكيان الصهيوني بأيّ ردّ فعل، فمن المؤكد أن ردّ إيران سيكون أصعب». ومن جهته، أكّد القائد العام للجيش الإيراني، اللواء عبد الرحيم موسوي، أن «إصرار الكيان الصهيوني على مواصلة اعتداءاته هذه المرّة، سيواجَه بعقاب أشدّ».

والواقع أن الهجمات الإيرانية بالصواريخ والمُسيّرات على إسرائيل، تعني عملياً الانسحاب من سياسة «الصبر الاستراتيجي»، وهو ما يعني دخول المواجهة بين إيران وإسرائيل في مرحلة جديدة، وتأسيسها لمعادلات مختلفة.

ومنذ الساعات الأولى للهجمات الإيرانية، أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها «ستردّ عليها ردّاً حاسماً وقويّاً». ومع ذلك، فإن أمام إسرائيل التي تخوض الآن حرباً في غزة، وصراعاً مع «حزب الله» في لبنان، خيارات شائكة وعصيبة، إزاء الهجمات الإيرانية؛ إذ في حال أقدمت على عمل ما ضدّ طهران، قد تُواجَه بردّ أوسع نطاقاً تنفّذه الأخيرة وباقي أجزاء محور المقاومة. وإنْ لم تقم بعمل ما ضدّ إيران، فإن قدرتها العسكرية وقوتها على الردع، ستكون موضع شكّ كما حصل في هجوم السابع من أكتوبر.

في هذه الأثناء، يبدو من مواقف المسؤولين الأميركيين أنه، وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة أنها تدعم إسرائيل، إلا أنها لا توافق على هجوم عسكري مضاد من جانبها على إيران، ولن تشارك فيه. وفي هذا السياق، قال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية لشبكة «سي إن إن» إن الرئيس الأميركي جو بايدن، أوضح لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أن الولايات المتحدة لن تشارك في أيّ هجوم ضدّ إيران. كما نقلت شبكة «إن بي سي نيوز» الأميركية عن مصادر مطّلعة (لم تسمّها)، قولها إن «بايدن أعرب سرّاً عن قلقه من أن نتنياهو يحاول جرّ واشنطن إلى صراع أوسع». وعلى رغم أن وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، دان الهجمات الإيرانية على إسرائيل، إلا أنه أكّد أيضاً أن أميركا لا تسعى إلى الحرب مع إيران، لكنها لن تتردّد في التحرّك لحماية قواتها ودعم الدولة العبرية. ومن جهتهم، يعتقد العديد من المراقبين والمحلّلين للشؤون العسكرية، أنه إذا لم تشارك الولايات المتحدة، فمن الصعب أن تتمكّن إسرائيل من الدخول في حرب واسعة النطاق مع إيران.

(أ ف ب)

احتفاء إيراني باستعادة الردع: شرق أوسط جديد يرتسم

فيما كانت الأجواء السياسية والإعلامية في إيران في حالة من الترقّب والخوف والرجاء إزاء نوع الردّ على الهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق، تركت العملية التي شنّها «الحرس الثوري» ليل السبت - الأحد ضد إسرائيل، أثراً واسعاً في الشارع الإيراني، حيث أُثيرت آراء كثيرة حول أبعادها وعواقبها.

وبالعودة أسبوعين إلى الوراء، حين شنّت إسرائيل هجومها على القنصلية، خرجت في حينه رؤى ووجهات نظر مختلفة في الأوساط السياسية والإعلامية الإيرانية حول أفضل الطرق للردّ على إسرائيل، إذ رأى البعض أن تل أبيب، وعلى وجه الخصوص رئيس حكومتها، بنيامين نتنياهو، يريد الخروج من مأزق حرب غزة من طريق زيادة التصعيد مع إيران، وأنه يتعيّن على هذه الأخيرة ألّا تقع في الفخّ، وأنه لا بد لها من أن تستمرّ في انتهاج سياسة «الصبر الاستراتيجي». في المقابل، رأى البعض الآخر أن هذه السياسة لم تُعُد فاعلة بما يكفي، وأن إسرائيل، بمواصلة هجماتها على العسكريين والمواقع الإيرانية، تكون قد انتهكت الردع الإيراني، ما يوجب الردّ عليها بحزم، حتى تكفّ عن التمادي في غيّها.

وإذ سعت إيران، خلال الأيام الأولى، للإفادة من الأدوات الديبلوماسية وتقديم الاقتراحات لأميركا بما في ذلك «وقف إطلاق النار في غزة، مقابل عدم الردّ العسكري الإيراني على إسرائيل»، وذلك سعياً لتفادي المزيد من التصعيد، لكنها وبعد عدم تلقّي ردّ على اقتراحها، اضطرّت إلى التحرك في اتّجاه العمل الثأري. وهكذا، أصبح الرّد العسكري الإيراني حتمياً، بعد الكلمة التي ألقاها المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي الخامنئي، في خطبة صلاة عيد الفطر في طهران، الأربعاء، واعتبر فيها الهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق «هجوماً على الأراضي الإيرانية»، مؤكداً أن إسرائيل «ستُعاقَب». ورأى مراقبون، من جانبهم، أن هذه التصريحات كانت إيذاناً وإيعازاً بشنّ الهجوم على إسرائيل.

وعلى المستوى الشعبي، شهدت مختلف المدن في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فجر أمس، مسيرات حاشدة نظّمها المواطنون الإيرانيون ابتهاجاً بهجمات «الحرس الثوري» على أهداف في الأرض المحتلّة. ووفق وكالة «إرنا» الرسمية، فإن أهالي طهران بدأوا في التجمّع في ساحة فلسطين بعد سماعهم أنباء عن بدء العمليات التأديبية ضدّ الكيان الصهيوني، وذلك للإعراب عن إسنادهم وشكرهم لعمليات قوات «حرس الثورة». وأفادت تقارير المراسلين من مختلف مدن إيران، ومن ضمنها قم وأصفهان ومشهد وشيراز وأهواز وتبريز وأرومية وكرمانشاه وغيرها، عن تنظيم مسيرات احتفالية مماثلة ابتهاجاً بهذه العمليات وإعلان التأييد والدعم لها.

وعن دلالات الردّ، يقول العديد من السياسيين والمحلّلين في إيران إن ما قامت به الجمهورية الإسلامية كان «ردّاً» على العدوان الإسرائيلي، وليس «هجوماً». وقال وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، أمس، إن «ردّنا المحدود في سياق دفاعنا المشروع لمعاقبة الكيان الصهيوني، يدلّ على أنّنا لم نحدّد أيّ أهداف غير عسكرية، وأن القوات المسلّحة الإيرانية لم تستهدف أيّ مركز اقتصادي أو اجتماعي في هذا الردّ». وفي السياق نفسه، كتب محلّل القضايا الدولية، رضا نصري، في تغريدة عبر منصة «إكس»، أن العمل العسكري الإيراني لم يكن «انتقاماً»، بل «دفاعاً مشروعاً» واستند إلى مبدأي «التناسب» و«الضرورة». وأضاف: «إيران استهدفت أهدافاً

> **«سياسة الجمهورية الإسلامية ليست توسيع الحرب، ولكن عندما يسعى العدوّ إلى توسيع الحرب سوف تردّ»**

عسكرية فقط، وعلى عكس إسرائيل، لم تستهدف أيّ منازل سكنية مدنية أو مستشفيات أو مدارس أو كنائس أو مخابز أو خزانات مياه أو صحافيين أو سيارات إسعاف». كذلك، يعتقد مراقبون في إيران أن الهدف الرئيسيّ لهجمات «الحرس الثوري»، هو استعادة قوّة الردع الإيرانية، التي شوّهتها الهجمات الإسرائيلية ضدّ القوات والمواقع الإيرانية في سوريا في الأشهر الأخيرة. وكتب الصحافي الإصلاحي، آرمان منتظري، في تغريدة: «هذا الهجوم الواسع يُظهر أن إيران تريد إرسال رسالة غضب وردع، وفي الوقت نفسه تجنّبت إيران إلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية، ما يعني أنها لا تريد المزيد من التوتّر».

ويعتقد العديد من المراقبين أن إيران، بهجومها الأخير على إسرائيل، تخلّت عن سياسة «الصبر الاستراتيجي» ودخلت مرحلة جديدة في توجّهاتها العسكرية سيكون ما بعدها مختلفاً عما قبلها؛ إذ أكد مساعد الرئيس الإيراني للشؤون السياسية، محمد جمشيدي، أن «معنى عمليّتنا هو أن عصر الصبر الاستراتيجي على خبث كيان الاحتلال قد ولّى». وأضاف أن «المعنى الاستراتيجي للعملية كذلك هو أن إيران هزمت استراتيجيّتهم القائمة على الحرب بين الحروب»، مؤكداً أن «المعادلة الاستراتيجية تغيّرت الآن، وأيّ استهداف للقوات الإيرانية أو ممتلكاتها سيقابَل بردّ مباشر». بدوره، قال الصحافي الإيراني المقرّب من «فيلق القدس»، سعد الله زارعي، في تصريح إلى «تلفزيون إيران»، إن «الأحداث الأخيرة في المنطقة أظهرت أن ضبط النفس الذي تمارسه الجمهورية الإسلامية لم ينجح، ووضعت إيران في موقف يتعيّن عليها فيه الردّ، ولهذا السبب نُفّذت العملية». وأضاف: «سياسة الجمهورية الإسلامية ليست توسيع الحرب، ولكن عندما يسعى العدو إلى توسيع الحرب سوف تردّ».

ورأى نائب وزير الخارجية الإيراني السابق، حسين جابري أنصاري، من جانبه، أنه «بمثل هذا الهجوم الضخم، اتّخذت إيران خطوة كبيرة نحو إرساء قواعد ونظام جديد في وجه إسرائيل وفي ميزان القوى في الشرق الأوسط أيضاً. ومن اليوم، نحن نواجه شرق أوسط جديداً». وأضاف: «من الناحية النظرية، يمكن أن يكون مدى الردّ الإيراني هو الأساس لخلق الشرعية الدولية من قِبَل القوى العالمية لدعم رد إسرائيل المباشر على إيران، ولكن من الناحية العملية، ما يمكن أن يؤدي إلى احتواء إسرائيل هو الحقائق والقوّة الدفاعية الواسعة لإيران، والتي شوهدت بوادرها مساء السبت».

محمد...

أميركا «تطبطب» على إسرائيل: فلْنرضَ بإنجازنا

خضر خروبي

بعد نحو أسبوعين من الهجوم الإسرائيلي على قنصليتها في العاصمة السورية دمشق، «حاكت» إيران ردّها المركّب والمباشر، والذي جاء ليراعي عوامل عدّة، من أبرزها توجيه رسالة ردعية ضدّ إسرائيل من جهة، وتفادي الدفع بالأمور نحو حرب إقليمية من جهة ثانية. وإذ «بدا أن الهجوم قد تمّت صياغته، وفق معايير مدروسة بعناية»، بحسب مجلة «فورين بوليسي»، فقد دفع ذلك مصادر غربية إلى الزّعم أن إيران بادرت، عبر القنوات الدبلوماسية، إلى إخطار الأميركيين في شأن الهجوم قبيل حلول موعده بوقت طويل، وهو ما أعطى الإسرائيليين وحلفاءهم الإقليميين والدوليين متّسعاً من الوقت لإعداد دفاعاتهم الجوية. والآن، تأمل إيران في أن تكلّل المساعي الغربية إلى «كتم» الردّ الإسرائيلي بالنجاح، وفق صحيفة «ذا غارديان»، التي أشارت إلى أن «(الرئيس الأميركي جو) بايدن، شأنه شأن الإيرانيين، يدرك جيداً أن نتنياهو يرغب في تدمير المنشآت النووية الإيرانية، والتي يعتبرها تهديداً وجودياً لإسرائيل». وبينما يعدّ هذا «أمراً بالغ الصعوبة من دون مساعدة الولايات المتحدة، إلا أنه من الممكن أن يسعى نتنياهو وغيره من الشخصيات المحسوبة على معسكر الصقور داخل إسرائيل، إلى اغتنام فرصة الهجوم لتحقيق الطموح المذكور»، وفق الصحيفة.

ولذا، رأت «فورين بوليسي» أن استهداف إيران للأراضي الفلسطينية المحتلّة للمرّة الأولى في تاريخ صراعها مع إسرائيل، يُعدّ بمثابة «اللحظة الأخطر في الشرق الأوسط خلال الأعوام الأخيرة»، مضيفة أن ما جرى «يهدّد بدفع المنطقة نحو صراع أوسع نطاقاً». ونقلت عن مسؤولين أميركيين قولهم إن «إيران قد وقع اختيارها على طرازات معينة من الطائرات المسيّرة، مخصّصة للاستخدامات التكتيكية، وتتميّز بسرعة أبطأ نسبيّاً (من طرازات أخرى من المُسيّرات المتوفّرة في حوزتها)»، وإن طهران «ربّما تعمّدت خفض مستوى الردّ لتجنّب المزيد من التصعيد».

رغبة أميركية في لجم إسرائيل

أوحت التسريبات الصحافية التي أعقبت الهجوم بأن الرئيس الأميركي حثّ رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، خلال مكالمة هاتفية مدّتها 25 دقيقة سبقت انعقاد مجلس الحرب الإسرائيلي، على ضرورة «ضبط النفس». وذكّر البيت الأبيض، في بيان عقب المكالمة، بمدى أهمية الدعم الذي وفّرته الولايات المتحدة في التعامل مع جميع المسيّرات والصواريخ الإيرانية التي هاجمت الأراضي المحتلّة، مشدّداً على أن التعاون العسكري الأميركي - الإسرائيلي شكّل «رسالة واضحة إلى خصوم إسرائيل بأنهم لا يستطيعون تهديد أمنها بشكل فعّال». لكن شبكة «إن بي سي» كشفت، نقلاً عن مصادر أميركية مطّلعة، أن بايدن أعرب أمام مسؤولي إدارته في الكواليس عن قلقه من أن نتنياهو «يحاول جرّ الولايات المتحدة بشكل أعمق إلى صراع أوسع» في الشرق الأوسط، مؤكدة أن هؤلاء «على دراية تامة بأن نتنياهو لديه حافز لمواصلة الأعمال العدائية، بغية الحؤول دون انهيار ائتلافه والهروب من استحقاق إجراء انتخابات جديدة».

وبحسب الشبكة، فإنّ بعض كبار مسؤولي الإدارة «يشعرون بالقلق من أن إسرائيل قد تبادر إلى القيام بردّ فعل (عسكري) سريع ردّاً على هجمات إيران، من دون الأخذ في الاعتبار التداعيات المحتملة المترتّبة عليه».

في المقابل، رجّح محلّلون غربيون أن يسهم الهجوم الإيراني في إنهاء حالة التململ السائدة لدى بعض أعضاء الكونغرس من الديموقراطيين حيال مسألة الإمدادات العسكرية الأميركية لإسرائيل على خلفية الحرب في غزة، وتوهين ذرائع الجمهوريين في استمرار تعطيل مشروع قانون يشمل دعماً عسكريّاً وماليّاً لكييف وتل أبيب. واعتبر هؤلاء أنّ الداعمين لإسرائيل تحت قبّة «الكابيتول»، سيعمدون إلى تصوير أيّ قيود على التسليح الأميركي للكيان، على أنها إهمال للهواجس الأمنية للحليف الرئيسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في مواجهة إيران. وفي هذا الإطار، توقّف مراقبون عند مطالبة السيناتور الديموقراطي، كريس كونز، مجلس النواب، بتمرير مشروع القانون المذكور خلال الأسبوع الجاري، وتبريره دعوته تلك بـ«ضمان حصول حلفائنا الإسرائيليين على كل ما يحتاجون إليه للدفاع عن أنفسهم من هجمات إيران وووكلائها»، وهي دعوة أيّده فيها زعيم الأغلبية في مجلس النواب عن الحزب الجمهوري، ستيف سكالين، الذي أكّد أن المجلس سيعدّل في أجندته التشريعية، ويعمد إلى تأجيل البتّ في بعض مشاريع القوانين المعلن عنها مسبقاً، لمصلحة إقرار «التشريع الذي يدعم حليفتنا إسرائيل». وفي ضوء ما سبق، قال العقيد المتقاعد في الجيش الأميركي، والأستاذ المشارك في «مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الأمنية» التابع لـ«جامعة الدفاع الوطني»، ديفيد دي روش، إن الخطوات التالية لوزارة الدفاع الأميركية «ستشمل على الأرجح إعادة تجديد مخزونات إسرائيل من صواريخ الدفاع الجوي، إلى جانب تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية، وربما، دعم قدرات الحرب الإلكترونية لدى الجانب الإسرائيلي».

على أنه في الصورة الأعم، ومن منظور صحيفة «ذا غارديان»، يمكن واشنطن على المدى القصير أن تتنفّس الصعداء، بفعل بعض المؤشرات التي تشي بأن الردّ الإسرائيلي سيكون

> **إسرائيل ليست في وضع «مريح» أو «مثالي» لخوض حرب واسعة النطاق**

«محدوداً»، ومن جملتها ما رشح عن المحادثات الهاتفية التي جرت بين وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، ونظيره الإسرائيلي يوآف غالانت، الذي اكتفى بالتأكيد «أن المؤسسة العسكرية مستعدّة لأيّ محاولات أخرى لمهاجمة إسرائيل»، من دون الإشارة إلى أيّ ردّ فعل تعتزم قواته القيام به. وبحسب الصحيفة، فإن «المؤشر الإيجابي الآخر»، هو تعهّد مسؤول إسرائيلي لإحدى وسائل الإعلام الأميركية، بأن «ردّ إسرائيل سيتم تنسيقه مع حلفائها»، فيما من المرجّح أن تعمد واشنطن خلال الساعات والأيام المقبلة إلى أن «تقنع إسرائيل بالمكاسب التي حقّقتها بفعل تمكّنها من الصمود في وجه ردّ فعل إيران الساخط وتجاوزه، من دون أن يلحق بها ضرر إلى حد كبير».

سيناريو الحرب الإقليمية ليس «مثالياً» لإسرائيل

وفي ظل صعوبة الخيارات الإسرائيلية في ضوء الاقتدار الإيراني، والرفض الأميركي، شدّد الرئيس السابق لقسم تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الإسرائيلية ونائب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق، إيران عتصيون، على أنه «من المهمّ للغاية التمييز بين مستوى التصعيد الذي شهدناه حتى الآن واحتمال نشوب حرب إقليمية لا يريدها أحد، على الأقل رسمياً». ولفت إلى أن هناك «فرصاً جيدة» لإمكانية منع توسّع الحرب، مشيداً بجهود الإدارة الأميركية في تفادي هذا التوسع، على رغم انخراط قواتها بشكل متزايد في معارك مع بعض الفصائل المدعومة من طهران، في العراق وسوريا واليمن، وفق تعبيره. وزاد أن «الأمر يتطلّب القيام بالمزيد من الجهود من جانب الإدارة»، منبهاً إلى أن إسرائيل ليست في وضع «مريح» أو «مثالي» لخوض حرب واسعة النطاق، بينما لا تزال متورّطة في صراع في غزة من دون تحقيق نصر حاسم هناك، مشيراً إلى أن «الاقتصاد في أزمة، وعلاقاتنا الخارجية في أزمة، والوضع الإنساني في غزة مروّع، فيما نحن نتلقى ضربات متعدّدة على جبهات متعدّدة»، ليخلص إلى أنه «ليس الوقت مناسباً لشن حرب إقليمية واسعة النطاق من وجهة نظرنا».

بداية معركة دبلوماسية: واشنطن تستدرك خسائرها

تحاول الولايات المتحدة شدّ أزر التحالف الذي تتزعمه في المنطقة والعالم خلف إسرائيل، للحد من الآثار السياسية للضربة العسكرية التي تلقّتها الأخيرة على يد إيران، على مستقبل الصراع في الشرق الأوسط، وبالتالي على النفوذ الأميركي فيه. وتعتقد واشنطن أن ذلك يتحقّق عبر اتّباع سياسة أكثر واقعية تبدأ بعدم قيام تل أبيب برد عسكري على طهران يمكن أن يجعل الأمور أسوأ، ولا تنتهي بالتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، دعت إليه «مجموعة السبع» التي اجتمعت بصورة طارئة، أمس.

إلا أن الهجوم الدبلوماسي الأميركي البديل، يستهدف أيضاً محاصرة طهران لمنعها من الاستفادة من الحقائق الجديدة التي أفضى إليها ردّها، بعدما حيك هذا الأخير بدقة لتعزيز قوتها الردعية ضد العدو، من دون الانجرار إلى حرب واسعة ومكلفة للجميع، ولا تفيد إلا رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. وكان ذلك هو الدافع وراء عقد اجتماع «مجموعة السبع»، باعتبار أن مجلس الأمن الذي التأم، أمس، لبحث شكوى إسرائيلية ضد طهران، لم يعد ملعباً تستطيع فيه الولايات المتحدة تمرير سياساتها.

في المقابل، تستعد إيران لمعركة دبلوماسية، بدأت معالمها ترتسم أمس، بالاتصال الهاتفي بين وزيري خارجية روسيا سيرغي لافروف، وإيران حسين أمير عبداللهيان، اللذين اتفقا على أن «استمرار التصعيد في المنطقة والأعمال الاستفزازية الجديدة والخطيرة يمكن أن يؤدي إلى زيادة التوتر في الشرق الأوسط»، بحسب بيان وزير الخارجية الروسية. الذي قال إن «منع مثل هذه السيناريوهات والقضاء على الأسباب التي تقف وراءها يجب أن يكونا أولوية لمجلس الأمن».

وفضلاً عن ظهور إسرائيل على وهنها، برزت مشكلة أخرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة، هي تردّي حالة حلفائها العرب مع الانكشاف المتزايد للهوة بين مواقفهم الإعلامية، وتصرفاتهم الفعلية، وهو ما ظهر بشكل جلي في موقف ملك الأردن، عبدالله الثاني، إذ اشتكى الأخير، خلال اتصال هاتفي بالرئيس الأميركي، جو بايدن، من أن أي تصعيد إسرائيلي «سيؤدي إلى توسيع دائرة الصراع في المنطقة»، مشدداً على أن بلاده «لن تكون ساحة لحرب إقليمية»، وذلك بعد الخسارة السياسية التي منى بها على مستوى الرأي العام العربي، نتيجة اعتراض الأردن صواريخ ومُسيّرات إيرانية كانت متّجهة نحو إسرائيل.

وفي كل الأحوال، كان بايدن قد أفهم نتنياهو، خلال المكالمة الهاتفية التي أجراها معه، بأن الولايات المتحدة لن تشارك في أي هجوم مضاد ضد إيران إذا قررت إسرائيل الرد، وفق ما قال المتحدث باسم البيت الأبيض، جون كيربي. وفي السياق نفسه، نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر خليجية القول إن دول المنطقة تسعى لمنع اندلاع حرب إقليمية شاملة، خشية أن تؤدي إلى وضعها في مرمى النيران. وقال أحد هذه المصادر إن «الجميع يريد احتواء الوضع»، مضيفاً أن «الضغط لا يقع على إيران وحدها. الضغط الآن على إسرائيل حتى لا ترد، وأن تداعيات أي هجوم إسرائيلي على مواقع إيرانية مهمة ستؤثر على المنطقة برمّتها». وقال مصدر خليجي آخر مطّلع على وجهات النظر الرسمية إن دول الخليج والعراق والأردن تحثّ كلاً من إيران والولايات المتحدة على عدم التصعيد. وأشار إلى أن واشنطن تستخدم العواصم الخليجية لإيصال رسائل إلى طهران بعدم مواصلة التصعيد، مضيفاً أن «ثمة اتصالاً مباشراً بين السعودية وإيران لضبط الأمور».

(الأخبار)

طوفان الأقصى

عمّان في صفّ العدو
الأردنيون لنظامهم: أهلاً بـ«المسرحيات» الإيرانية

عمان - **الأخبار**

بدءاً من الساعة التاسعة من مساء السبت، أخذ الأردنيون يسمعون صوت الطائرات الحربية الأردنية وهي تحوم في الأجواء، بالتزامن مع ورود أنباء عن تنفيذ إيران هجوماً على إسرائيل. كما أعلنت «هيئة تنظيم الطيران المدني» أن الأردن قرر إغلاق أجوائه أمام جميع الطائرات القادمة والمغادرة والعابرة مؤقتاً، «في ضوء تصاعد المخاطر المحيطة بالمنطقة»، في حين نفى المتحدث باسم الحكومة إعلان حالة الطوارئ

> **ارتفاع ملموس في شعبية المقاومة الإسلامية كفكرة في الأوساط الأردنية**

في المملكة. وفي وقت لاحق، قالت حكومة عمّان إن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأردنية ستتصدى «لكل ما من شأنه تعريض أمن وسلامة الوطن ومواطنيه وحرمة أجوائه وأراضيه لأي خطر أو تجاوز، من أي جهة كانت». وبالفعل، تعاملت الحكومة مع ما سمّتها «بعض الأجسام الطائرة» التي دخلت مجال البلاد الجوي الليلة قبل الماضية، في إشارة إلى المُسيّرات والصواريخ التي أطلقتها إيران ضد إسرائيل، «وتم التصدي لها للحيلولة دون تعريضها سلامة مواطنينا والمناطق السكنية والمأهولة للخطر».

رسمياً، كان الموقف الأردني إذاً واضحاً، إذ شكّل امتداداً لسياسة المملكة حيال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وللارتهان العميق للإدارة الأميركية. تلك السياسة سبق أن حدت بعمّان إلى فتح الطريق البري لوصول البضائع إلى إسرائيل، والتعاون مع السعودية لاعتراض بعض الصواريخ التي أطلقتها حركة «أنصار الله» من اليمن في اتجاه الأراضي المحتلة، عدا قمع التظاهرات الداعمة لفلسطين واعتقال ما يتجاوز الخمسين متظاهراً بشكل إداري، على رغم قرار المدعي العام إخلاء سبيلهم. وفور بدء الهجوم، استدعت وزارة الخارجية الأردنية السفير الإيراني في عمّان، وطالبته «بوقف الإساءات والتشكيك في مواقف الأردن»، وذلك بعد أن نقلت «وكالة أنباء فارس» شبه الرسمية في إيران، عن مصدر مطّلع القول إن «القوات المسلحة الإيرانية ترصد بدقة تحركات الأردن خلال الهجوم على إسرائيل»، وإنه «في حال شارك الأردن في أعمال محتملة (لصد الهجوم) فسيكون حينذاك الهدف التالي».

وعندما تحدّثت وسائل الإعلام العالمية عن سقوط عدد من الشظايا الصاروخية في عمّان، صارت المشاركة الأردنية في اعتراض الصواريخ والمُسيّرات الإيرانية، واقعاً ملموساً، إذ سقطت قطع صاروخية كبيرة الحجم نسبياً في مناطق مأهولة بالسكان، على أحد الطرق الرئيسية من دون أن تتسبّب بإصابات أو أضرار. ورُصدت هذه الشظايا في منطقة مرج الحمام التي تقع في الجنوب الغربي من وسط عمان، ولواء الحسا الذي يتبع لمحافظة الطفيلة جنوبي البلاد، حيث توجّهت فرق الإنقاذ والدفاع المدني لإزالتها. وفاقمت هذه الوقائع حالة الجدل الأردني على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تناولت خصوصاً مشاركة عمّان في التصدي للمُسيّرات والصواريخ الإيرانية عند مرورها فوق الأراضي الأردنية. وأطلقت وسائل الإعلام الرسمية وتوابعها من مؤثري تلك المواقع حملة تبرير للموقف الرسمي عنوانها «المصلحة العليا وضرورة حثّ مختلف الأطراف على ضبط النفس وعدم الانجرار نحو أي تصعيد ستكون له عواقب خطيرة»، وفي الوقت نفسه جرى بث اشاعات تتّهم طهران بالاتفاق مع الطرف الأميركي على شكل الرد، والرغبة في جرّ الوطن العربي إلى الخراب والدمار، مع الاستدلال على ذلك بغياب «الضرر الحقيقي» للرد الإيراني على الاحتلال.

لكن على رغم أن السلطات الأردنية حرصت على مدار السنوات الماضية على شيطنة إيران، والشيعة كذلك، وإقناع الأردنيين بأن الولايات المتحدة هي حليف وجودي لبلادهم، إلا أن الموقف الشعبي الأردني كان على الدوام يقوم على أن ما يجمعه مع إيران هو أكثر بكثير مما يجمعه مع أميركا التي تمول الإرهاب الإسرائيلي والعدوان الوحشي على غزة. وجاءت المشاركة الأردنية في اعتراض الصواريخ والمُسيّرات الأردنية لتؤكّد للأردنيين أن سلاح الجو الأردني موجود للدفاع عن إسرائيل، وأن نصرة غزة لا تحرّكه. ولم تقنعهم المبرّرات التي تقوم على أن إسقاط المُسيّرات يأتي ضمن «الدفاع عن سيادة الأرض»، خصوصاً أن أميركا تقيم قواعدها العسكرية على معظم أراضي المملكة من شمالها إلى جنوبها بموجب «اتفاقية الدفاع الأميركية - الأردنية»، ويعتبرها المواطنون الأردنيون انتهاكاً لسيادة بلادهم. ولذلك شارك الأردنيون على وسائل التواصل الاجتماعي، الغزيين الذين احتفلوا بالرد الإيراني الذي كسر هيبة قوات الاحتلال وخفّف الأعباء على غزة، حتى لو تمثل هذا التخفيف في مجرد غياب «الزنّانات» (المُسيّرات) من سماء القطاع لليلة واحدة، والخسائر الاقتصادية لإسرائيل التي بلغت 1,35 مليار دولار من أجل صد الهجوم.

خلاصة ما حصل، بالنسبة إلى النظام الأردني، أنه صار من الصعب عليه الترويج لروايته بعدما أصبح واضحاً من يدعم غزة ومن يقف مع إسرائيل. وعلى رغم أنه قد لا يكون هناك ثمة موقف جمعي واحد يمكن نسبه إلى الشعب الأردني حيال إيران، إلا أن المسؤولين الإسرائيليين هم وحدهم من أشادوا بدور الأردن في إسقاط المُسيّرات. لكن الأكيد هو الارتفاع الملموس في شعبية المقاومة الإسلامية كفكرة في الأوساط الأردنية الشعبية التي تنتمي عرقياً ودينياً وأخلاقياً إلى القضية الفلسطينية، وربما تأخذ هذه الفكرة حيزاً سياسياً جاداً في البيئات والأوقات المناسبة، لأنه حتى إذا جرى التسليم بأن بعض الأردنيين سيصدّقون رواية الأبواق الرسمية حول أن الضربات الإيرانية «مسرحية»، فإنها حتماً «مسرحية» أفضل بكثير من مسرحية الإنزالات الجوية الأردنية للمساعدات فوق قطاع غزة والمستشفى الميداني الأردني فيه. والأهم، أنها «مسرحية» لا تستطيع الحكومات العربية أن تقوم بمثلها.

الأردنيون لا تقنعهم رواية نظامهم حول الرد الإيراني (أ ف ب)

العراقيون (لا) يلتزمون الموقف الرسمي: مع إيران... ضد إسرائيل

بغداد - **فقار فاضل**

لم يمنع وصول رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، إلى الولايات المتحدة في زيارة طال انتظارها لمعالجة إشكاليات كثيرة في العلاقات بين البلدين، العراقيين، شعباً ومقاومة، من أن يكونوا جزءاً من الرد الإيراني على إسرائيل، سواء من خلال إطلاق مسيّرات على الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أكّدت أميركا وإسرائيل، أو من خلال الاحتفالات في شوارع بغداد وعدد من المدن العراقية الأخرى بوصول عدد من الصواريخ والمسيّرات الإيرانية إلى أهداف إسرائيلية.

وإذ أثار الرد الإيراني مخاوف البعض من اتساع نطاق التصعيد في المنطقة، فإن الضربات لاقت دعماً شعبياً واسعاً في العراق، وذلك من خلال خروج مئات المؤيدين لعمليات القصف إلى الشوارع محتفلين بضرب إسرائيل، وهاتفين بشعارات حماسية، ولا سيما أن العراقيين شاهدوا بأمّ العين المسيّرات وهي تعبر في أجوائهم في طريقها إلى أهدافها. كما باركت «المقاومة الإسلامية في العراق»، عبر منصات تابعة لها على مواقع التواصل الاجتماعي، الضربات الإيرانية.

وكان لافتاً غياب أي تعليق رسمي عراقي على الهجوم الذي يأتي عشية لقاء سيعقده السوداني مع الرئيس الأميركي، جو بايدن في واشنطن التي كان قد توجّه إليها قبل بدء الرد الإيراني، باستثناء تشديد الرئيس العراقي، عبد اللطيف رشيد، خلال لقائه مستشار الأمن القومي، قاسم الأعرجي، وعدداً من المسؤولين في قصر السلام في بغداد، على ضرورة تخفيف التوترات وعدم الانجرار إلى اتساع دائرة الصراع، وتأكيده في بيان نشره مكتبه أن الحروب لن تجلب الحلول للشعوب وستعمّق المشاكل بين الدول.

وفي السياق، يقول مصدر في مجلس الوزراء العراقي، رافق السوداني على الطائرة إلى واشنطن، لـ«الأخبار»، إنّ «الحكومة العراقية تتعامل من منطلق أنها مستقلة عن أي طرف إقليمي أو دولي. وهذا الأمر ربما كلّف محمد شياع السوداني كثيراً، لأنه دائماً ما يوضح للآخرين، وخاصة إيران وأميركا، أنّ العراق بلد حيادي لا يتصل بأي منهما على حساب استقراره». ويضيف المصدر أنّ «رئيس الحكومة العراقية طلب من إيران قبل ثلاثة أشهر تقريباً، إبعاد الساحة العراقية عن التوترات الإقليمية، وهذا فعلاً حصل بعد الاتفاق الشامل للتهدئة». ويوضح أنّ «الأحداث الإقليمية وقضية غزة والتوترات بعد القصف الإيراني على إسرائيل ستأخذ حيّزاً كبيراً من زيارة السوداني لواشنطن، ولا سيما أن للعراق أهمية كبيرة لدول ما يُعرف بمحور الممانعة، وبالتالي أيّ خطر إقليمي سيؤثر بالتأكيد على العراق وخاصة بين إيران وإسرائيل».

ويتوقع أنّ «يوضح السوداني وجهة نظره إزاء الدور الإيراني في العراق لبايدن. وهذا حسب ما أعتقد سيخفّف من حدة الصراع الداخلي، وكذلك المواجهات المباشرة التي كانت بين فصائل المقاومة والأميركيين».

وفي المقابل، كان موقف المقاومة العراقية مختلفاً تماماً. فبعدما أعلنت كل من إسرائيل والولايات المتحدة أن بعض المسيّرات التي جرى اعتراضها أطلقت من الأراضي العراقية، أبدى الناطق باسم حركة «حقوق» التابعة لـ«كتائب حزب الله»، علي فضل الله، اعتقاده بأن «الضربة لا يُراد منها الاستمرار بقدر ما هي رسالة تأديبية للكيان الصهيوني جراء الاعتداء السافر على القنصلية الإيرانية في سوريا. واعتقد أن الجانب الإيراني يؤمن بأن هناك حرباً استنزافية يراد من خلالها جرّ الجمهورية الإسلامية إلى حرب مفتوحة وشاملة. القيادة الإيرانية تدرك جيداً أنه ليس من مصلحتها الحرب المفتوحة، لأن ذلك سيعرّضها للاستنزاف. لذلك، هي ضربة نوعية ترتقي إلى حجم الاعتداء الصهيوني». ويعتبر، في تصريح إلى «الأخبار»، أنه «قطعاً سيكون هناك رد من محور المقاومة في حال تجرّؤ إسرائيل على قصف أيّ مكان يمثّل المقاومة أو الجمهورية الإسلامية»، مضيفاً أن «دخول فصائل المقاومة في هذا الجانب مرهون بموضوع مساندة الجانب الأميركي والبريطاني وحلف الناتو لإسرائيل. إذا ما فكّروا بالتدخل والمساندة للكيان، قطعاً ستكون هناك مساندة من قبل الفصائل الإسلامية في كل الجبهات». ولاحظ فضل الله «التأييد الشعبي الذي يعكس رغبة وموقف العراق المؤيد والداعم للقضية الفلسطينية. لذلك، استبشرنا خيراً خلال ساعات القصف الإيراني، وهذا ما يشجع على مواصلة المسير إلى حين القضاء على إسرائيل».

دعوة إلى جمعية عمومية عادية

يدعو مجلس إدارة الرعاية (الصندوق التعاضدي للرعاية الصحية والإجتماعية) الأعضاء إلى حضور الجمعية العمومية العادية التي ستنعقد في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع فيه السادس والعشرون من شهر نيسان 2024 وذلك في مقر الرعاية Centre Triplet بلوك B في الحازمية، مار تقلا، شارع سعيد فريحة، قرب بنك بيبلوس.

جدول أعمال الجلسة:

- المصادقة على حسابات 2023 وابراء ذمة مجلس الادارة.

وفي حال عدم اكتمال النصاب في الموعد المحدد تنعقد الجمعية في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع فيه العاشر من شهر ايار 2024 في المكان نفسه وعندها يعتبر النصاب مكتملا بمن حضر.

رئيس مجلس الادارة
الأخت أنطوانيت باسيل

مقالة

تسعة وتسعون

جمال غصن

جيش الاحتلال أعلن أنه تصدّى لتسعة وتسعين في المئة من الأجسام المعدنية المتفجّرة التي كانت موجّهة إلى أهداف «إسرائيلية» في فلسطين المحتلّة. انتفضت جيوش ودول لاعتراض الكتل المشتعلة التي أنارت سماء فلسطين في رابع أيام عيد الفطر وما فلحت. تصريح المتحدّث العسكري «الإسرائيلي» جاء قبل إحصاء الأضرار، إذ إن المُسيّرات لم يكن قد انتهى تسييرها ولا الصواريخ انتهت «صورختها». في الحروب تلعب الأرض العامل الأبرز في تقرير مصير المعركة رغم جمال اشتعال السموات فوق أرض المعركة. سماء فلسطين كانت جميلة جداً ليل أول من أمس بشهادة أهل نابلس والخليل ولكنتهم البارزة في فيديوهات حرب الفضاء التي راجت. لكنّ الأرض تبقى الأساس. فلا قواعد عسكريّة ولا مستوطنات في الفضاء اليوم. الاحتلال هو احتلال للأرض والتحرير سيكون بخبطات أقدام على الأرض هدّارة. تسعة وتسعون من الكيلومترات تفصل «الخط الأزرق» عن قلب فلسطين. أقل من تسعة وتسعين يفصل شمال غزة الذي لا يزال يقاوم عن القلب والروح.

لم يتغيّر شيء في الحرب القائمة إلّا كلّ شيء. كلّ شيء تغيّر بنسبة التسعة والتسعين في المئة. الكلّ يعيد حساباته ويعدّلها بنسبة التسعة والتسعين. كثُرَ عوّلوا على سردية أن التفوّق الاستعماري الغربي قادرٌ على إحباط تسعة وتسعين في المئة من آمال وطموحات الشعوب لدرجة الاستسلام، لكنّهم خسئوا. بانتظار «الردّ على الردّ»، والظروف المؤاتية للحرب النهائية، نستذكر أغنية ألمانية اشتهرت يوم غزت «إسرائيل» أرييل شارون لبنان وصولاً إلى بيروت ونصّبت عميلاً لها رئيساً للجمهورية. الأغنية هي بعنوان «تسعة وتسعون بالوناً أحمر» وألهمتها الحرب الباردة وبالونات حمراء اجتازت جدار برلين نحو الشرق عقب حفلة غنائية في غرب المدينة المنقسمة. فحوى الأغنية هي أن في تلك الفترة مشهد البالونات في السماء، وحدها تهدم جدران الفصل وتمحو الحدود. الصواريخ والمُسيّرات ليل السبت لم تكن بالونات بل رقصة دبكة فلسطينية حربية تحاكي أحدث تقنيات الحرب بعد أربعين عاماً من أغنية «99 بالوناً أحمر»... وكانت بعيدة جدّاً عن بيروت، التي لن يصلوا إليها مجدّداً.

سردية الـ99 في المئة التي أسرع إلى تبنّيها المتحدّث باسم الاحتلال فجراً وفجوراً ليست إلا هروباً من واقع الواحد في المئة الذي نفد، هذا إذا ما سلّمنا أن هذا كلّ ما نفد. «الواحد في المئة» أصاب أهدافاً عسكرية. وهذا بالمعايير الحربيّة يُعتبر إنجازاً نوعياً في وجه كل الدفاعات الجوية التي استنفرت على مدى عشرة أيام لصدّ ركلات الجزاء الإيرانية التي جعلت من عبدالله الثاني يظنّ نفسه جيان لويجي بوفون في حراسة مرمى الكنيست. الواحد في المئة أعاد الروح إلى من أنهكته حرب إبادة كادت تصل إلى المئتين من الأيام، بل ضحّت فيه 99 في المئة من حياة ليكمل المسير. على الأرض هتف أصحاب الأرض لبالونات السماء المحترقة. محتلّو الأرض هلعوا وأدانوا وارتبكوا. لا تزال الأرض محتلّة بنسبة كبيرة لكن بين السابع من أكتوبر واليوم أزيلت 99 في المئة من عراقيل التحرير، وما زالت الأرض وسماؤها الجميلة بنيرانها لنا. قد تعمّر «إسرائيل» تسعة وتسعين، لكنها لن تعيش عامها المئة. الفرق كبيرٌ بين التسعة والتسعين والمئة.

صنعاء حاضرة أيضاً: قادرون على جبهتين... وأكثر

صنعاء - **رشيد الحداد**

لم تثن المعركة البحرية الدائرة بينها وبين القوات البحرية الغربية في البحر الأحمر وخليج عدن، قوات صنعاء عن المشاركة المباشرة في الرد الإيراني على إسرائيل، باستخدام مُسيّرات وصواريخ مجنّحة استهدفت بالخصوص مدينة إيلات على البحر الأحمر التي بات سكّانها ليلتهم في الملاجئ. وذكر مصدر عسكري مطّلع، في حديث إلى «الأخبار»، أن القوات اليمنية الجوية شنّت هجوماً واسع النطاق على أهداف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من دون أن يُحدّد نطاق الهجوم الجغرافي، فيما ألمحت مصادر أخرى مقرّبة من حركة «أنصار الله» إلى دخول صواريخ بالستية مجنّحة جديدة، المعركة مع الكيان. واعترف الإعلام العبري، من جهته، بانطلاق عملية جوية من اليمن ضد إسرائيل. وقالت الإذاعة الإسرائيلية إن القوات الإسرائيلية رصدت مُسيّرات أُطلقت من الأراضي اليمنية نحو إيلات، وطلبت من سكّان المدينة التزام الأماكن الآمنة. وجاء هذا في وقت أكّد فيه المتحدث الرسمي باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام، تأييد صنعاء الهجوم الإيراني. وقال في منشور على منصة «إكس»، إن «ما قامت به إيران ضد كيان العدو الصهيوني عمل مشروع رداً على ارتكابه جريمة القنصلية في دمشق، وإن كيان العدو لن يستطيع أن يفلت بجرائمه من دون عقاب».

على خط موازٍ، تحدّثت مصادر ملاحية مطّلعة إلى «الأخبار»، عن استغلال واشنطن التوتر بين إيران وإسرائيل، لسحب عدد من البوارج العسكرية من البحر الأحمر، حيث سحبت المدمّرة «كارني» قبل أيام بشكل طارئ، وذلك في أعقاب تعرّضها لهجوم من قبل القوات اليمنية، الأسبوع الماضي، في خليج عدن. وعلى رغم تمديد بقاء حاملة الطائرات «آيزنهاور» فترة إضافية، إلا أن تقارير أميركية أكّدت أن واشنطن ستقوم بسحبها. وقال قائد الأسطول البحري الأميركي، الأدميرال داريل كودل، إن حاملة الطائرات «هاري ترومان» ستبحر نحو البحر الأحمر بعد مشاركتها في أسبوع الأسطول الأميركي الذي سيقام في ميامي، مطلع الشهر المقبل، وستحل محل «آيزنهاور»، في إطار تخفيف الضغط عن طاقم الأخيرة الذي يقول المسؤولون الأميركيون إنه «يعمل في ظروف صعبة وخطرة ومن دون

> **واشنطن تستغل التوتر بين إيران وإسرائيل، لسحب بوارج عسكرية من البحر الأحمر**

استراحة أو إجازات. كما أن النشر المتتالي لمجموعة حاملة الطائرات من دون فترة صيانة يجعلها تستغرق فترة صيانة وتكلفة أكبر عقب النشر الثاني. ففي آخر مرة، استغرقت صيانة آيزنهاور 14 شهراً بسبب نشرها مرتين متتاليتين».

وفي السياق نفسه، أعلنت البحرية الفرنسية سحب الفرقاطة «الألزاس» التي كانت تشارك ضمن مهمة «أسبيدس» الأوروبية من البحر الأحمر، بعد أيام من إعلان الدنمارك سحب الفرقاطة «إيفر هويتفيلدت» بسبب تعرضها لهجوم يمني. وقال قائد الفرقاطة الفرنسية، الكابتن جيروم هنري، لصحيفة «لوفيغارو»، «إننا لم نكن نتوقع هذا المستوى من التهديد. كان هناك عنف غير مقيّد وكان مفاجئاً وهاماً للغاية. ولا يتردّد الحوثيون في استخدام الطائرات من دون طيار التي تحلّق على مستوى الماء». واعترف بأن قوات صنعاء البحرية تتقن الهجوم: «فكلما أطلقوا النار أكثر فأكثر، أصبحوا أكثر دقة»، لافتاً إلى أن «الفرنسيين استخدموا صواريخ أستر التي تبلغ تكلفة الواحد منها مليوني دولار، على أهداف لم نكن نتخيّلها في البداية». وكان تم نشر هذه الفرقاطة الفرنسية المتعدّدة المهام في البحر الأحمر وخليج عدن في كانون الأول الفائت، لتنضم في ما بعد إلى المهمة الأوروبية.

وفي موازاة ذلك، نفّذت قوات صنعاء البحرية، هجوماً بحرياً طاول عدداً من البوارج والمدمّرات الأميركية والبريطانية في البحر الأحمر وخليج عدن. ورداً على الهجوم، شنّ الطيران الأميركي والبريطاني، فجر أمس، غارات جديدة على اليمن، استهدفت مناطق ساحلية في محافظة الحديدة الساحلية ومحافظة صعدة. وكان أكّد أكثر من بيان صادر عن القيادة المركزية الأميركية عن مستجدات البحر الأحمر، تعرّض بوارجها ومدمّراتها لعمليات هجومية متواصلة خلال أيام عيد الفطر، مشيرة إلى وقوع اشتباكات بحرية، وزاعمة أنها أسقطت نحو 12 طائرة مُسيّرة أطلقتها قوات صنعاء البحرية منذ أواخر الأسبوع الماضي.

إلى ذلك كشفت «أنصار الله»، أمس، موقفها من ترتيبات أميركية في مدينة المخا، عند الساحل الغربي لليمن. وأكّد نائب وزير الخارجية في حكومة الإنقاذ، حسين العزي، أن صنعاء ستمنع أي محاولات لاستخدام مطار المخا من قبل جهات وصفها بـ«المعادية». وقال العزي، في منشور على «إكس»، إنه «لا يمكن السماح باستعمال أميركا وإسرائيل لمطار المخا»، معتبراً «أمن الشعب اليمني خطاً أحمر، كما نؤكد بعدم السماح للصهاينة بتحويل اليمن إلى مسرح للعبث». وسبق للفصائل الموالية للإمارات، والتي يقودها طارق صالح، أن أعلنت أخيراً فتح مطار المخا، بالتزامن مع كشف وسائل إعلام عبرية عن ترتيبات لتفجير الوضع في اليمن من الداخل.

طوفان الأقصى

إسرائيل تستكشف «النصف الملآن» لسنا وحدنا

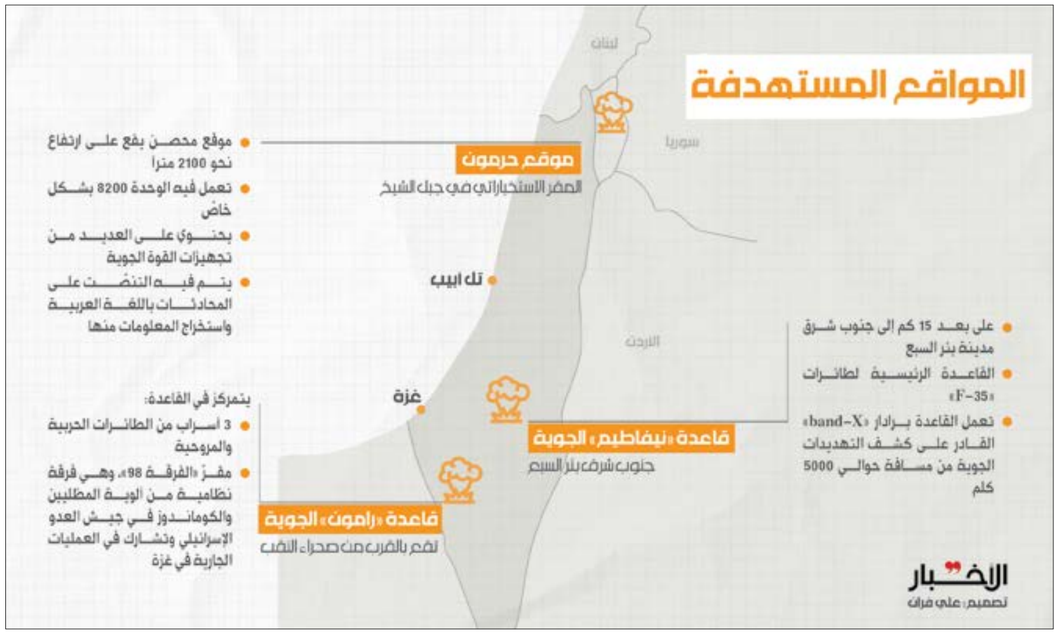

بيروت حمود

حدث فاصل سجّله ليل السبت - الأحد، تمثل في شن إيران هجومها الأكبر والأوسع والأوّل من نوعه على إسرائيل من داخل أراضيها، بينما شخصت الأنظار، في وقت لاحق، إلى ما ستسفر عنه اجتماعات مجلس حرب العدو لبحث شن هجوم مضاد على إيران. وفيما أيّد المجلس الردّ الفوري على الأراضي الإيرانية، «تم إلغاء» القرار في «اللحظة الأخيرة» بحسب قناة «كان» العبرية، وذلك إثر المحادثة بين الرئيس الأميركي جو بايدن، ورئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، علماً أن «المنظومة الأمنية للعدو تدعم الرد ضد إيران لكن ليس بالضرورة فوراً»، وفقاً للقناة. ونقلت «القناة 12» العبرية، بدورها، عن مسؤول كبير في البيت الأبيض أن بايدن قال لنتنياهو إن «أميركا لن تكون جزءاً من رد الكيان على الهجوم الإيراني، وأن عليهم التفكير جيداً في الخيارات». وفيما نقلت وسائل الإعلام العبرية أن عضوي «كابينت الحرب»، بيني غانتس وغادي آيزنكوت، أيّدا الردّ السريع على إيران، نفى مكتب نتنياهو الأمر. ويأتي ذلك بعدما استغل الإسرائيليون الهجوم الإيراني للادعاء بأن الحلف الدفاعي الإقليمي بين الغرب وإسرائيل ودول عربية ضد طهران قد دخل حيّز التنفيذ، بعدما كان من شأن الصواريخ التي أطلقها الحرس الثوري الإيراني، والتي حملت 46 طيّاً من المواد المتفجّرة، إلى جانب 200 مُسيّرة انقضاضية حملت 4 أطنان من المتفجّرات، لو أصابت أهدافها، ولم تسقطها الولايات المتحدة وبريطانيا والأردن، أن تدمر، وفقاً لموقع «واينت»، «قاعدتين عسكريتين بكل ما تحويانه تدميراً شاملاً».

وعليه، فإن ما تقدم عدّ «نجاحاً عملياتياً كبيراً» وفقاً لرئيس معهد «أبحاث الأمن القومي» التابع لجامعة تل أبيب، تامير هايمن؛ فمن الناحية العملياتية «كل شيء سار بشكل ممتاز: معلومات استخباراتية مسبقة وفرتها أمان (شعبة الاستخبارات العسكرية)، منظومة كشف ورصد ناجحة، ومنظومة اعتراض ممتازة لسلاح الجو»، مع ذلك، نبّه قائد «أمان» سابقاً، في منشوره على صفحته في منصة «إكس»، إلى أنه «من الناحية الاستراتيجية، الوضع أكثر تعقيداً»، معتبراً أن «إسرائيل والولايات المتحدة لم تنجحا في ردع إيران عن الهجوم، فيما نجحت إيران في ضرب إسرائيل من دون إلزام الولايات المتحدة بالرد بهجوم مشترك مع إسرائيل. الأخيرة عملت للمرة الأولى في إطار تحالف، وهذا نجاح مهم، ولكنّه سيقيّد حرية العمل في الرد». وبحسبه، فإن ذلك «التحالف هو الإجابة على اليوم التالي للحرب في غزة، والذي علينا التطلّع إليه: منظومة إقليمية ضد إيران وجبهة المقاومة». وقال إن «الردّ الإسرائيلي في الأراضي الإيرانية آتٍ»، مشيراً إلى أنه «من الأفضل عدم الوضوح في هذا الموضوع. دعونا نجعل الجانب الآخر يتعذب بانعدام اليقين. فالنجاح في الدفاع، (وحقيقة) أن الوقت يتناول اليد، يسمحان بالتفكير والتخطيط والعمل بحكمة».

من جهته، لفت المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، إلى أنه «في الأشهر الأخيرة، تراكم الكثير من الإحباط بسبب الشعور بأن الإيرانيين محصّنون من الاستهداف، فيما يشغلون الإرهاب كما يحلو لهم، عبر وكلائهم، مواصلين تسليح أصدقائهم في محور المقاومة»، مرجّحاً أن ما تقدم هو «خلفية استهداف عناصر من الحرس الثوري في سوريا، والذي بلغ ذروته مطلع الشهر الجاري باغتيال الجنرال محمد رضا زاهدي (حسن مهدوي)، قائد قوة قدس في سوريا ولبنان».

> «توجد أهمية بالنسبة إلى إسرائيل للاستجابة لمطلب الغرب والعودة إلى التركيز على الحرب في غزة والشمال»

وبحسبه، «في إسرائيل ظنوا أن الإيرانيين سيكتفون برد محدود، غير أن الأمر لم يكن كذلك: ففي غضون أيام قليلة تراكمت المؤشرات إلى أن إيران تخطط لرد مدوٍّ هذه المرة، من أراضيها على إسرائيل».

ولفت إلى أنه «لم تكن هناك حاجة إلى عمل استخباراتي للتحقق من ذلك: فقد قاله المرشد الإيراني الأعلى، علي خامنئي، بالفم الملآن ثلاث مرات علناً. كما شدد الإيرانيون بشكل خاص على حقيقة أن المبنى الذي تعرض للهجوم، بجوار سفارتهم في دمشق، كان يُستخدم كقنصلية - وبالتالي، بالنسبة إليهم، قصفت المنطقة الخاضعة لسيادتهم فعلياً».

وبسبب ما تقدم، بدأت، بحسبه، الاستعدادات لاستخدام بنية استراتيجية شيّدت بعناية على مدى السنوات الثلاث الماضية؛ إذ «دفعت إدارة بايدن، بالتنسيق الوثيق مع إسرائيل، خطة لإقامة منظومة دفاع إقليمية من الصواريخ والمسيّرات الإيرانية، بتعاون من جانب دول أوروبية، ودول سنية في المنطقة. واستندت هذه المنظومة إلى شبكة وسائل رصد تمّ نصبها في عدة دول». وأضاف أن «إسرائيل ساهمت بقدرات متطورة للغاية في الرصد والاعتراض. والحلفاء ساهموا برادارات نُشرت في مواقع أقرب من حدود إيران». وتابع: «على مدى نصف سنة من الحرب، لوحظت الشرارات الأولية لعمل التحالف الدفاعي الجوي، الذي أطلق عليه الأميركيون اختصاراً (MEAD). وليل الأحد - الإثنين، جُنيت ثمار هذا الحلف كاملة». فقد «أطلق الإيرانيون أكثر من 300 صاروخ وطائرة مسيّرة من طرازات مختلفة، لكن نجاحها كان ضئيلاً. فقفد بضعة صواريخ سقطت في مناطق مفتوحة، وخصوصاً في النقب، فيما لحقت أضرار بقاعدة سلاح الجو في الجنوب. وتمّ اعتراض قرابة 99% من الصواريخ والمسيّرات، وقسم كبير منها خارج حدود إسرائيل، وفي أجواء الأردن والعراق».

وفي الاتجاه نفسه، اعتبر المحلل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، أن سلاح الجو الإسرائيلي حقق «إنجازاً تاريخياً»، ولكنه لفت إلى أن «70 من الطائرات المسيّرة أسقطها الأميركيون، وسلاح الجو البريطاني الذي وصل من قبرص، فيما الأردن شارك كذلك في المهمة، كما أعلن بنفسه». ورأى أن الهجوم الإيراني منح إسرائيل «فرصة لترميم شرعيتها السياسية في الساحة الدولية والتي تبددت طوال الحرب على غزة»، غير أن السؤال الرئيسي بحسبه هو «إذا كانت إسرائيل سترد وكيف؟». ولهذا السؤال اتجاهان متناقضان يؤثران على القرار المتوقع لكل من رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن يوآف غالانت، والوزير بيني غانتس: الأول «يقوم على ضرورة ردع إيران»؛ إذ «نفّذ آية الله ما لم يُفعل أبداً وذلك عندما هاجمت إيران إسرائيل عازمة على إلحاق ضرر شديد بها. وإذا لم ترد إسرائيل بشكل مؤلم على الهجوم، فإن آية الله وحلفاءه في محور المقاومة، وكذلك دول المنطقة المستعدة لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، سيرون ذلك كضعف»؛ والثاني يتقاطع مع ما تحدث عنه هايمن من الناحية الاستراتيجية المركبة، إذ يتمثل في «المطلب الحازم من الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا وكندا، بأن تمتنع إسرائيل عن رد غير تناسبي من شأنه أن يشكل خطراً على الاستقرار في المنطقة». وأضاف أن «حرباً إقليمية ستخدم زعيم حماس في غزة، يحيى السنوار. ولذلك، توجد أهمية بالنسبة إلى إسرائيل للاستجابة لمطلب الغرب والعودة إلى التركيز على الحرب في غزة والشمال، وإبقاء العناية الأساسية بإيران لفرصة أخرى».

وبحسب بن يشاي، فإن «الهجوم الإيراني فشل بعدما رَوّد الأميركيون، البريطانيون، الفرنسيون، والأردنيون، إسرائيل بحزام رصد مسبق لمئات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة وصواريخ كروز التي أطلقتها إيران. ونتيجة لذلك، تمكّنت منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلي من تركيز جهودها على اعتراضها قبل وصولها إلى الأراضي الإسرائيلية». أما «الإنجاز الآخر»، وفقاً له، فيكمن في «حقيقة أن الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا والأردن لم يرتدعوا من تهديدات إيران باستهدافهم، وإنما حاربوا بشكل فعال من خلال تقاسم عمل دقيق ومخطط له مسبقاً إلى جانب إسرائيل... وبذلك تحقق حلم الأخيرة الاستراتيجي بهندسة الدفاع الإقليمي أمام إيران»، كما رأى بن يشاي، مستدركاً بأن هؤلاء أولوا أهمية كبيرة «لمنع الهجوم حتى لا ترد إسرائيل بضربة عسكرية شديدة في الأراضي الإيرانية وبالتالي يتحقق السيناريو الأخضر».

طهران تكلّفت 10% مما دفعته «تل أبيب»

قدّر العميد في الاحتياط، والمستشار المالي السابق لرئيس الأركان، رام عميناح، في مقابلة مع استديو «وايـنت»، بأن تكلفة صدّ الهجوم الذي نفّذته إيران على إسرائيل بلغت ما بين 4 و5 مليارات شيكل، مشيراً إلى أن «الكلفة كانت لتكون أكبر لو أن الأضرار التي نجمت عن الهجوم لم تكن ثانوية». وتابع: «إذا تحدّثنا عن الصواريخ الباليستية التي تُعترض بواسطة منظومة حيتس، أو الصواريخ الجوالة التي ينبغي اعتراضها بواسطة منظومات أخرى، وكذلك بالنسبة إلى الطائرات المُسيّرة التي نسقطها بواسطة الطائرات (صواريخ جو - جو)، فإن كلفة كل صاروخ اعتراضي من نوع حيتس تبلغ 3,5 ملايين دولار، فيما تبلغ كلفة صاروخ اعتراضي من منظومة مقلاع داوود (العصا السحرية) مليون دولار، وهي كلفة مشابهة أيضاً لما تكلّفه الصواريخ التي تطلقها الطائرات الحربية ضد الطائرات المُسيّرة. وبالتالي فإن ليلة من الهجوم الإيراني كلّفت إسرائيل ما بين 4 و5 مليارات شيكل». ولا تقاس هذه الكلفة الضخمة، بأي حال، بتلك المنخفضة التي دفعتها إيران، إذ تكبّدت الأخيرة «أقلّ من 10% مما تكلّفته إسرائيل»، طبقاً لعميناح، الذي اعتبر أنه ينبغي زيادة ميزانية وزارة الأمن الإسرائيلية بصورة كبيرة لتتمكن إسرائيل من صد هجمات مماثلة في المستقبل.

من جهتها، اعتبرت صحيفة «ذا ماركير» أن السيناريو الأخطر على الاقتصاد الإسرائيلي في المدى المنظور قد تحقق بالهجوم الإيراني. ونقلت تقديرات لمسؤولين أمنيين إسرائيليين سابقين مفادها أن تكلفة اعتراض أكثر من 300 من الصواريخ والطائرات المُسيّرة الإيرانية، والتي تكبدتها إسرائيل وحدها «تراوح ما بين مليار وملياري شيكل. وذلك ومن دون حساب الوسائل التي اعترضت الصواريخ والمُسيّرات في دول أخرى». ولفتت إلى أنه «يصعب تقدير التكلفة المباشرة لمنظومات الاعتراض؛ إذ ليس واضحاً أي منظومات كهذه استخدمتها إسرائيل فيما يكلف استخدام صاروخ اعتراض واحد في منظومة «حيتس» حوالي 3 ملايين شيكل، وتضاف إلى ذلك عشرات ساعات تحليق الطائرات الحربية الإسرائيلية، خلال ليلة الهجوم، فضلاً عن تكلفة بمئات آلاف الشواكل لاستخدام صاروخ جو - جو واحد من أجل اعتراض طائرة مُسيّرة إيرانية».

> ليلة من الهجوم الإيراني كلّفت إسرائيل ما بين 4 و5 مليارات شيكل

وأشارت الصحيفة إلى أن «نجاح منظومات الاعتراض الإسرائيلية والأجنبية لم يحيّد التهديد الأمني فقط وإنما التهديد الاقتصادي بشكل جزئي أيضاً، خاصة في أعقاب الدعم المطلق لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة ودول أوروبية والأردن». واستدركت بأن الضرر الاقتصادي «اللاحق بمواطني إسرائيل بسبب الجبهة الإيرانية قد بدأ. وقرار بنك إسرائيل، الأسبوع الماضي، رفع الفائدة، نبع بالأساس من هذه المخاوف، وتمّ تفسيره بتصاعد التخوفات الجيوسياسية». ولفتت إلى أن ثمة «أضراراً مباشرة أخرى لحرب مقابل إيران، قد تكون بتضرر الناتج، على سبيل المثال، بسبب تعطيل آخر لجهاز التعليم، الذي لا يُعرف حجمه في هذه المرحلة ولم تشمله التوقعات (الاقتصادية)، فعندما يتعطل جهاز التعليم، تكون هناك أضرار مباشرة في عدد ساعات العمل في المرافق الاقتصادية، إلى جانب أجواء أزمة وهلع قومي تتسبب بانطواء الجمهور وتراجع الاستهلاك الشخصي».

وبموازاة ذلك، فإن «جبهة أخرى لإسرائيل ستؤدي إلى زيادة القروض التي سيتعين على إسرائيل اقتراضها في العام الحالي والأعوام المقبلة، وسيجبر المستوى السياسي على التخلي عن الميزانيات غير الضرورية التي مُنحت تلبية لاحتياجات سياسية».

وخلصت الصحيفة إلى أن «إسرائيل دخلت رسمياً إلى وضع جيوسياسي جديد مع جبهة مباشرة أخرى تهددها. والتحدي أمام الاقتصاد الإسرائيلي هو الاستمرار بأن يكون محصّناً في وضع العالم الجديد»، متسائلةً ما إن «كان قادة السياسات الاقتصادية في إسرائيل سيقومون بالأمر الصحيح لكي يثبتوا أنهم يعملون من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الإسرائيلي، ولو كان ذلك على حساب مصالحهم السياسية»، معتبرة أنه «في بعض الأحيان علامة السؤال بحد ذاتها هي إجابة».

بيروت...

طوفان الأقصى

نيران «صديقة» في سماء فلسطين هذا ليس حلماً

رام الله - **أحمد العبد**

على وقع صافرات الإنذار، التي وحّدت فلسطين من أقصى شمالها المحتل إلى أقصى جنوبها، تابع الفلسطينيون، ليل السبت - الأحد، الطائرات المسيّرة والصواريخ الإيرانية وهي تدخل أجواء بلادهم وتصل إلى أهدافها. ومنذ الإعلان عن بدء الرد الإيراني، تسمّر الفلسطينيون في الضفة وفي الداخل المحتل أمام شاشات التلفاز، فيما مع وصول الصواريخ والطائرات، خرجوا ليشاهدوها من أسطح المنازل والشرفات والشوارع مكبّرين وهاتفين للمقاومة، على وقع أصوات انفجارات هائلة رصدتها هواتفهم، موثّقةً لحظات سقوط بعض تلك الصواريخ على أهدافها، وتحديداً مطار «رامون» العسكري في النقب، وقاعدة «نيفاطيم» الجوية التي تقع على بعد 15 كم إلى جنوب شرق مدينة بئر السبع. وحظي الهجوم الإيراني الذي لم يشاهد الفلسطينيون نظيراً له من قبل، بإشادة كبيرة، بينما أظهرت مقاطع مصوّرة من الداخل المحتل حالة هلع في صفوف المستوطنين أثناء هروبهم إلى الملاجئ، بعدما كانوا تسابقوا إلى المحال التجارية لشراء المواد التموينية. وعلى رغم انخراط دول عربية وغربية في التصدي للهجوم الإيراني، إلا أن الصواريخ نجحت في الوصول إلى الأجواء الفلسطينية، وهو ما أعاد إلى الفلسطينيين ذكريات عام 1991 حين قصف العراق الأراضي المحتلة، رغم فارق الحجم بين الهجومين.

وبدّد الرد الإيراني مفاعيل عمليات التحريض والتشويه التي شهدتها خلال الأيام الماضية مواقع التواصل الاجتماعي، بتوجيه من أطراف عدة أوعزت بالسخرية من التهديدات الإيرانية واعتبارها حلماً لن يتحقق. وإذ يدرك الفلسطينيون أن الاحتلال لن يعترف بحجم الخسائر الحقيقية أو طبيعة المواقع التي تضررت جراء الهجوم، فإن ذلك لا يبدو مهماً بالنسبة إليهم، كونهم شاهدوا بأمّ أعينهم مئات الصواريخ والطائرات التي دخلت أجواءهم، ورصدوا سقوط بعضها والانفجارات التي نجمت عنها.

> **كانت «السبت - الأحد» أول ليلة منذ 7 أكتوبر يتوقف فيها القصف الإسرائيلي على غزة**

أما في قطاع غزة، فقال بعضهم إن «ليلة السبت - الأحد كانت أول ليلة منذ 7 أكتوبر يتوقف فيها القصف الإسرائيلي على غزة»، وهو ما أتاح لهم النوم من دون أزيز طائرات الاحتلال الحربية أو المسيّرة، علماً أن العدو كان أعلن إغلاق مجاله الجوي تزامناً مع الضربة الإيرانية، واستنفاره بشكل تام لصدّ الصواريخ والطائرات المسيّرة. وأشادت الفصائل الفلسطينية، من جهتها، بالرد الإيراني؛ وقالت حركة «حماس» إن «العملية العسكرية التي قامت بها إيران ضد الكيان الصهيوني المحتل، حق طبيعي ورد مستحق على جريمة استهداف القنصلية الإيرانية في دمشق»، مؤكدة «الحق الطبيعي للدول ولشعوب المنطقة في الدفاع عن نفسها بمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية». كذلك، باركت حركة «المجاهدين» الهجوم «الذي جاء في سياق الرد الطبيعي على تمادي العدو في غطرسته وجرائمه ضد قيادات عسكرية ودبلوماسية إيرانية»، مذكّرة بأن «الاحتلال الصهيوني المدعوم من كل قوى الشر في العالم لا يفهم إلا لغة الحرب والقوة»، وداعية «كل أحرار أمتنا وشرفائها إلى دعم وإسناد طوفان الأقصى ومقاومة شعبنا».

واعتبرت «الجبهة الشعبية»، بدورها، الرد الإيراني «حدثاً مفصلياً هاماً سيؤسس لقواعد اشتباك جديدة في المنطقة»، مؤكدة أن «الرد الإيراني المشروع كسر هيبة الكيان الصهيوني وكشف هشاشته وعدم قدرته على الدفاع عن نفسه أو إعادة ترميم قوة الردع لديه»، وفي الوقت ذاته «قدرة الجمهورية الإسلامية وفصائل المقاومة على توجيه ضربات مؤلمة إلى الكيان، وتعميق أزمته الداخلية جراء عدم قدرته على تحقيق أيٍّ من أهدافه في قطاع غزة، أو وقف الضربات التي توجهها المقاومة إليه في لبنان واليمن والعراق». واعتبرت أن «الضربات الإيرانية غير المسبوقة ستكون لها مفاعيلها الضاغطة على الكيان الصهيوني من أجل وقف حرب إبادته على قطاع غزة، بعد قناعة الإدارة الأميركية وحلفائها بأن أي تصعيد في المنطقة سيجرها إلى حرب إقليمية لن تكون فيها قواعدها ومصالحها آمنة».

شاهد الفلسطينيون بأم أعينهم مئات الصواريخ والطائرات التي دخلت أجواءهم (أ ف ب)

غزة تستبشر بالردّ: للفلسطينيين «ظهر وسند»

غزة - **يوسف فارس**

في الوقت الذي كان ينشغل فيه روّاد مواقع التواصل الاجتماعي بحفلة مفرغة لتقييم الردّ الإيراني، شقَّ صوت جهوري صفّت الليل الغريب في شمال قطاع غزة: «الله أكبر... الانتقام الإيراني بدأ، وصلت الصواريخ». حينها، صعد الآلاف من النازحين إلى الأسطح العلوية في المنازل ومراكز الإيواء، وشاهدوا بأمّ العين معركة جوية في السماء؛ حيث كانت العشرات من الحمم تهوي إلى داخل المستوطنات والمدن البعيدة خلف السياج الحدودي الشرقي، الذي يفصل غزة عن الأراضي المحتلّة، فيما تحاول المضادات الأرضية الإسرائيلية اعتراض ما تستطيع.

هكذا، تجلّى الحدث في سماء القطاع، وشاهده الأهالي بأمّ العين طيلة ساعة كاملة، وهلّلوا وكبّروا لكلّ صاروخ ومُسيّرة استطاعا الإفلات. هنا، لا يقيم الناس وزناً لتنطّع المنشغلين بمواقع التواصل الاجتماعي؛ إذ إن حدث ليل السبت - الأحد صعد بالروح المعنوية إلى السماء. يقول الحاج محمد أبو رامي: «والله ما نمت طول الليل، أول ما بدأ الردّ الإيراني، صلّيت ركعتي شكر، حمدت الله كثيراً على إنو إلنا ظهر وسند، إسرائيل افترت وتجبّرت، وقد سخّر الله لها مَن يضع حدّاً لجبروتها وطغيانها». أمّا محمود عبد الجليل، وهو مشرف تربوي في المدارس الحكومية، فيقول، في حديثه إلى «الأخبار»: «اليوم هو يوم الفرز الأعظم، تأثير هذا الحدث على الوعي كبير جداً، الناس البسطاء وقعوا طوال عمرهم ضحية التضليل والاستقطاب المذهبيّين. اليوم، يوحّدنا العداء لإسرائيل، والانتقام لدماء الأبرياء والمظلومين، ينسف هذا الردّ تراكم 40 عاماً من الحرب على الوعي، 40 عاماً من التزييف والكذب». وفي صباح أمس الأحد، سُمعت أيضاً أصوات أخرى لأناس بسطاء يحتفلون على طريقتهم بالحدث. أحد الباعة نادى بأعلى صوته: «حلوان الردّ الإيراني، نزّلت سعر الدجاج من 45 إلى 40 شيكلاً فقط، فرجت يا أهل غزة، والله فرجت».

> **«كل ضغط من الخارج، يحسّن من الموقف التفاوضي والميداني الفلسطيني»**

أما على الصعيد الرسمي، فعبّرت فصائل المقاومة الفلسطينية، في بيانات منفصلة، عن مباركتها للهجوم الإيراني، ورأت أنه «نقطة مفصلية» في تاريخ الصراع مع دولة بسطاء يحتفلون على طريقتهم بالحدث. أحد الباعة نادى بأعلى صوته: «حلوان الردّ الإيراني، نزّلت سعر الدجاج من 45 إلى 40 شيكلاً فقط، فرجت يا أهل غزة، والله فرجت». أما على الصعيد الرسمي، فعبّرت فصائل المقاومة الفلسطينية، في بيانات منفصلة، عن مباركتها للهجوم الإيراني، ورأت أنه «نقطة مفصلية» في تاريخ الصراع مع دولة الاحتلال، فيما قال الكاتب والمحلّل السياسي، إسماعيل حامد، إن «الردّ الإيراني فاجأ العدو قبل الصديق». وأضاف، في حديثه إلى «الأخبار»: «لم يكن أحد يتوقّع أن تنفذ إيران هجوماً بكلّ هذا الزخم، ليس مهمّاً عدد ما وصل من صواريخ ومُسيّرات. فلننظر إلى عدد الدفاعات الجوية الدولية التي شاركت إسرائيل في الدفاع، الأميركية والفرنسية والأردنية والسعودية، هذا يعكس قدّر الضعف». وتابع حامد: «من المهمّ التنويه أيضاً بأن إيران اختارت أن يُنفّذ القدر الأكبر من الردّ من أراضيها، ومن بلادها، بسواعد رجالها، وفي ذلك رسالة اقتدار وتحمّل للتبعات واستعداد للتحدّي والوصول إلى أبعد مدى في ردع كيان العدو».

أما عن تأثير هذا الردّ على مستقبل الحرب المستمرّة على القطاع، فأوضح حامد: «كل ضغط من الخارج، يحسّن من الموقف التفاوضي والميداني. من المفهوم منذ البداية أن إسرائيل لن توقف عدوانها على القطاع، إلّا إذا أحسّت بخطر يمسّ حضورها الإقليمي، ويمكن قراءة الردّ الإيراني بأنه حلقة من حلقات زيادة الخناق على كيان العدو، والذي سيجبره بلا شك على تقديم تنازلات على طاولة التفاوض».

التوغّل في النصيرات: «خبْط» بلا إنجازات

غزة - **يوسف فارس**

في الوقت الذي كرّر فيه رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، تأكيد نيته التوجّه إلى اجتياح مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، بل وحدّد، في تصريحات سابقة، موعداً لبدء الهجوم، من دون أن يكشفه، واصل جيشه توغّلاً بدأه قبل أيام في مخيم النصيرات وسط القطاع، حيث لم يستطع تحقيق أي منجز بعد، على رغم مرور أيام على بدء ذلك التوغل. وكان هدف العملية تبديد الانطباع الذي ولّده انسحاب جيش العدو من مدينة خانيونس جنوبي القطاع، والذي اعتُبر تراجعاً للقوات الإسرائيلية، ولا سيما أنه جاء بعد مقتل 15 جندياً إسرائيلياً في كمين مركّب للمقاومة هناك.

وبدأ توغّل الدبابات الإسرائيلية، الأربعاء، أول أيام عيد الفطر، تحت غطاء ناري كثيف، في المخيم الجديد شمال غرب مخيم النصيرات. ووفقاً للمعلومات الميدانية، فقد تقدّمت الدبابات إلى المنطقة الشمالية الغربية لمخيم النصيرات، وتحديداً منطقتي المغراقة والظهراء شمال وادي غزة، ومن هناك واصلت توغّلها إلى المخيم الجديد جنوب الوادي، وبدأت بقصف جوي عنيف طاول المئات من المنازل. ومساء أمس، أعلن جيش العدو نيته الزج بلواءي احتياط في المنطقة الوسطى، وشرع في إقامة جسر بري فوق وادي غزة لتسهيل العمليات، وسط قصف مكثّف طاول برج الهباش في أرض المفتي، فضلاً عن عمليات حرق كبيرة للمئات من المنازل، وتمشيط بواسطة طائرات «الكواد كابتر» استهدف كل من يتحرك.

(أ ف ب)

ووفقاً للمعلومات التي نشرها جيش العدو، فقد تحرّكت قوات الاحتلال في المنطقة بناءً على معلومات استخبارية بوجود بنى تحتية للمقاومة فيها، علماً أن الهجوم جاء بعد يومين فقط من الانسحاب الكامل للجيش من مدينة خانيونس. وهنا، يقدّر مصدر في المقاومة، تحدّث إلى «الأخبار»، أن «العدو خرج من خانيونس من دون أن يستطيع تحقيق أدنى مستوى في سلّم الأهداف التي وضعها، وهو القضاء على المقاومة، أو الوصول إلى مستوى صفر نيران». ويشير المصدر إلى أن «الهجوم على النصيرات جاء بعد يومين من إخلاء كلّ مناطق قطاع غزة من وحدات الجيش البرية، ما ترك انطباعاً بأن الحرب انتهت. ولذلك، فإن هذه العملية هي محاولة للقول بأن الحرب ما زالت مستمرة. كل ما يفعله جيش العدو هناك هو تدمير المنازل والمرافق المدنية والطرقات. لم يبلّغ الجيش منذ بداية العملية عن أي منجز. حتى الادّعاء بالعثور على نفق ساخن، لم يحدث».

في مقابل ذلك، لم تسمح المقاومة لقوات الاحتلال بتوغّل سهل في تلك المنطقة، إنما خاضت ولا تزال مواجهات عنيفة جداً في كلّ محاور التوغل. ونفّذت الأذرع العسكرية لفصائلها، خلال مدة العملية، نحو 15 مهمة قتالية، تنوّعت ما بين استهداف الآليات والقنص والسيطرة على الطائرات المُسيّرة. وكان أبرز المهمات كمينٌ هندسي محكم، أعلنت «سرايا القدس» أن مقاوميها نصبوه في محور التوغل، حيث أوقعوا رتلاً عسكرياً مكوّناً من ثلاث دبابات «ميركافا» وجرافتي «دي ناين» في حقل ألغام وعبوات برميلية من نوع «ثاقب» شديدة الانفجار، في موقع مالك العسكري شمال مخيم النصيرات. كما أكدت السرايا وقوع جنود قوات العدو ما بين قتيل جريح، ما اضطر طائرات الاحتلال للهبوط لإجلائهم.

هل يكسر الردّ الإيراني جمود المفاوضات؟

دخلت مفاوضات صفقة التبادل ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، مرحلة معقّدة مجدداً، بعدما بدا أنها قد تشهد انفراجة. وعلى وقع الردّ الإيراني الذي قلب المشهد وبدّل الحسابات، مع ما يُنتظر أن يتبعه من تطورات، اعتبرت إسرائيل، أمس، أن الردّ الذي سلّمته «حماس» على المقترح الأميركي، هو في الحقيقة «رفض» من قبل الحركة له. وجاء في بيان صادر عن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن «حماس ردّت سلباً على الخطوط العريضة التي طرحها الوسطاء عليها»، فيما كشفت تسريبات نشرتها وسائل إعلام عربية أن الحركة اشترطت في ردّها «انسحاب القوات الإسرائيلية إلى محاذاة الخط الفاصل في جميع المناطق، وضمان عودة النازحين إلى شمال القطاع، إضافة إلى حرّية الحركة، خلال المرحلة الأولى من الاتفاق». ثم بعد ذلك، عند الانتقال إلى المرحلة الثانية، يجري الإعلان عن وقف إطلاق النار الدائم قبل البدء بتبادل الأسرى، إضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خارج القطاع. أما في المرحلة الثالثة، فقد طالبت «حماس» بأن تشمل «التزاماً بإنهاء الحصار وبدء عملية إعادة إعمار غزة». وبالنسبة إلى مفاتيح تبادل الأسرى، عرضت الحركة إطلاق أسير إسرائيلي مدنيّ واحد، مقابل الإفراج عن 30 أسيراً فلسطينياً. كما طالبت بإطلاق سراح 50 أسيراً فلسطينياً، مقابل كل مجنّدة إسرائيلية أسيرة، على أن يكون من بينهم 30 من أصحاب المؤبّدات.

من جهتهم، يأمل الوسطاء أن يعزّز التصعيد الذي أفرزه الردّ الإيراني، وكذلك ما يُتوقّع من ردّ للعدو عليه، الرغبة في الوصول إلى اتفاق يؤسس لانتهاء الحرب على غزة، وخصوصاً لدى الأميركيين الذين بدأوا يشعرون بخطورة انفلات الأمور من بين أيديهم، والانتقال من حرب دامية في القطاع، إلى حرب أكثر دموية في المنطقة بأكملها. وفي حين تشدّد الأطراف الدولية على ضرورة منع توسّع الصراع واحتواء الموقف، أكّد قادة «مجموعة السبع»، في اجتماع لبحث الهجوم الإيراني على إسرائيل، أمس، «مواصلة العمل من أجل وقف فوري ومستدام لإطلاق النار في غزة». وإن لم يُعلن هؤلاء وغيرهم، صراحةً، أن الدافع الأساسي للتصعيد في المنطقة، هو الحرب الإسرائيلية المستمرّة على غزة، وتمادي العدو في اعتداءاته على دول المنطقة، إلا أن جميع القوى الدولية تدرك بلا أي شكّ، أن وقف الحرب يضمن بالتأكيد خفضاً للتصعيد في المنطقة.

> **بدا الأميركيون يشعرون بخطورة انفلات الأمور من بين أيديهم، والانتقال إلى حرب أكثر دموية في المنطقة بأكملها**

من جهة أخرى، جرى الحديث في الإعلام الإسرائيلي، أمس، عن إلغاء موعد مفترض كان قد حدّده نتنياهو لتنفيذ عملية عسكرية في رفح جنوبي القطاع، بسبب التطوّرات الأمنية بخصوص الردّ الإيراني. وأغلب الظن، أن نتنياهو لم يكن قد حدّد موعداً لهذه العملية أصلاً، وهو ما أكّده وزير الحرب، يوآف غالانت، في اتصال مع الأميركيين قبل أيام، إلا أن رئيس الحكومة يسعى إلى استغلال الظرف الأمني الاستثنائي لتبرير تنازلات محتملة أو التعمية على خدع وأكاذيب سياسية. ومن جهتهم، نقل المصريون، إلى الجانب الإسرائيلي، رفضهم أي محاولات لاستغلال التوترات الأخيرة لتنفيذ عملية عسكرية في رفح. وأكّد مسؤول أمني مصري، لـ«الأخبار»، أن «تصاعد التوتر على جبهات أخرى دفع إسرائيل إلى مراجعة قرار اقتحام المدينة»، مشيراً إلى أن «التقديرات الحالية تتضمّن إمكانية قيام الاحتلال بتكثيف الغارات الجوية على رفح، في محاولة للضغط على الفصائل في المفاوضات».

(الأخبار)

مقالة

عملية «الوعد الصادق»: تقييم أوّلي

معن بشور *

بعد ساعات على عملية «الوعد الصادق» الإيرانية ضد أهداف عسكرية إسرائيلية، وفي تقييم أولي لنتائج هذه العملية نستطيع القول:

أولاً- إنّ إيران قد التزمت بوعد قادتها، وعلى رأسهم الإمام علي الخامنئي، بالرد على جريمة اغتيال قادة الحرس الثوري الإيراني في القنصلية الإيرانية في المزة في دمشق. ولقد جاءت هذه العملية، التي قام بها حرس الثورة الإيراني، لتردّ، أيضاً، على كل محاولات التشكيك في قدرة إيران، فضلاً عن رغبتها بالرد على الكيان الصهيوني.

ثانياً- مهما حاولت تل أبيب، ومعها واشنطن، التقليل من نتائج هذه العملية، فإنّ أحداً لا يستطيع أن ينكر أن العملية العسكرية الإيرانية قد أغرقت أجواء الكيان بالمُسيّرات والصواريخ لعدة ساعات، وأنها أثارت ذعراً ورعباً في قلوب أهل الكيان الغاصب، وأنها نجحت في الوصول إلى أهدافها، ولا سيّما تلك المتصلة بجريمة المزة في دمشق.

ثالثاً- لقد أثبتت هذه العملية أن الجمهورية الإسلامية نجحت، رغم ما تعرّضت له من حصار وحروب وفتن على مدى 45 عاماً، في بناء ترسانة عسكرية مهمة ومتطورة يدرك أعداء إيران قدرتها على الرد في كل مواجهة مرتقبة معهم.

رابعاً- إنّ الرد الإيراني كان إيرانياً كاملاً ولم يعتمد على أي حليف له من محور المقاومة، والذين وأصلوا تصديهم للكيان كما هو حالهم منذ ملحمة «طوفان الأقصى»، وذلك عكس كل التحليلات التي حاولت أن تتهم طهران بأنها ستردّ من خلال حلفائها في المنطقة.

خامساً- كان للرد الإيراني دوره الملحوظ في رفع معنويات الجماهير العربية والإسلامية، ولا سيّما في فلسطين، وخصوصاً في قطاع غزة التي كان أهلها يواجهون سردية تسعى للإيحاء لهم بأنهم يقاتلون وحدهم... ولقد تجلّى هذا الدفع المعنوي بما شهدته عواصم ومدن ومخيمات من مسيرات واحتفالات.

سادساً- إنّ عملية «الوعد الصادق» قد أطلقت معادلة جديدة في الصراع بين الجمهورية الإسلامية والكيان الصهيوني تقوم على أن الرد على أي اعتداء صهيوني على إيران سيأتي من داخل الجمهورية الإسلامية وليس عبر حلفاء طهران في محور المقاومة.

سابعاً- إنّ الرد الإيراني جاء مدروساً وحكيماً ومدركاً لمجمل الوضع الإقليمي والدولي وتعقيداته، فلا هو امتنع عن رد ضروري، ولا هو بالغ في الرد بما يخرج الأوضاع عن السيطرة.

ثامناً- لقد أعطى الرد الإيراني أنموذجاً ليحتذي به الواقع الرسمي العربي والإسلامي: بإمكانية المواجهة العسكرية لهذا الكيان، وإمكانية الانتصار عليه لو تضافرت القوى وتكاملت الجهود وتوحّدت الكلمة والموقف وتحررت الإرادة من الإملاءات الأميركية والأطلسية.

تاسعاً- لقد كشفت ردود الفعل الغربية عموماً، والأميركية خصوصاً، عمق العلاقة بين الغرب الأطلسي والكيان الصهيوني والذي يتجه لعقد تحالف دولي لحماية الكيان، كما كان عبر تحالفات سابقة ضد العراق وسوريا وليبيا واليمن، بما يؤكد أن أمّتنا العربية والإسلامية هي أمّة واحدة في طموحاتها كما في أعدائها.

عاشراً- لقد أتت عملية «الوعد الصادق» الإيرانية التاريخية استكمالاً لعملية «طوفان الأقصى» التاريخية وينبغي استثمار إيجابياتها لصالح وقف حرب الإبادة الجماعية على الأهل في غزة وعموم فلسطين، ولتحرير القدس والأقصى وسائر المقدّسات في أرضنا المحتلة، وقد كانت لمرور الصواريخ والمسيّرات الإيرانية فوق القدس المحتلة دلالة رمزية ومعنوية كبيرة.

ألف تحية لعملية «الوعد الصادق» وقادتها وفرسانها. والنصر حتمي لأمّة العروبة والإسلام، بإذن الله.

* الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

المشهد السياسي

مشاورات رسمية وسياسية وميقاتي يدعو لعقد الحكومة

الغربيون يبحثون موقف لبنان في ظل التصعيد

عمليات المقاومة مستمرّة من خارج الردّ الإيراني

بالتزامن مع وصول المُسيّرات والصواريخ الإيرانية إلى سماء فلسطين المحتلة فجر أمس الأحد، استهدف حزب الله مقر الدفاع الجوي والصاروخي في ثكنة كيلع في الجولان السوري المحتل، أولاً ثم مواقع نفح ويردن وكيلع في الجولان ثانياً، بعشرات صواريخ الكاتيوشا.

تزامن ضربات حزب الله في الجولان مع عملية الرد الإيرانية، خلق إرباكاً في تل أبيب وخشية من أن يكون الحزب قرّر الانخراط في «عملية الانتقام» الإيرانية، خصوصاً أن الأحداث هذه تزامنت مع تقارير إعلامية حول تحرك مُسيّرات من اليمن باتجاه إيلات. إلا أن حزب الله أكّد في بيان أعلن فيه عن العمليتين، أن الأولى أتت رداً على اعتداءات العدو على القرى والبلدات الآمنة، والثانية رداً على الغارات الإسرائيلية الليلية التي استهدفت عدداً من القرى والبلدات الآمنة وآخرها الخيام وكفركلا ووقوع عدد من الشهداء والجرحى المدنيين. وفي حين تبيّن أن لا مُسيّرات تحرّكت من اليمن، وأن عمليات حزب الله استمرت ضمن سياقها المعتاد بمعزل عن التطورات المتعلقة بالرد الإيراني، أكّد حزب الله مجدداً أن الجبهة في جنوب لبنان مرتبطة باعتبارات وحسابات لبنانية، ومن جهة أخرى أن إيران لا تُدخل الجبهة اللبنانية في حساباتها المتعلقة بالرد المباشر على إسرائيل في إطار الصراع المفتوح بين الطرفين.

وواصل العدو الإسرائيلي أمس قصفه المدفعي مستهدفاً المناطق الحرجية في أطراف بلدة كفرشوبا، ومنطقة الخردلي والخريبة قرب الخيام. فيما شنّ طيرانه الحربي غارات جوية على بلدة كفركلا ومدينة الخيام ومرتفعات إقليم التفاح والمنطقة الواقعة بين مدينة بنت جبيل ومارون الرأس، إضافة إلى بلدة الضهيرة. من جهة أخرى، أعلن حزب الله استشهاد المقاوم جهاد علي أبو مهدي من بلدة الخيام في جنوب لبنان.

(الأخبار)

آثار الاعتداء الإسرائيلي على بلدة النبي شيت البقاعية أمس (أ ف ب)

بين ردّ إيران على استهداف قنصليتها في دمشق وتوقّع رد العدو على الرد، وما قد ينتج عنه من تداعيات، تركّزت الاهتمامات في بيروت على كيفية احتواء ما قد يحصل، في ظل شلل مؤسساتي وازدياد الانقسام الداخلي والاحتقان الطائفي بعد مقتل منسّق حزب القوات اللبنانية في جبيل باسكال سليمان في عملية سطو ومحاولة معراب الاستثمار في الجريمة.

وأشارت مصادر متابعة إلى أن «الاهتمام الدولي بالملف اللبناني سجّل تراجعاً في الأسابيع الماضية لقناعة الدول المعنية بعدم القدرة على إحداث أي خرق سياسي أو عسكري»، ولفتت إلى أن التطور الإقليمي المتمثل بالرد الإيراني «قد يبدّل الوضع إذا ما صدقت مؤشرات إلى أن الولايات المتحدة قد تضغط على إسرائيل للقبول بهدنة مقابل الحماية التي أمّنتها لها»، وهو ما «سينسحب على لبنان أيضاً الذي يتوقع أن يشهد نشاطاً دبلوماسياً خاصاً بالملف الرئاسي بعدما انتهت عطلة الأعياد». وفي هذا السياق، أشارت المصادر إلى أن «السفيرة الأميركية في بيروت ليزا جونسون أوحت في الأيام الماضية بوجود قرار لدى إدارتها بالدخول جدياً في هذا الملف والبدء بضغط حقيقي بعدما تركت هامش الحركة للآخرين طويلاً».

وعلمت «الأخبار» أن عدداً من الدبلوماسيين الغربيين طلبوا مواعيد عاجلة مع مرجعيات رسمية وسياسية لأجل مناقشة تداعيات الرد الإيراني من جهة، وإمكانية تفعيل المساعي لإجراء انتخابات رئاسية في وقت قريب. وقالت المصادر إن البعثات الدبلوماسية الأجنبية في لبنان، وخصوصاً الأوروبية، أجرت اتصالات موسّعة للوقوف على تطوّر الأوضاع الأمنية، وشدّدت على «تحييد» لبنان عن أي تصعيد إقليمي قد يحصل عقب الردّ الإيراني. وبحسب المصادر فإن الدبلوماسيين الأجانب «أوحوا بأنهم كانوا يترقّبون الردّ الإيراني، ويرونه وشيكاً جداً، لكنّهم لم يتصرّفوا على أساس أن المنطقة مقبلة على حرب شاملة، فهم تابعوا ترتيب مواعيد لهم مع مسؤولين في لبنان، خلال الأسبوع المقبل، بشكل طبيعي، من دون تأخير أو انتظار تطوّرات ما». كما لم تُظهر السفارات الغربية في بيروت أي سلوك يشي بتوقّعها حصول تطوّرات تتطلب إجراءات استثنائية.

من جهته، دعا رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي إلى جلسة طارئة للحكومة اليوم لمواكبة التطورات قبل أن يضطر لاستبدالها بلقاء وزاري تشاوري لوجود حوالي 4 وزراء خارج البلاد. وكرّرت مصادر وزارية استغرابها «إصرار وزراء التيار الوطني الحر على المقاطعة، خصوصاً أن ميقاتي ذكر أنه يدعو لهذه الجلسة انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية الوطنية وهو كان يوجه دعوة إلى جميع الوزراء من دون استثناء»، وسألت «عن الظرف الذي يعتبره التيار الوطني حساساً وضرورياً للاجتماع». وقالت مصادر قريبة من ميقاتي إن «الأخير راهن على حكمة التيار بالسماح للوزراء بالحضور بما أن لا جدول أعمال للجلسة، باستثناء الخطر المحدق والتطورات في المنطقة والوضع الأمني في لبنان وبالتالي الأمر لا يحتمل الكيدية. لكن لم يُسجّل أي تفاعل من وزراء التيار الوطني».

> السفراء الغربيون شدّدوا على «تحييد» لبنان عن أي تصعيد إقليمي عقب الردّ الإيراني

وكان ميقاتي قد زار رئيس مجلس النواب نبيه بري معايداً، وناقشا الأوضاع الأمنية على خلفية الحرب المستمرّة في غزة والعدوان على جنوب لبنان، وتداعيات الردّ الإيراني (قبل أن يقع) على مجمل المشهد الأمني في المنطقة، ولبنان خصوصاً. وسُجّلت خشية من تطوّر الأوضاع الأمنية، خصوصاً في ظلّ التهديد الإسرائيلي بالردّ على الهجوم الإيراني، رغم أن عدم مشاركة حزب الله في الردّ الإيراني مباشرة «كان مطمئناً إلى حدّ بعيد».

(الأخبار)

تقرير

مطار بيروت: عودة شبه طبيعية للرحلات

(مروان بو حيدر)

بعد توقّف الملاحة الجوية في مطار بيروت احترازياً لست ساعاتٍ بالتزامن مع الرّد الإيراني على «إسرائيل»، يتوقّع أنّ يشهد المطار اليوم حركةً شبه عادية على مستوى حركة الطيران.

فقد استأنفت شركة «طيران الشرق الأوسط» عملها أمس، وفق إعادة جدولة لمواقيت الرحلات التي تأجّلت بفعل إغلاق الأجواء اللبنانية أمام الطائرات القادمة والمغادرة والعابرة للمجال الجوي اللبناني من الواحدة من الأحد وحتى السابعة من صباح اليوم نفسه. وألغت كلّ من الخطوط الجوية التركية والفرنسية رحلاتهما التي كانت مبرمجة لأمس، على أن تعودا اليوم إلى تسيير الرحلات من وإلى لبنان. وكذلك ستفعل الخطوط الجوية القطرية.

أما «لوفتهانزا غروب» (تضم «لوفتهانزا» والخطوط الجوية السويسرية وEurowings Airlines)، فقد قرّرت الإبقاء على تعليق رحلاتها حتى يوم الخميس المقبل، على أن تجري تقييماً للأوضاع الأمنية، وتتّخذ قرارها على أساسه. وتواصلت المديرية العامة للطيران المدني في وقتٍ مبكر من صباح أمس مع كل شركات الطيران للعمل على إعادة جدولة مواعيد رحلاتها من وإلى مطار بيروت. وعدا انتظار المغادرين لساعات أطول داخل المطار وفي باحته الخارجية، خلال ساعات تعليق الرحلات والازدحام الطبيعي بعد استئناف العمل، لم تحصل إشكالات تُذكر على مستوى عودة العمل وتسييره. وقال وزير الأشغال علي حمية لـ«الأخبار» إنّ «شركات الطيران الأجنبية تحتاج إلى بعض الوقت لإعادة ترتيب رحلاتها وتنسيق الخطوط وأخذ الموافقات من الدول التي ستعبرها».

وجاء قرار إغلاق حركة الملاحة، بعد تقييم أجري على مستوى الدولة، بين حمية والرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي، انطلاقاً من تطورات فجر الأحد، بهدف تفادي أي خسائر بشرية قد تحصل، وحرصاً على سلامة أمن الأجواء اللبنانية. وصباح الأحد أعيد تقييم الموقف بناءً لانتهاء العملية العسكرية الإيرانية ضد «إسرائيل»، وتقرّر معاودة فتح الأجواء اللبنانية أمام الملاحة الجوية. وأوضح حميّة أنّ «الأمور مرهونة دوماً بالتطورات والوقائع، وفي أي لحظة يتكرر السيناريو أو نكون أمام احتمال خطر على سلامة المطار والمسافرين، سنتّخذ ما يلزم من إجراءات».

(الأخبار)

تقرير

ارتفاع الطلب على الدولار

فؤاد بزي

لساعات محدودة ليل أول من أمس، سجّل طلب على الدولار. مصدر الطلب أن هناك كميات من الليرة تجمّعت في خزنات المؤسسات التجارية على مدى خمسة أيام عطلة، وبالتزامن مع انتشار حالة اللايقين والخوف من تدحرج الحرب، أصبحت هذه الكتلة تشكّل ضغطاً على سعر الصرف. تقول مصادر مطلعة، إنه تمت تلبية هذا الطلب من خلال الآليات التي تكرّست في السوق خلال السنتين الماضيتين، أي من خلال الشبكات التي يتعامل معها مصرف لبنان لشراء الدولار أو لبيعه في السوق.

وتركّز الطلب بشكل أساسي في شمال لبنان، حيث يقيم العدد الأكبر من العاملين في القطاع العام. يتقاضى هؤلاء رواتبهم بالدولار، إنّما يسارعون إلى تحويلها بالليرة عبر الصرافين المنتشرين في الأحياء، بسعر يفوق بما بين 500 ليرة و600 ليرة لكل دولار مقارنة مع سعر السوبرماركت. لهذا السبب يدفع هؤلاء ثمن مشترياتهم بالليرة، والتجّار في تلك المنطقة يجمعون الكثير من الليرات ولا سيما في أيام عطلة متتالية. لكن مع الشكوك باحتمال اتساع رقعة الردّ والرد المتبادل بين إيران والكيان الصهيوني، لم يعد بالإمكان الاحتفاظ بالليرة.

بذلك، انتهى هدوء في سوق القطع استمرّ لنحو 8 أشهر. لكن هذا الهدوء لم ينعكس على سعر الصرف، إذ إنه بحسب مصادر مطلعة، فإن الجهات التي يتعامل معها مصرف لبنان لجمع الدولارات اشترت كل الليرات المعروضة في السوق وضخّت الدولارات التي جمعتها في الأيام الأخيرة ولم تسلّمها إلى مصرف لبنان بعد.

لا يعتقد صاحب أحد محال الصيرفة في طرابلس، محمد الأبيض، أن المشكلة تكمن في كتلة رواتب موظفي القطاع العام في الشمال لأنها «لا تزيد على 3 ملايين دولار شهرياً»، لكنه يشير إلى تسجيل طلب من أحد المصارف، قبل أسبوعين، بمبلغ 3 ملايين دولار. ويتّهم الأبيض الصرافين غير المرخصين بنشر شائعات في السوق تثير بلبلة وتبثّ الرعب بين الناس. ويقول إن الضبابية ما زالت تسيطر على الأجواء، إذ لن يتّضح حجم الطلب الفعلي على الدولار «قبل عودة المحال التجارية والأسواق إلى العمل بعد العطلة، أي اليوم الاثنين».

تسجيل الطلب على الدولار لم ينحصر في الشمال، إنما كان أكبر هناك. ففي عدد من المناطق، مثل النبطية وصيدا والضاحية الجنوبية، أفاد عدد من الصرّافين بحصول تهافت على شراء الدولارات «بمبالغ تراوحت بين 500 دولار و4 آلاف دولار في كلّ عملية»، يقول الصراف محمود عيسى. وهذا النوع من العمليات لم يقتصر فقط على الأفراد، بل قامت بها المؤسسات التجارية التي لم تقفل أبوابها في كلّ لبنان خلال الإجازة مثل الأفران والمطاعم، و«هي الأقدر على التأثير في سعر الصرف»، بحسب عيسى. فبعد تراكم كتلة من الليرات لديها بسبب إقبال الناس على ارتيادها خلال أيام العيد، قامت بطلب شراء الدولارات وتبديل مخزونها على وجه السرعة مع تدهور الأوضاع في المنطقة. إذ «قام أحد المطاعم الشهيرة بشراء 100 ألف دولار دفعة واحدة منتصف ليل يوم السبت»، ختم عيسى.

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4569

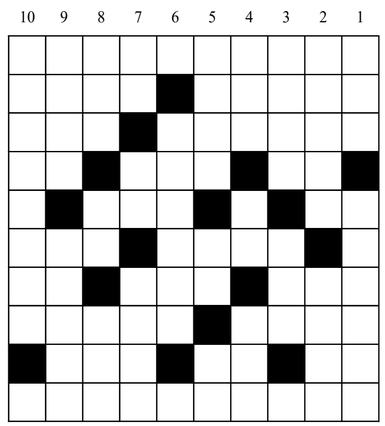

أفقيا

1- فنان فرنسي راحل – 2- مدينة سورية – محترم – 3- رئيسة وزراء هندية راحلة من آل غاندي – اضطراب – 4- متشابهان – خوف – عملة آسيوية – 5- حرف نصب – شعوب – 6- دنيء – مزج الألوان ببعضها – 7- ريح طيّبة – أحسّ بدوار – للمساحة – 8- جزيرة أندونيسية – بحيرة فلسطينية – 9- للتافف – من أعمال الشيطان – والدتك – 10- قائد عربي ساهم في فتح الأندلس

عمودياً

1- ماركة سيارات – عاصمة عربية – 2- دولة عربية – مدينة فلسطينية – 3- حضرا ووصلا – أخو الأم – 4- صوت الإنفجار – وضع خلسة – يحرث الأرض بالسكة – 5- كسَره – من أعضاء الجسم – إله – 6- نوع من الحصير يُطرح على الأرض – 7- رمى الماء من فمه – بيت العصفور – صانع الخبز – 8- من الخضر – طائر وهمي كبير – قصف مدفعي – 9- هلاكي ومصيبتي – كلبة روسية خرجت الى الفضاء – 10- مدينة سورية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جلنار – هتلر – 2- يباس – حن – هو – 3- منف – كارلوس – 4- ساعي بريد – 5- بن – بحثا – ما – 6- برّت – ل ل – 7- نيدو – مثقال – 8- دريد لحام – 9- من – كامارو – 10- بق – عم – ننام

عمودياً

1- جيمس بوند – 2- لبنان – يرمق – 3- نافع – بدين – 4- اس – يبرود – 5- كبحت – لكم – 6- حارث – محا – 7- هنري الثامن – 8- لد – لقمان – 9- لهو – را – 10- روسيا اليوم

sudoku 4569

		9	5			1	8	
3				2				4
	4				7			5
1		8		9		3		7
7			8		1			2
		4		3		9		
		7	3				2	1
6				7		8		
	8				6	4		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4568

6	9	7	4	2	3	5	1	8
3	2	8	1	6	5	4	9	7
1	5	4	7	9	8	3	2	6
2	4	9	6	5	7	8	3	1
7	3	6	8	4	1	9	5	2
5	8	1	2	3	9	7	6	4
8	6	5	3	7	2	1	4	9
4	7	3	9	1	6	2	8	5
9	1	2	5	8	4	6	7	3

مشاهير 4569

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائية وشاعرة كويتية. عملت في الصحافة. من مؤلفاتها «ليلة القهر»

5+1+3+2+8 = من أسماء الأسد ■ 8+9+7+11 = عاصمة الأردن ■ 4+6+10 = حرف جر

حل الشبكة الماضية: جورج طرابيشي

تقرير

استنفر حزب القوات اللبنانيّة كلّ أدواته الطائفية لوضع يده على نقابة المهندسين، تماماً كما فعل منذ أشهر في نقابة المحامين. لكن الخطاب الطائفي أودى بمرشّحه إلى منصب النقيب بيار جعارة ولائحته. ولم يجد استثماره في مقتل مسؤول القوات في جبيل باسكال سليمان في عملية سطو لتأليب الناخبين المسيحيين ضدّ مرشّح التيّار الوطني الحر إلى منصب النقيب، فادي حنّا، باعتباره متحالفاً مع حزب الله وحركة أمل وجمعيّة المشاريع الخيريّة. صحيح أنّ ذلك ساهم في حشد الناخبين المسيحيين الذين وصل عددهم إلى أكثر من نصف الناخبين (10 آلاف). غير أن حزب القوات فشل في انتزاع أكثر من نصفهم، كما ارتدّت هذه الحملة عليه بين المقترعين السُّنة الذين احجموا عن المُشاركة الكثيفة. رغم التحالف مع «تيار المستقبل» الفشل «القواتي» قابله نجاح حزب الله في «تشبيك» تحالفٍ متين بين حركة أمل والتيّار، ونجاح الأخير في استنهاض جمهوره واقتسام الأصوات المسيحيّة (نحو 5 آلاف و300) «فيفتي فيفتي» مع خصومه. كذلك تمكّن «الثنائي» من القفز على الصعوبات في تأمين أصوات ناخبيه في الجنوب بفعل الاعتداءات الإسرائيليّة وحشد أكثر من 2500 ناخب، إضافة إلى أصوات «المشاريع». عليه، كانت معركة «على المنخار» وانتهت بفوزٍ كاسح للائحة حنّا التي نالت 4634 صوتاً مقابل 4129 صوتاً لجعارة. وفاز بالعضويّة كل من: بول ناكوزي (مستقل مقرب من أمل)، وأحمد نجم الدين (مشاريع) وهيثم إسماعيل (أمل) وحسن جواد (حزب الله) وفكتوريا دواليبي (تيار). إضافة إلى فوز مرشحي اللائحة إلى عضوية لجنة إدارة الصندوق التقاعدي ولجنة المراقبة عليه، وهم سهير فواز وهشام الرهاوي ومحمد علي الجنون وسعيد غصن. سياسياً، انتهت المعركة إلى اربع خلاصات اساسية: أولاً، عودة التيار بقوة نقابياً بعد انكفاء طويل رافق حرب الإلغاء السياسية التي تعرّض لها منذ عام 2019، ثانياً تأكد التيار من انه لا يعيش في جزيرة ومن أهمية عقد التفاهمات مع الحلفاء لتحقيق الفوز، ثالثاً اتسام الهوة بين القوات اللبنانية وتيار المستقبل الذي لم يستطع إقناع قاعدته بتأييد مرشح مدعوم من القوات رغم تنازل معراب عن ترشيح شخصية حزبية، ورابعاً انتهاء «التغييريين» الذين جاؤوا عقب «ثورة على أحزاب السلطة» ملحقين بحزب القوات اللبنانية

تحريض حزب القوات ينقلب عليه
تفاهم التيار والثنائي يفوز بـ «المهندسين»

لينا فخر الدين

طوت نقابة المهندسين أمس تجربتين نقابيتين خفتت خلالهما سطوة الأحزاب. عهدا جاد ثابت وعارف ياسين اختُتما بـ«نكسات» متتالية جعلت «المعارضة» تتقبّل مصيرها بشيء من الاستسلام. المُعارضة التي استفادت من «مومنتم» الانتفاضة الشعبيّة والانهيار المالي سُرعان ما «أكلت نفسها» وخذلت من تدافعوا قبل 3 سنوات للتصويت لصالح ياسين، بسبب سوء أداء الرجل الذي حمل «كرة نار» من دون أن يكون مسلحاً بخطّة واقعية للنهوض بالنقابة وتحرير الودائع من المصارف.

كلّ ذلك، «شلّع» المعارضة وأنتج خلطاً في المفاهيم التطبيقيّة للانتفاضة على السّلطة، وقاد إلى انتهاء زمن «وحدة السّاحات والخيم» حتّى صار لكل تكتّل من المجموعات مرشّح. التشتّت داخل البيت الواحد وعودة الأحزاب إلى أدواتها أرخيا شيئاً من «القدريّة» على المعارضين الذين كانوا يعرفون النتيجة مسبقاً، ومع ذلك قرّروا المواجهة. ولذلك، كان من الطبيعي أن يعمل «مصمّمون» لصالح اللائحة التي يرأسها روي داغر وكأنّها ستمنح الفوز، تماماً كما فعل المرشّح لمنصب النقيب جوزيف مشليح ومثله جورج غانم، فيما لم يتمكّنوا مجتمعين من تجيير أكثر من ألف صوت من أصل نحو 10 آلاف!

هؤلاء وقفوا يُشاهدون كيف انقلبت اللحظة السياسيّة عليهم وراقبوا عودة الأحزاب إلى النقابة بانقسامها العمودي المعتاد بين «8 و14 آذار»: التيّار الوطني الحر مع حزب الله وحركة أمل وجمعيّة المشاريع والحزب السوري القومي الاجتماعي يدعمون لائحة يرأسها فادي حنّا مرشّحاً لمنصب النقيب في مواجهة لائحة يرأسها مرشّح القوّات اللبنانية بيار جعارة مدعوماً من تيار المستقبل والكتائب. واستشعر الحزب التقدمي الاشتراكي باكراً هذا الانشطار ما جعله يبحث عن خيارٍ مستقلّ: جورج غانم إثر انسحاب مرشحيه إلى عضوية الهيئة العامّة. لكنّ المختارة لم تترك «الثنائي» نهائياً، فرجّحت كفّة مرشحيه إلى الهيئة العامّة ولجان الصندوق التقاعدي من دون أن تُجيّر للقوات في المقابل، باعتبار أنّ «الاشتراكيين» كانوا أقرب إلى لائحة حنّا، لكن الشروط السياسيّة التي طرحها المسؤولون الحزبيون خارج النقابة جعلت التحالف مستحيلاً.

التحالفات في الأصل كانت بالسياسة. لذلك حمل حزب الله لائحة حنّا على كتفيْه وضحّى بمرشّحه في الفرع السابع وارتضى بمرشّح واحد إلى عضوية مجلس النقابة و«شبّك» تحالفاً من دون تشطيب بين التيار وأمل، لم يهزّه تسريب تسجيلات صوتيّة لمسؤول ماكينة التيّار في محاولة لتأليب جمهور أمل على حنّا الذي خرج من المفاوضات بوعدٍ بالحصول على أمانة السر وترشيح مسيحي مستقل من حصّته، هو بول ناكوزي في المقابل، باعتبار أنّ «الاشتراكيين» كانوا أقرب إلى لائحة حنّا، لكن الشروط السياسيّة التي طرحها المسؤولون الحزبيون خارج النقابة جعلت التحالف مستحيلاً.

التحالفات في الأصل كانت بالسياسة. لذلك حمل حزب الله لائحة حنّا على كتفيْه وضحّى بمرشّحه في الفرع السابع وارتضى بمرشّح واحد إلى عضوية مجلس النقابة و«شبّك» تحالفاً من دون تشطيب بين التيار وأمل، لم يهزّه تسريب تسجيلات صوتيّة لمسؤول ماكينة التيّار في محاولة لتأليب جمهور أمل على حنّا الذي خرج من المفاوضات بوعدٍ بالحصول على أمانة السر وترشيح مسيحي مستقل من حصّته، هو بول ناكوزي في المقابل، باعتبار أنّ «الاشتراكيين» كانوا أقرب إلى لائحة حنّا، لكن الشروط السياسيّة التي طرحها المسؤولون الحزبيون خارج النقابة جعلت التحالف مستحيلاً.

حمل «القوات» اللقيط

في المقابل، حملت «القوّات» بقوّتها الناخبة لائحة بتحالفات لم تكن على قدر آمالها، إذ إنّ الكتائب لم يزد إلى غلّتها الكثير، ولم يتمكن تيّار المستقبل وجمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة من رفدها بأكثر من 800 صوت (من أصل 1300 سني). كما أن المُقايضة بين القوات والمستقبل في نقابتي بيروت والشمال، هشّمت صورة التيّار الأزرق الذي خرج خالي الوفاض في طرابلس، وعزى نفسه في العاصمة بعد التأكّد من فقدانه القدرة على الحشد السني.

وخاض حزب القوات الاستحقاق بعناوين سياسيّة، وعمل على استنهاض الشّارع المسيحي مستثمراً في دم مسؤوله في جبيل باسكال سليمان، مستخدماً صورة زوجة الأخير وهي تقترع صباحاً، وصوّر المعركة بأنّها ضد «القتلة» الذين يتحالف حنّا معهم. ومكّن ذلك القواتيين من تأمين حشدٍ مسيحي وصل إلى أكثر من 5 آلاف ناخب. وبالفعل كادت النتيجة ترجّح لمصلحة جعارة قبل أن تقلب ماكينة «الثنائي» المعادلة في فترةٍ ما بعد الظهر التي شهدت مشاركة واسعة من مهندسي الجنوب، فارتفعت المشاركة الشيعيّة إلى نحو 2700 ناخب، غالبيتهم العظمى من حصة «الثنائي».

> أخفق المستقبل في إقناع ناخبيه بالتصويت لمرشح مدعوم من معراب

أمّا التيّار الوطني فكان حاسماً لجهة تمكّنه من حشد جمهوره ليقتسم الأصوات المسيحيّة مناصفةً - تقريباً - مع «القوّات»، بعدما أكّدت ماكينته أنّه قادر على تجيير أكثر من 2200 ناخب مسيحي وهو ما حصل فعلاً.

في النتيجة، فاز «التيّار» وإلى جانبه وقف «الثنائي»، وجمعيّة المشاريع يرفعون شارة النّصر: نقيب من «لونهم» السياسي ومعه أكثريّة في مجلس النقابة تؤهله لبسط سلطته على مدى السنوات الثلاث المقبلة. في حين جرجرت «القوات» خيبتها بعدما أخفقت في حصد غالبية مسيحية، وكانت هزيمتها مدوّية أكثر في الحصول على الصوت الإسلامي بعدما تقوقعت في خطابٍ طائفي.

> أخفق المستقبل في إقناع ناخبيه بالتصويت لمرشح مدعوم من معراب

مهندسو طرابلس يكسرون هيمنة المستقبل - القوّات

عبد الكافي الصمد

حقق المهندس شوقي فتفت مفاجأة من العيار الثقيل بعد فوزه المدوّي بمنصب نقيب مهندسي طرابلس والشمال في الانتخابات التي جرت أمس في مقر النقابة في طرابلس، وفوزه بـ 1707 أصوات على منافسه مرسي المصري (1543 صوتاً)، وكسره هيمنة تيّار المستقبل والقوات اللبنانية على منصب النقيب والنقابة في السنوات العشر الأخيرة.

وستكون لهذه النتيجة تداعيات داخل مجلس النقابة وعلى التحالفات السياسية والنقابية فيها، خصوصاً أن كثيرين توقعوا أن تكون الانتخابات نزهة للمصري الذي حظي بدعم تيّار المستقبل، متحالفاً مع القوات اللبنانية وتيّار المردة. غير أن الأيّام الأخيرة التي سبقت الانتخابات، كشفت عن ثلاثة عوامل صبّت في مصلحة فتفت: الأوّل أن التحالف «البارد» بين المستقبل والقوّات بسبب تراكم الخلافات السياسية، والثاني اقتراع قسم كبير من المهندسين الشباب لمصلحة فتفت بعد فشل تحالف المستقبل - القوات في استمالتهم؛ والثالث انقلاب المهندسين الذين اقتربوا من سن التقاعد على التحالف السياسي لعدم رضاهم عن تقديمات النقابة لهم، ولا سيما التأمين الصحي والمعاش التقاعدي وهما ملفان يشكلان أولوية لهم ويُحمِّلون التحالف السياسي مسؤولية الفشل في معالجته.

في المقابل، نال فتفت الذي كان مقرباً من المستقبل قبل ابتعاده عنه قبل سنوات لأسباب سياسية وتنظيمية دعماً واضحاً وعلنياً من التيّار الوطني الحر وتيّار العزم والتجمع المهني للإصلاح المحسوب على الإسلاميين وحركة الاستقلال والحزب السوري القومي الاجتماعي والنواب جهاد الصمد وفيصل كرامي وأديب عبد المسيح، كما استفاد من انسحاب مرشحين لمصلحته، أبرزهم المرشح لمنصب النقيب فادي عبيد.

وجرت الانتخابات وسط أجواء تنافسية محمومة لم تشهد مثلها منذ سنوات، وتمثّلت بارتفاع عدد المشاركين في الاقتراع (3441 مهندساً)، رغم أن عدد المشاركين تناقص بشكل لافت في السنوات الأخيرة، بسبب سفر أغلبهم بعد تراجع أعمالهم عقب الانهيار المالي.

وأسفرت الانتخابات بعد فرز الصناديق الـ14، إضافة إلى فوز فتفت بمنصب النقيب، عن فوز حليفه في لائحة «النقابة للجميع» باسم خياط (مدعوم من تيار العزم) عن الهيئة العامة، وفازت لائحة «نقابتي» المنافسة بثلاثة مقاعد لكل من سليم نشابة (المستقبل) عن الهيئة العامة، ميشال الفغالي (القوات اللبنانية) عن فرع الكهرباء ومحمود الصاج (المستقبل) عن فرع الميكانيك.

تقرير

من ورّط جعجع: خوفه أو مسؤول أمنه؟

غسان سعود

حين دقّ الخطر المالي أبواب اللبنانيين وحساباتهم المصرفية، لم تستشعره القوات اللبنانية. وكذلك حين دقّ خطر الأقساط المدرسية والاستشفاء والفساد والشؤون الاجتماعية. وحتى حين أشارت بكركي إلى خطر الديموغرافيا والهجرة والشغور الإداري، قال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع - بالصوت والصورة - إنها «طبخة بحص» لا ينبغي إضاعة الوقت حولها. لم يكن التكفيريون خطراً بالنسبة إلى القوات، ولا النزوح السوري، ولا «صفقة القرن» الأميركية بما تتضمنه من تطبيع وتوطين، ولا القرار الدولي بعدم استخراج الغاز، ولا إسرائيل طبعاً. كل هذه الأخطار لم تحفّز حزب القوات اللبنانية كما حفّزته حادثة السرقة والقتل التي أودت بحياة مسؤوله في قضاء جبيل باسكال سليمان.

قبل الجريمة ببضعة أيام، تحديداً في 26 آذار، فاجأ جعجع أحد الوفود التي زارته في معراب بسعادته، أو على الأقل عدم انزعاجه، من الانهيار الحاصل كونه الوسيلة الأنسب لإعادة البناء من جديد، مستعيداً مراحل الثمانينيات ليقول ما مفاده إن التدخل السلبي للرئيس ميشال عون يومها أوقف مساراً كان سيوصل إلى إعلان دولة مسيحية. بعض المشاركين في الجلسة حمل توقّفوا عند ما قاله جعجع في مقابلة تلفزيونية قبل نحو شهرين عن عدم وجود منطق أو عقلانية أو واقعية سياسية في الطروحات الفيدرالية، فخرجوا بانطباع مناقض تماماً. ومع تقارير إسرائيلية تتحدث عن اجتياح برّي السياسي والاستهداف المقصود ويدمرها بالكامل. واستبق التلفزيون تشييع سليمان وواكبه وتبعه بثلاثة محللين نقضوا رواية القوات من أساسها.

وسط هذا كله، وقعت الجريمة. وبعد أربع ساعات من انتشار تسجيل صوتي حول خطف سليمان، وصل جعجع إلى مقر القوات في جبيل، على غرار «نزوله على الأرض» في كل انتفاضاته السابقة في الثمانينيات، لكن من دون الـ«أليوسة» السوداء التي اشتهر بارتدائها في تلك الأيام. انقسمت آراء الأمنيين بين من وضع حركته في سياق تسريبات سابقة ليستنتج أنه يحضّر لشيء كبير، مثّلت الجريمة لحظة الصفّر لانطلاقته؛ ومن اعتبر أنه يخشى من اعتداء منظّم وكبير على قواته فسارع إلى الهجوم بدل الدفاع. ورغم أن «الحراس لا ينامون»، نامت القوات اللبنانية ليل الأحد مفترضة أنها ستكون بعد ساعات قليلة أمام يوم آخر على جميع المستويات.

غير أن استخبارات الجيش لم تنم وهي تتنقّل بين «داتا» الاتصالات وكاميرات الطرقات ومعلومات المخبرين، لتكشف قبل صباح الاثنين معظم ملابسات الجريمة. وهنا برز عاملان أساسيان: أولاً، كل المعطيات العملية التي تشمل الأدلة والاعترافات والفيديوات صبّت جميعها في أن خطف سليمان جاء في سياق عملية سطو؛ وثانياً، التحليل الذي يمكن لكل شخص في منزله أو مكتبه أو سريره أن يتخيّله. وبسرعة توازي سرعة جعجع في الانقضاض على الحدث يوم الأحد، انقضّ الجيش هذه المرة لتنتهي الأمور بسبع صفعات مدوّية: أولاها من الجيش الذي قام بواجباته المهنية على أكمل وجه، من دون أي مراعاة لجعجع الذي خالف الإجماع المسيحي على عدم التشريع في غياب رئيس للجمهورية، معتبراً معركة التمديد لقائد الجيش العماد جوزف عون معركته الشخصية. وقد كان في وسع الجيش عدم التسريب ريثما يؤمن جعجع المخرج المناسب لنفسه، لكنه لم يراعِه في هذه حتى. وكان لافتاً، في اليوم التالي لإعلان وفاة سليمان، تقديم جعجع العزاء لأسرة الراحل هاتفياً، فيما ذهب عون إلى الكنيسة ووقف مع الأسرة لتلقي التعازي. وبدا ما كان يشاع عن نظرة عون الحقيقية لجعجع واقعياً جداً في الحدث الأخير.

ثانيتها من تلفزيون المرّ، الذراع الإعلامية الرئيسية لجعجع في أي حدث مماثل. فلو كانت ثمة إشارة خارجية أو مالية، كان يُفترض أن يتجاوز التلفزيون البرامج الرمضانية ويفتح هواءه للتعبئة والتحريض كما في حادثتَي الكحالة والطيونة وغيرهما. إلا أنه قدّم أداء مختلفاً تماماً هذه المرة، وكان أول من سرّب عن استخبارات الجيش أن السيارة التي اعترضت طريق سليمان حاولت سرقة سيارتين قبله، بما يناقض الرواية القواتية عن الاغتيال السياسي والاستهداف المقصود ويدمرها بالكامل. واستبق التلفزيون تشييع سليمان وواكبه وتبعه بثلاثة محللين نقضوا رواية القوات من أساسها.

ثالثتها من بكركي التي لم تلتزم الحياد على الأقل، بل راكمت المواقف المؤيدة للجيش في وجه الحملة التشكيكية والتخوينية التي قادتها القوات. وبعد موقف البطريرك بشارة الراعي من الجنازة نفسها، والذي قطع الطريق تماماً على الاستغلال السياسي للجريمة، عاد ليؤكد في عظة أمس على «ثقافة الوحدة في التنوع، بما تمثله من صميم للنظام اللبناني الذي يقوم على ثقافة العيش معاً كمسيحيين ومسلمين بمساواة واحترام متبادل ومشاركة متساوية في الحكم والإدارة»، مشدداً على ضرورة أن تتوقف القوى السياسية عن إثارة «النعرات المتبادلة» وعلى «شدّ أواصر العائلة اللبنانية لمواجهة المخاطر الإقليمية الكبرى الراهنة».

رابعتها من السفارة الأميركية التي لم تطلب من وزارة الخارجية إصدار البيان التقليدي لإدانة الاغتيال السياسي كما يحصل عادة فور مقتل أي ناشط سياسي في لبنان، وقبل المباشرة في التحقيق، فيما أبلغ موظفون في السفارة من راجعهم بأن «الحادث جنائي وليس سياسياً حتى الآن»، مع التشديد على الثقة بالتحقيقات التي يجريها الجيش وعلى أهمية الاستقرار والهدوء وعدم رفع السقوف.

خامستها من السفارة السعودية التي يمكن أن يزور سفيرها معراب اليوم أو غداً بعدما هدأت الأمور، لكنه غاب عن السمع حين كانت معراب في أشدّ الحاجة إليه. فقد أعلنت القوات أنها تلقّت التعازي من عدد كبير من السفراء بمن فيهم الأميركية والفرنسي والبريطاني والأسترالي والأردني وغيرهم، لكنها لم تأتِ على ذكر القطري والمصري والكويتي والإماراتي والسعودي، علماً أن العطل والأعياد وعدم وجود سفير (الإمارات) لا تؤثر عادة على أداء مثل هذه الواجبات إذا كان ثمة قرار سياسي.

الصفعة السادسة جاءت من الرأي العام اللبناني عموماً والجبيلي خصوصاً. فقد كان يفترض أن تجمع جنازة سليمان مشاركة شعبية ضخمة. فإلى جانب الحشد المعتاد في تشييع ضحايا جرائم القتل وخصوصاً حين يتعلق الأمر بشاب محبوب في محيطه، هناك القوات التي لا ينافسها حزب مسيحي اليوم في القدرة على الحشد السريع. غير أن المشهد أتى مخيّباً جداً للقوات بعدما أدّت حملة التعبئة إلى نتائج عكسية ففضّل كثيرون البقاء في منازلهم. وبدل أن تكون جنازة سليمان جامعة على المستوى الشعبي لنبذ القتل والسرقة، تحولت إلى جنازة حزبية متواضعة.

وأخيراً وجّه سمير جعجع إلى نفسه الصفعة السابعة بخطاب ضعيف شكلاً ومضموناً. فـ«حين دقّ الخطر على الأبواب» حاول قائد القوات حشد الناس في الطرقات وتحصّن هو في معراب، وخاطبهم من خلف شاشة بلغة ركيكة ونص تطغى فيه الشعارات على الأفكار.

> «حين دقّ الخطر على الأبواب» دعا قائد القوات إلى حشد الناس في الطرقات وتحصّن هو في معراب

وعليه بدا واضحاً أن التشويش الإلكتروني على أجهزة البحث والرصد في المنطقة يؤثر على «رادارات» جعجع الذي وجد نفسه ينتقل خلال بضع ساعات من لعب دور رأس الحربة المفترض في مواجهة الطائفة الشيعية، كما قال في مقابلته الأخيرة، إلى لعب دور رأس الحربة في مواجهة النازحين السوريين ومن خلفهم الطائفة السنية التي استنفرت مرجعياتها السياسية والدينية بهدوء ضد ما تم تداوله من شتائم قواتية للنازحين ومعتقداتهم. كان يريد مقاتلة الشيعة بالسنّة، وإذا به يقاتل السنّة فيما الشيعة يتفرجون. كان يريد تقسيم المناطق وإذا به يجد نفسه في أتون داخلي يشمل كل منطقة وبلدة وحي وشارع وبناية، بما في ذلك المناطق التي لم تشهد أي قتال سابقاً مثل كسروان وبشري (التي يفترض أن يتطوع فيها عناصر القوات للحلول محل العمال السوريين لري بساتين التفاح هذا الأسبوع والقطاف لاحقاً). كان يقدم نفسه حامياً للمسيحيين، وإذا به يعرّض أرمن عنجر الذين تزدهر مطاعمهم لخطر هائل جراء الاعتداء على السوريين في برج حمود، كما عرّض كل العابرين في عاليه والبقاع لخطر أكبر جراء الاعتداءات على مراكز القوميين. كان يتّكل ويعوّل على الخليج والغرب، وإذا به يستفزّ هؤلاء ضدّه بهجوم عناصره على العمال السوريين العزّل.

هكذا بدأ البحث، عبر مواقف متتالية، عما يخرجه من الحفرة التي لم يتوصل جهازه الأمني إلى معرفة ما إذا كان قد أوقع نفسه بنفسه فيها أو استدرج إليها. وإذا كان قلق جعجع المفهوم في ظل المتغيرات الإقليمية وخوفه الدائم مما يمكن أن يحضّر له يفسران تسرّعه غير المسبوق، فإنه يحتاج إلى مراجعة دقيقة لكل ما حصل منذ تسريب التسجيل الصوتي حول حادثة الخطف، ليعرف من ضلّله ومن شجّعه، وما دور مسؤول جهاز الأمن لديه في هذا كله، وخصوصاً أن الاختراقات التاريخية في القوات غالباً ما كانت تحصل عبر شخص رئيس جهاز الأمن. المحاسبة ضرورية. يمكن للزعيم وليد جنبلاط أن يقول إنه «تحمّس» ويكمل حياته السياسية من دون خسائر تذكر، فيما لا يمكن لجعجع التساهل مع من حمّسه، وخصوصاً أنه كاد أن يدمّر في بضع ساعات ما اجتهد خلال عقدين لبنائه. إذ استفاق ناشطو المجتمع المدني في الداخل والخارج وسفراء الاتحاد الأوروبي وغيرهم كثيرون من الغيبوبة: جعجع وقواته عصيّون على التغيير.

الأكيد في سياق متابعة الحدث الأخير أن جعجع كان يستفيد خلال السنوات القليلة الماضية، وخصوصاً منذ 17 تشرين، من التماهي مع الجيش اللبناني أولاً والبطريركية المارونية ثانياً والجمعيات بما تمثله من ثقل توظيفي ثالثاً، لتحصين المزاج المسيحي العام وحشر التيار الوطني الحر في الزاوية مسيحياً. لكنه وجد نفسه هذه المرة، للمرة الأولى منذ سنوات، في مواجهة كل من الجيش واستخباراته وبكركي والجمعيات، فيما التيار الوطني الحر بريّت على كتفه ويقول له إنّه معه، وهو ما نقله فوراً من موقع «المتفرعن» إلى موقع «المحشور». وهو ما يفترض أن يتحوّل إلى استراتيجية ثابتة في مواجهة جعجع: رد الحزب أو التيار الانفعالي على جعجع لا يفيد، رد الجيش العلمي يفيد. مع التيار يمكنه المزايدة مسيحياً، مع بكركي لا يمكنه ذلك. وطالما هو متحصن خلف الجيش واستخباراته والكنيسة ورهبانياتها والجمعيات وخدماتها لا يمكن الوصول سياسياً إليه. لا بد من تفكيك علاقة هؤلاء الأفرقاء ببعضهم البعض لينكفئ إلى الزاوية بنفسه كما حصل في الحدث الأخير. ولا بد قبل هذه وتلك من استدراجه بشكل متكرر ودائم إلى التصريح: كلّما صرح خسر.

(أ ف ب)

مقالة

س. ف. ج.

نجيب نصرالله

إنه س. ف. ج. وقد أطلّ بكامل قيافته الدموية.

إنه س. ف. ج. نفسه الذي يحرص على التباهي بأنه لم يبدّل ولم يغيّر لا في «قناعات» الإجرام التي اعتنق، ولا في «مبادئ» الفتنة التي حمل، ولا في «أفكار» الإبادة التي امتشق.

إنه س. ف. ج. الثابت على «قضية» الحقد و«تاريخ» الكراهية و«أمانة» الفتنة و«ثقافة» الغدر و«فنون» القتل و«علوم» السحل و«أصالة» التصفية و«نذور» الإبادة.

إنه س. ف. ج. الذي لا (ولم ولن) يتخلّى عن «الزيتي» الإسرائيلي الذي ناله بعرق الجبين وسهر الليالي وصلوات الآحاد التي خضّبها بالدم والدموع.

إنه س. ف. ج. نفسه صاحب «السكاكين الطويلة» التي وصلت الليل بالنهار، وصانع ليالي «الكريستال» و«الزجاج المهشّم»، وزارع «العبوات» ومفجّرها في الكنائس والأديرة والبيوت...

إنه نفسه س. ف. ج. المسؤول عن سفك دماء طوني سليمان فرنجية وداني كميل شمعون (من غير أن ننسى زوجته إنغريد عبد النور وطفليه طارق وجوليان) وإلياس الزايك والمونسنيور ألبير خريش وخليل كنعان وغيث خوري و... سلسلة لا نهاية لها من الجرائم التي لم توفر لا حجراً ولا بشراً، بل وصلت إلى حرمات البيوت ودور العبادة الآمنة والمستأمنة.

إنه س. ف. ج. صاحب «الأقدام التهجيرية»، وفارس الهزائم المجانية، وقائد المعارك الدونكيشوتية الذي استبدل صليب الفداء والتضحية بصليب القتل المشطوف.

إنه س. ف. ج. الذي لا يملك غير الإصرار المرضي على لوك الشعارات المجردة والافتتان الأبله بها.

إنه س. ف. ج. وقد أطل بكامل قيافته الدموية، وكأنه لم يسجن ولم يجرّم بقتل الآمنين والمصلّين في «سيدة النجاة» وفي غيرها وتفجيرهم. فها هو، ومن على المنبر إياه، منبر المتاجرة بالدماء والرقص على الأشلاء، يعلنها واضحة ومدوّية: الحرب... الحرب... الحرب...

يقول عالم الجريمة الإيطالي الشهير تشيزري لمبروزو في واحدة من خلاصاته المهمة إن معالجة السلوك الإجرامي تحتاج إلى ما هو أبعد من العقاب. فمرتكب الجريمة، بحسب العالم الإيطالي المرجع، يفتقد إلى حرية الاختيار. لذلك، يوصي بوجوب مواجهة المجرم بالتدابير التي تتجاوز طابع اللوم الأخلاقي أو الإيلامي عبر طريقتين: الأولى، عبر شلّ عوامل السلوك الإجرامي للمجرم، والثانية باستئصال المجرم إذا ما اتضح أن خطورته الإجرامية متأصلة فيه.

لعل في خلاصات لمبروزو التعيين الوصفي الدقيق والمطابق لواقع وحال المدعو س. ف. ج. من هنا يتوجب على اللبنانيين، جميع اللبنانيين، أن يتنبهوا إلى مخاطر الإطلالة الأخيرة لهذا البائس الذي يتوهّم إمكانية استعادة «مجد» القتل، و«شرف» التهجير، و«إرادة» الاستمرار التي أودت بحياة جيل كامل، سواء بالقتل أو عبر بعثرته في المنافي البعيدة، وها هو اليوم يتهدد «أجيالاً لم تولد بعد» بما هو أشد وأخطر من كل ما سبق.

س. ف. ج. مثال آخر على صدأ الروح وخواء النفس وسواد القلب واستنقاع السريرة الطافحة بالدم.

ربما كان على القاضي النزيه والطيب فيليب خيرالله الأخذ بتوصية لمبروزو بدلاً من الرهان على إصلاح أثبتت الأيام أنه من سابع المستحيلات مع من هم على شاكلة س. ف. ج.

مقابلة | أجرتها **رلى إبراهيم**

يتجنّب القرم تحديد موقف واضح في كثير من المسائل، باستثناء مجاهرته بأنه يؤيّد الخصخصة على نطاق واسع، ووضع كل الإدارات بيد القطاع الخاص. إنه رجل الخصخصة في لبنان الذي يجري مناقصات ترفضها الأجهزة الرقابية في جوهرها وشكلها لأسباب تشير بوضوح إلى أنه يحوّل القطاع إلى «هدايا». رغم ذلك، سيحاول وزير الاتصالات في بضعة أيام أن يُعيد إحياء القانون 431 الميّت منذ زمن طويل. تناقضات الوزير كثيرة، مثل رغبته العارمة في الخصخصة، فهو يعترض على نزع القدرة الاستثمارية في شركتَي الخلوي من يده ووضعها بيد وزير المال ومجلس الوزراء، لكنه يؤيّد إلغاء الموازنات الملحقة... يسعى الوزير إلى تحويل استفادته من انهيار العملة وتسديد ثمن مبنى تاتش على سعر صرف 3900 ليرة. إنجاز وفّر 50 مليون دولار!

جوني القرم

• بيعوا كلّ شيء
• الهجوم عليّ مرتبط بـ«صيت» الوزارة العاطل

■ منذ مدّة تنفذ مجموعة مشاريع وإجراءات لا تعبّر عن سياسة واضحة باستثناء إدارة الأزمة، فهل أهداف الوزارة، خصخصة قطاع الاتصالات أو إدارته وتشغيله من الدولة؟

- **هدفي الضغط في اتجاه تطبيق القانون 431 وهو ما سأفعله مجدداً الأسبوع المقبل لتفعيل هذا القانون، رغم أننا الآن في مرحلة تصريف الأعمال. هذا هو مستقبل القطاع. يفترض أن تكون هناك خطّة لعشر سنوات من قبل هيئة ناظمة، وباستثناء ذلك، فمهما يكون الوزير قوياً ولديه فريق قويّ ليست هذه الطريقة الصحيحة لإدارة القطاع بالشكل الحالي. توجّهي تفعيل القانون 431 وتفعيل الهيئة الناظمة وإنشاء شركة «ليبان تيليكوم». أما السؤال عن تقييمي لمرحلة وجودي في الوزارة، فعندما تسلّمت الوزارة كان القطاع يتجه إلى الانهيار الكلّي، وقيمته «صفر» التي تُقاس وفقاً للمداخيل والأرباح. للتذكير، لم أحظ بدعم أي جهة لتعديل التعرفة، وكان القطاع متّجهاً نحو الخراب. كانت إيرادات الخلوي 1,4 مليار دولار في عام 2018، وعبر دولرة التعرفة تمكّنا من إنهاضه. يومها كانت التوقعات بأن الإيرادات وفقاً للتعرفة المعدلة، ستُراوح بين 360 مليون دولار و380 مليون دولار، لكن فوجئنا بأن القطاع حقق إيرادات بقيمة 460 مليون دولار. السبب وراء ذلك، يكمن في إجراءات اتخذناها لرفع حصّة الدولة من بعض الخدمات إلى 75% مثل الـvas. كذلك، على مستوى النفقات التي كانت قيمتها 560 مليون دولار في 2018، خفّضناها في موازنة 2023 إلى 256 مليون دولار ثم إلى 220 مليون دولار، وهذا إنجاز أسهم في تحويل 240 مليون دولار إلى الخزينة. كما استطعت توفير 50 مليون دولار على الدولة عبر إغلاق ملف مبنى «تاتش» الذي ستصبح مستنداته بحوزتي قريباً، إذ سبق لديوان المحاسبة أن أشار إلى أن المبنى سيكلف 102 مليون دولار وكانت الوزارة قد دفعت 50 مليون دولار مسبقاً. استطعت إغلاق الملف بدفع 176 مليار ليرة وفقاً لسعر صرف يوازي 3900 ليرة فوفّرت 50 مليون دولار على الدولة.**

■ تصنّف إيرادات دولرة التعرفة إنجازاً، لكنّ وقع هذه الإجراءات كان ثقيلاً على المستهلك، إذ لا يتم تقديم خدمة جيدة، ولا استثمارات في القطاع. فهل تُدار الوزارة بعقلية القطاع الخاص الباحث عن مراكمة الأرباح أم تراه قطاعاً يقدّم خدمات عامة؟

- **عندما باشرنا النقاش في تعديل التعرفة مع فرق عمل من شركتَي الخلوي، توصلنا إلى تحديد مؤشرات منها تغطية (الشبكة) على الأراضي اللبنانية بنسبة 97%. في أول فترة بلغ عدد المحطات التي لا تعمل 100 محطة لدى «ألفا» ومثلها لدى «تاتش»، بسبب عدم توافر المحروقات. أما اليوم، تعمل كل المحطات مع إدخال تحسينات كبيرة على الخدمة. وكان يمكن تحسين الخدمة بعد، إلا أن الأمر يتطلب إنفاق 40 مليون دولار لا نستطيع إنفاقها لأن الإنفاق الاستثماري في القطاع يتطلب قراراً في مجلس الوزراء بعد تعديل المادة 36 من قانون موازنة 2020 (التعديل ألزم تحويل صافي الإيرادات من شركتي الخلوي إلى حساب الخزينة بعد حسم النفقات التي تُلحظ في بنود الموازنة السنوية لكل منهما والتي تخضع لموافقة وزيري المال والاتصالات، وأخضعت المصاريف الرأسمالية لموافقة مجلس الوزراء) أي إن حسابات الوزارة أغلقت ولم يعد لدي حقّ لا بالدفع ولا القبض. وبنتيجة ذلك، سأطلب هذا العام 60 مليون دولار بدلاً من الـ40 مليون لتعويض ما لم تستطع فعله في السنة الماضية من تحسينات على الشبكة.**

■ هل أصبح القرار الاستثمار في وزارة الاتصالات رهينة وزارة المالية ومجلس الوزراء؟

- **لقد عقّدنا الموضوع بيروقراطياً. فنحن وزارة تخضع لتغييرات سريعة تتطلب مواكبة سريعة. لكن أنا ضدّ الموازنة الملحقة إنما يجب استكمال صدور المراسيم التطبيقية لتحديد آلية العمل في القطاع. فمن موقعي كوزير، يستحيل شراء مولد كهرباء. وعلى سبيل المثال، عندما وضعنا موازنة 2024 وأرسلناها إلى وزارة المال على أساس إيرادات بقيمة 20 ألف مليار ليرة مقابل نفقات بقيمة 12 ألف مليار ليرة (7500 مليار للصيانة والاستثمارات، و4500 مليار للرواتب)، أي إن تحويلات الوزارة إلى الخزينة ستبلغ 8 آلاف مليار ليرة، لم نحصل على نفقات إلا على 5600 مليار ليرة. لكن من جهة ثانية، ارتفعت قيمة القطاع بعد ارتفاع ربحيته.**

■ إذاً، لماذا نبيع قطاعاً يحقّق هذه الأرباح؟

- **القانون 431 ينص على خصخصة القطاع بنسبة 40% وليس أنا. كما أنني أؤيد تسليم الإدارة لشركة أجنبية تخضع للضغط أقل بكثير من أي طرف داخلي. والتجربة السابقة في القطاع فاشلة، لأنه لم يكن هناك ملكية بل إدارة فقط وتقاسم لجزء من الإيرادات التي لم تكن مربوطة بالعائدات ككل. وفي معرض تقييم أداء وزارتي بالذات أو أي وزارة أخرى لنتطلع إلى كل القطاعات التي تديرها الدولة بل تحتاج إلى قانون من مجلس النواب ومناقصة ودفتر شروط. برأيي، دفع 4 ملايين دولار على دراسة جدوى هو هدر حقيقي. رئيس هيئة الشراء العام جان العلية سمح لي بالاستعاضة عن دراسة الجدوى بدراسة أرقام لبيان بوست. عملياً بدأت الإعداد لمزايدة رابعة، لكن الأمور ليست سهلة، إذ أحتاج إلى إعداد دفتر شروط بكلفة غير متوافرة بعدما رفضت «دار الهندسة» المساعدة مجدداً. ولا يتوافر في مديرية البريد كادر بشري باستثناء المدير وموظفة. كما يلزم نحو أربعة أشهر لإعداد دفتر شروط لتلزيم دراسة الجدوى. من أين أحصل على الأموال لتنفيذ هذه المناقصات؟ لست صاحب قرار وأحتاج إلى مجلسي النواب والوزراء لذلك. لكن في المزايدة الأخيرة توصلت إلى زيادة الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من 40 ألف دولار سنوياً إلى 6 ملايين دولار سنوياً. وبمرور الوقت بلا تلزيم، خسرنا 6 ملايين دولار. الوقت لا قيمة له في الدولة. ونحن نتحدث عن شركة CMA CGM. «منيح لي بيجوا يشتغلوا معنا. حالياً، عقد ليبان بوست مدّد بقرار من مجلس الوزراء لحين استكمال المزايدة. ونحن نتفاوض مع الشركة على الأسعار من أجل زيادة حصّة الدولة. بالنسبة إلى مشروع Ewallet، طلب بعض النواب تنفيذها داخلياً (بمعزل عن مصرف لبنان)، علماً أن فريقين من ألفا وتاتش قالا في لجنة الاتصالات النيابية بناء على دراسة أن الشركتين ليستا قادرتين على ذلك لأن الأموال التي ستدخل إلى المحافظ ستصبح أموالاً عامة. أصلاً أنا أرفض تحويل شركتَي الاتصالات إلى مصارف أو أن يتحول موظفو الشركتين إلى باعة متجولين.**

وبالنسبة إلى مشروع Ott (بيع المحتوى التلفزيوني عبر أوجيرو للتعاون مع مقدمي الخدمات) فإن هيئة الشراء العام أوضحت أنه يمكن توقيع عقد بالتراضي إذا كانت الشركة التي تقدّم المحتوى تحظى بحصرية. هذا المشروع يتيح منافسة القطاع الخاص ومكافحة الإنترنت غير الشرعي وكلفته صفر ويدرّ إيرادات من دون إلزامنا بأي شرط مسبق. نحن الآن ننتظر رأي ديوان المحاسبة.

لكن بالنسبة إلى مشروع A2P، فحتى الساعة لا يمكنني فهم سبب محاربة المشروع. فقد أوصى ديوان المحاسبة بإعادة المزايدة، وساعدها رغم عدم اقتناعي بذلك. كان سعر الرسالة النصية الواحدة في تاتش يبلغ 5 سنتات مقابل 6 سنتات للرسالة في ألفا. بناء على هذا التفاوت أجرينا مزايدة في تاتش بنتيجة أفضل وحصلنا على عرض بقيمة 7 سنتات ونصف السنت مقابل الرسالة النصية مع إمكانية زيادة السعر، ثم نَفّذنا مزايدة أخرى في ألفا فأتت النتيجة 10 سنتات للرسالة، ما دفعني إلى إرسال كتاب على الأثر إلى تاتش لرفع كلفة الرسالة الواحدة إلى 10 سنتات. بهذه النتيجة، أحزن على تعليق المزايدة التي تمتعت بشفافية تامة حيث أجريت بنفس دفتر الشروط لشركتَي الاتصال. بمعنى أوضح، شركة inmobile فازت في تاتش وخسرت في ألفا، أما vox فربحت في ألفا وخسرت في تاتش وهذا دليل إضافي على الشفافية.

■ برأيك، هل هناك من يتّهمك بسوء النية وبتركيب مشاريع خلافاً للمصلحة الوطنية، وخصوصاً أنك أشرت إلى هذا الأمر في إحدى جلسات مجلس الوزراء؟

- **بالنسبة إلى ديوان المحاسبة أنا أتعامل معه إلى أقصى حدود، ويهمني النتيجة وقد ذهبت فعلاً إلى ديوان المحاسبة وطلبت مساعدته في مجموعة من الأمور منها دراسة جدوى مالية لقطاع البريد. ولكنهم أو بالأحرى القاضي عبد الرضا ناصر أبلغني أن لا إمكانية لمساعدتي.**

■ إذاً هل ثمة مسعى لتفشيلك؟

أنا أحترم هيئة الشراء العام وديوان المحاسبة، وأنا مستعد للتعاون مع كل ما يحقق لي نتائج جيدة. أما عن الهجوم عليّ، فربما لأن لوزارة الاتصالات تاريخ حافل بالمخالفات ويحتاج الأمر إلى وقت لتغيير «صيت» الوزارة العاطل. فعلى سبيل المثال، إذا كانت مدرسة معينة تتمتع بسمعة سيئة وقامت بتغيير الأستاذ لتأتي بشخص كفوء لن يسهم ذلك في تغيير سمعتها. وهكذا في وزارة الاتصالات.

(مروان بو حيدر)

> **استطعت توفير 50 مليون دولار عبر إغلاق ملف مبنى «تاتش» الذي ستصبح مستنداته بحوزتي قريباً**

> **ديوان المحاسبة رفض مساعدتي لإعداد دراسة جدوى بشأن تلزيم البريد**

ونحكم أي منها يحقق أرباحاً ونجاحاً استثنائياً: الجمارك، الدوائر العقارية، وزارة المالية؟

■ طرحت في السنوات الثلاث الماضية تلزيم قطاعات عدة، لكن الأجهزة الرقابية كانت تصدر توصياتها بتعديل دفاتر شروط المزايدات أو بإعادة المناقصات، ثم تتوقف هذه المشاريع. بدا الأمر كأنه سعي إلى إمرار ما تريده حصراً؟

- **أجرينا ثلاث مزايدات لتلزيم قطاع البريد رفضها ديوان المحاسبة طالباً دراسة جدوى بكلفة تصل إلى 4 ملايين دولار (قياساً على دراسة سابقة)، وليس لدي موازنة لها، وسأعيدها رغم عدم اقتناعي بذلك.**

لا قيم مضافة في لبنان

يقول وزير الاتصالات جوني القرم إنه دعا منذ شهرين، إلى لقاء ضم عدداً من الوزراء و5 من أصحاب المصارف إلى جانب قضاة وممثلين عن الهيئات الاقتصادية. الهدف كان الاتفاق على قانون إعادة هيكلة المصارف. يومها اقترح أحد أصحاب المصارف مشروعاً لردّ الأموال التي «طارت» عبر خلق «قيمة مضافة»، وأعطى مثالاً على ذلك مدينة دبي التي كانت أرضها صحراء قبل أن تعمد الدولة إلى عقد شراكة مع القطاع الخاص، ما رفع قيمة الأرض وردّ إيرادات. «كان تعليقي بسيطاً» يقول القرم: «أولاً في دبي شخص واحد يقرر ويرسم الخطة وهو ما ليس متوفراً لدينا. ثانياً، لنفترض أردنا إنشاء مدينة ذكية كما في دبي، ووجدنا أرضاً مناسبة في البقاع ستكون المشكلة الأولى لماذا وقع الخيار على البقاع وليس الجنوب أو الشمال وسيتوقف المشروع. وفي حال تم التوافق على المنطقة، سيظهر عائق جديد قد يكون عبارة عن شخص يريد أن يكون مستفيداً من المشروع، إذ يكفي أن يتمتع هذا الشخص بنفوذ ومال كي يتمكن من إيقاف المشروع».

مقالة

بعد الفشل في مكافحة اقتصاد الكاش
لبنان إلى اللائحة الرمادية قريباً؟

محمد وهبة

في نهاية نيسان الجاري، ستجري منظمة «فاتف» تقييماً للتقدّم المسجّل في لبنان بشأن القصور في مكافحة تبييض الأموال، على أن يصدر قرارها النهائي بشأن التصنيف على اللائحة الرمادية بين تموز وآب المقبلين. لكن في الواقع، لا يبدو أن لبنان أحرز أي تقدّم. فبحسب المعلومات، أرسل حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري، كتاباً إلى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، لطلب مساعدة الاتحاد الأوروبي بشأن احتمال تصنيفه على اللائحة الرمادية وكيفية التعامل مع الأمر، إذ بات شبه محسوم أن لبنان لن يتمكن من الإفلات من هذا التصنيف، لأنه لم يعالج المشكلة الرئيسية المطلوبة منه: مكافحة اقتصاد الكاش.

ولم يكتف منصوري بذلك، بل قرّر استباق زيارته لأميركا للمشاركة في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين حيث لديه أكثر من لقاء بجدول أعمال محدد مسبقاً عن مكافحة اقتصاد الكاش، بإصدار بيان ينطلق من «الظروف الاستثنائية التي يمرّ فيها لبنان»، لتبرير صعوبة مكافحة اقتصاد الكاش. فالبيان يشير إلى أن «استمرار التأخّر في إنجاز القوانين الإصلاحية يضعف المكانة المالية للدولة اللبنانية ومصرف لبنان والمصارف»، ويشدد على «أهمية الإسراع في وضع خطة واقعية وعملية لإعادة هيكلة وإصلاح النظام المصرفي والمالي ولإقرار القوانين الخاصة بها، والبدء بالتفاوض مع الدائنين، مع التأكيد مجدداً على أن مصرف لبنان على أتمّ الاستعداد للقيام بكل ما تفرضه عليه القوانين المرعيّة الإجراء لإتمام ما تقدم». بهذا المعنى، يقول منصوري إنه مستعد للقيام بكل ما يلزم، لكنه ليس بيده سلطة أو صلاحية. فالأمر يتطلّب استعادة الثقة بين المصارف والزبائن، ويستحيل أن يتم الأمر من دون قانون إعادة هيكلة المصارف. لذا، فإن الانتقال من التعامل النقدي، أي من اقتصاد الكاش، إلى التعاملات المصرفية، يتطلّب معالجة الخسائر وتوزيعها وهو ما ترفض القوى السياسية القيام به.

لوهلة يبدو منصوري محقّاً، لولا أن بيده تطبيق القانون 110 (إصلاح الوضع المصرفي الصادر في 1991) وإحالة المصارف إلى الهيئة المصرفية العليا التي يرأسها لاتخاذ قرار بشأنها. إلا أنه لن يُقدم على أي خطوة بلا تغطية سياسية «شاملة». وهو يدرك أيضاً أن المسألة لا تتعلق بمحاولاته لتقديم تمايز عن سلفه رياض سلامة أمام قوى القرار الدولي. وأنه لا يخفى على هذه الأخيرة أن مكافحة اقتصاد الكاش بلا قطاع مصرفي هو أمر شبه مستحيل. لكنه كسائر المسؤولين وأصحاب القرار في القوى السياسية اللبنانية، يتّكلون على الأميركيين لإجبار كلّ الرافضين، على القبول بإعادة هيكلة المصارف. وبحسب المعطيات المستقاة من بعض النقاشات مع وفود وزارة الخزانة الأميركية، أو مع الموفد آموس هوكشتاين، أو مع ممثلي منظمة «فاتف»، فقد تبيّن أن الأميركيين يرفضون ممارسة مثل هذا الضغط «مجاناً»، لذا يتركون الضغط ملقى على عاتق القوى السياسية والمصارف من خلال المطالبة بمكافحة اقتصاد الكاش، وينادرون في الوقت نفسه في الحصول على ثمن ضمن سلّة اتفاق عنوانها الأكبر «إسكات جبهة المساندة». وتقول مصادر مطّلعة إن كل المحاولات السابقة لكبح الضغوط الأميركية ومنظمة «فاتف» بشأن اقتصاد الكاش باءت بالفشل، حتى إن هذا الأمر كان واضحاً في نتائج الزيارة التي قام بها أمين سرّ هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان عبد الحفيظ منصور إلى أميركا، حيث ناقش مسألة ما هو مطلوب من لبنان من «فاتف».

> **تعوّل القوى اللبنانية على الأميركيين لفرض قانون إعادة هيكلة المصارف**

وكانت «فاتف» قد أجرت «تقييماً وطنياً لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب» في لبنان، وأشارت في تقريرها إلى جملة ملاحظات على القوانين والقطاعات والجهات المعنية بتطبيق قواعد مكافحة تبييض الأموال. تدور كل هذه القواعد حول اقتصاد الكاش وحزب الله. بالنسبة إلى المنظمة، فإن تقدّم لبنان في بعض المجالات لا يلغي واقع أن التحقيقات المتعلّقة بتبييض الأموال «تتعارض مع التهديدات والمخاطر التي حدّدت في لوائح تقييم المخاطر الوطنية عام 2019». كما أن الملاحقات القضائية «لا تتماشى بشكل وثيق مع التهديدات والمخاطر، ولا سيما في ما يتعلق بالجمارك جرائم التهريب والتهرب الضريبي والاتجار غير المشروع بالمخدرات وجرائم الاتجار بالبشر. وليس لدى لبنان سياسة واضحة لتحديد وتجميد ومصادرة عائدات الجريمة قاعدة منتظمة». كذلك لم تثبت الجهات المختصة «سعيها لمصادرة العائدات الإجرامية كهدف سياسي أو كجزء من نظام العدالة الجنائية... ولا توجد سياسة أو تدابير واضحة تحدّد أولويات استرداد الأصول التي تم الاحتفاظ بها أو نقلها إلى ولايات قضائية أخرى». ولمّح التقرير إلى أن الجهود في لبنان «لم تشمل إجراء تحقيقات بشأن التهديدات المحتملة التي تشكلها أنشطة إحدى الجماعات شبه العسكرية المحلية الكبرى منظمة. ح»، كما تطرّق إلى إجراءات معرفة العملاء لدى الكتاب العدل، وإخضاع النقابات المهنية والمحامين لإجراءات الامتثال المالي والتصريح عن مصدر الأموال.

مهما تكن الحال، في ظل اقتصاد الكاش، اليوم، لا أحد يطلب أيّ تصريح عن مصدر الأموال، ولا توجد قواعد لفرض هذا الأمر.

تقرير

شبكة الإنترنت بلا حماية منذ 2021
هجمات سيبرانية متواصلة منذ 10 أيام

تتعرّض شبكة الإنترنت الرسمية لهجومات سيبرانية ضخمة منذ أكثر من عشرة أيام. وحتى الآن، أفلتت هذه الشبكة بأعجوبة من انهيار شامل، إذ لم يشعر المستهلكون إلا بتقطّعات في الحصول على خدمة الإنترنت من «أوجيرو» لا تتجاوز دقيقة ونصف دقيقة في كل مرّة، مع تكرار حصول الأمر أكثر من مرّة في اليوم الواحد. وقد شعر أيضاً المشتركون في الهاتف الخلوي (تاتش وألفا) بتقطّعات هي ناتجة من ارتباطهما بشبكة أوجيرو لخطوط الإنترنت الدولية من دون أن تتعرّض شبكتاهما لهجمات مباشرة.

وبحسب مصادر مطّلعة، فإن حجم الهجمات تجاوز 680 جيغابيت، بينما القدرة المتاحة للحماية لدى أوجيرو لا تتجاوز 60 جيغابيت، وسبب ضعف الحماية، أو غيابها، يعود إلى أن حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة رفض أن يدفع في 2021 ثمن توسيع رخصة البرنامج المتخصص بتقديم الحماية اللازمة من شركة «أربور». ففي هذه الفترة تراكمت مستحقات مالية للشركة لم يكن بالإمكان تسديدها ولا تسديد ثمن توسعة قدرة البرنامج على صدّ هجمات أكبر. والهجمات السيبرانية تستهدف إغراق الشبكة بعمليات اتصال كثيفة ومتواصلة، ما يؤدّي إلى شلّها عن العمل. كلما كانت الهجمات أكبر، كان الشلل والتعطيل في الشبكة أوسع وأطول مدة. أما وظيفة برامج الحماية، فتكمن في إعادة توزيع الضغط الناتج من الإغراق في أكثر من اتجاه أو صدّها بشكل نهائي، ما يتيح للشبكة العمل ضمن الوضع الطبيعي المصمّمة على أساسه.

وانعكس هذا الأمر سلباً على خدمة الإنترنت من أوجيرو ومن شركتي الخلوي أيضاً، «تاتش» و«ألفا». فالثلاثة لديهم عقود مع هذه الشركة المتخصصة، إنما لم يتم تجديدها ربطاً بقرار اتخذ في وزارة الاتصالات بالحصول على عقد موحّد مع الشركة لتخفيف الكلفة وتوسيع مروحة الخدمات. وفي هذه الفترة، تبيّن أن وزير الاتصالات جوني القرم قرّر أن يتجاوز مسألة نقص التمويل بالعملة الأجنبية، من خلال شراء خدمة مماثلة من شركة «أورانج» الفرنسية تكون ضمن عقد موحّد لكل من «أوجيرو» و«تاتش» و«ألفا». لكنه اصطدم بمشكلة أساسية، وهي أن «أورانج» ستعطيه الخدمة من خارج لبنان، وبالتالي سيكون لديها وصول على داتا الاتصالات بكاملها، وستكون متحكمة بالمطلق بآليات وأهداف التصدّي للهجمات السيبرانية. أي أن العقد مع «أورانج» سيجعل شبكتي «تاتش» و«ألفا»، بالإضافة إلى مشتركي «أوجيرو» وكل المعطيات الخاصة بالمستهلكين، على خوادم الشركة الفرنسية خارج لبنان.

حتى الآن، إن الهجمات لم تطاول سوى شبكة أوجيرو التي ما زال لديها مرونة للتحكّم في عملية إعادة توزيع جزء من الضغط عبر نقله إلى سنترالات أخرى، إنما المشكلة الأساسية تكمن في أن شركتي «تاتش» و«ألفا» ليس لديهما هذه المرونة، إذ إن أي ضغط واسع عليهما سيضع جدران الحماية الأولية الحالية أمام حالة صدمة قد تؤدي إلى انهيار الشبكة. حالياً، التقطعات الحاصلة في خدمات الإنترنت من خلال «تاتش» و«ألفا» سببه أن الشركتين تعتمدان على سنترالات أوجيرو لتقديم الخدمة بشكل عام، فأيّ انقطاع في مولّد كهرباء في السنترال سينتج ضغطاً إضافياً، ولو جزئياً، على خدمات «تاتش» و«ألفا»، فضلاً عن أن الشركتين تحصلان على الإنترنت من خلال سنترالات أوجيرو والخطوط الدولية التي تديرها وتشغّلها أوجيرو لحساب وزارة الاتصالات.

قد يكون واضحاً سبب امتناع أو تأخّر أوجيرو عن تسديد فواتير الحماية للشبكات، إنما ليس واضحاً هذا الأمر بالنسبة إلى شركتَي «ألفا» و«تاتش» اللتين تملكان القدرة المالية لتسديد ثمن تجديد وتوسيع الترخيص من شركة «أربور»، وهذا الأمر يقع حصراً بيد وزير الاتصالات.

(الأخبار)

طوفان الأقصى

بين ماضيها النازي وراهنها الصهيوني

ألمانيا شريكة أساسية في جرائم «إسرائيل»

«المتواطئون في الجريمة يحاولون إخفاء الأدلة وإسكات الشهود». هكذا علّق الجراح والمناضل غسان أبو ستّة خلال احتجازه في مطار برلين ومنعه من المشاركة في مؤتمر حول فلسطين بادرت إلى إقامته «منظمة الصوت اليهودي من أجل سلام عادل» وحركة DiEM25 اليسارية الأوروبية. مرة أخرى، تبرهن ألمانيا أنها لم تغيّر جلدها النازي. ها هي تتوجّد معارضة وحكومة على اضطهاد كل صوت مخالف لسرديتها الصهيونية بالترهيب والقوة والقمع وكل ما هو متوافر بيدها، فيما ضاعفت مبيعاتها من الأسلحة إلى الكيان العبري الاستعماري منذ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي

منعت ألمانيا الجراح الفلسطيني غسان أبو ستة ويانيس فاروفاكيس من دخول أراضيها

لندن ـ سعيد محمد

توحدت النّخبة الألمانية، حكومةً ومعارضة، يساراً ويميناً، وراء وزارة الداخليّة الألمانيّة التي فضت بالقوّة مؤتمراً حول فلسطين بادرت إلى عقده في برلين «منظمة الصوت اليهودي من أجل سلام عادل» وحركة DiEM25 اليساريّة الأوروبيّة. وجاء في بيان مشترك أصدرته أحزاب الائتلاف الحاكم («الحزب الديمقراطي الاجتماعي»، و«الخضر» و«الحزب الديمقراطي الحرّ») وتحالف المعارضة اليمينيّة («الاتحاد الديمقراطي المسيحي»، و«الاتحاد الاجتماعي المسيحي» في بافاريا) وصادق عليه اثنان من قادة «حزب دي لينكه» اليساري، إن الأحزاب الألمانية ضد عقد مؤتمر للتضامن مع فلسطين، وتدعم الإجراءات الحكومية الرامية إلى حظره.

وقد قطعت شرطة برلين الكهرباء عن المبنى الذي كان يحتضن المؤتمر، واعتقلت عشرات النشطاء ممن حضروا للمشاركة بمن فيهم يهود ألمان كان أحدهم يحمل لافتة تقول «يهود ضد الإبادة الجماعية». كما منعت شخصيات أوروبيّة بارزة، كان مقرّراً أن تتحدث فيه، من دخول البلاد، وفرضت حظراً عليها يشمل المنع من المشاركة في أي نشاط سياسي على الأراضي الألمانية، ولو افتراضياً، تحت طائلة السجن لعام على الأقل.

وأوقف حوالى مئة من ضباط شرطة برلين، الذين كانوا مندسّين ضمن 250 شخصاً فقط سمح لهم بالدخول، المؤتمر بعد دقيقة واحدة من بدء عرض رسالة فيديو للكاتب الفلسطيني سلمان أبو ستة حول حرب الإبادة التي تشنّها القوات الإسرائيلية على الفلسطينيين في قطاع غزة، وقد قال فيها: «لم نرَ قبلاً كيف أنّ كل وسائل الحياة تدمّر بشكل منهجي: المستشفيات والعيادات والمدارس والجامعات والمكتبات والآثار القديمة والمساجد والجامعات والمقابر والمباني السكنية».

وقد أدلى متحدث باسم شرطة العاصمة الألمانية بتصريحات أشار فيها إلى أن الأجهزة الأمنية فضّت الحدث بحكم أن سلمان أبو ستة، البالغ 86 عاماً «ممنوع من ممارسة النشاط السياسي في ألمانيا»، معتبراً أنّه «من الخطر بمكان تقديم متحدث على الشاشة كان قد أدلى في الماضي بتصريحات معادية للسامية تمجّد العنف». وأعلنت الشرطة لاحقاً عن إلغاء كل فاعليات المؤتمر الذي كان يُفترض أن يستمر على مدى ثلاثة أيّام.

وأيّد مفوض الحكومة الألمانية لشؤون معاداة السامية، فيليكس كلاين، منع أبو ستة من دخول البلاد. وقد تبيّن لاحقاً أن الحظر على الكاتب الفلسطيني الذي لم يُبلَّغ منظمو المؤتمر به قبل انعقاده، جاء بسبب تدوينة له على وسائل التواصل الاجتماعي قال فيها إنّه لو كان أصغر سناً ولا يزال يعيش في معسكر الاعتقال الذي يسمّى قطاع غزة فـ «لربما التحق بأولئك الذين اخترقوا السياج (صبيحة السابع من أكتوبر)».

> اتّهمت الأجهزة الأمنية الكاتب سلمان أبو ستة بالإدلاء بـ «تصريحات معادية للسامية تمجّد العنف»

وكان من المبرمج أن يتحدث في المؤتمر أيضاً السياسي الأيرلندي ريتشارد بويد باريت، والطبيب الجراح البريطاني الفلسطيني غسان أبو ستة، ووزير المالية اليوناني السابق يانيس فاروفاكيس، على أن تدير المرشحة الأولى لحركة MERA25 للانتخابات الأوروبية كارين دي ريغو حلقة نقاش مع فاروفاكيس وتلقي المداخلة الختامية.

وفي تلك الأثناء، أجبرت سلطات مطار برلين الجراح البريطاني الفلسطيني البارز غسان أبو ستة بالقوة على العودة إلى لندن ومنعته من دخول ألمانيا (الجمعة) حيث كان يعتزم الإدلاء بشهادته حول الأوضاع في غزة أمام المؤتمر. وقال جراح التجميل الترميمي الذي أمضى 43 يوماً في رعاية الجرحى خلال الأشهر الأولى من الحرب الإسرائيلية على القطاع المحاصر إنه خضع للاستجواب لمدة ثلاث ساعات لدى وصوله إلى مطار برلين، واحتجز جواز سفره البريطاني، قبل إعلامه بأنه ممنوع من دخول ألمانيا، أو المشاركة في أي نشاط سياسي فيها بما في ذلك تسجيل أي مقاطع فيديو يمكن عرضها في البلاد هذا الشهر، وإلا واجه عقوبات قانونية قد تشمل الغرامات والسجن. وأعيد لأبو ستة جواز سفره على بوابة المغادرة بعدما أُجبر على حجز رحلة للعودة إلى لندن. وتحدث أبو ستة في تظاهرة احتجاجية أمام السفارة الألمانية في لندن نُظّمت على عجل لدى عودته إلى بريطانيا عن تطرّف برلين في دعم الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين، وقال للمحتجين: «اليوم رأينا كيف يتصرّف المتواطئون في جريمة»، مشيراً إلى «أنّ المتواطئين في الجريمة إنما يحاولون إخفاء الأدلة وإسكات الشهود».

وألقت ألمانيا بثقلها الكامل سياسياً وراء «إسرائيل» في عدوانها المستمرّ على قطاع غزة، وتضاعفت مبيعاتها من السلاح إلى الكيان العبري عشرة أضعاف معدلاتها منذ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، وهي تاريخياً ظلت أكبر مورد للأسلحة لإسرائيل بعد الولايات المتحدة، ومصدر تمويل أساسي للخزانة الإسرائيلية، فيما فرضت محلياً سياسة مفرطة الحساسية ضد كل ما هو فلسطيني سواء في المدارس أو الجامعات أو الأماكن العامة، وتم إلغاء عدد من المعارض والفعاليات في الأشهر القليلة الماضية بسبب تعاطفها المحتمل مع الفلسطينيين.

«حملة المقاطعة» رداً على افتراءات «مونو» ومن وراءه

خسرتم معركة التطبيع ... لن ينفع التضليل!

بعد إلغاء عروض مسرحية «الكل عصافير» لوجدي معوّض في مسرح «لو مونو» في بيروت على خلفية تطبيعه الصريح مع الكيان العبري، وتلقّيه دعماً مالياً منه وعرض أعماله في تل أبيب. خرج «لو مونو» ومن خلفه داعموه مثل السفارة الفرنسية ببيان مضلّل وبمزاعم عن تهديدات وصلت إلى المسرح في حال عرض عمل المخرج المطبّع من دون إشارة إلى انحيازه إلى إسرائيل (الأخبار 2024/4/3) ولا تقدّم «هيئة ممثلي الأسرى والمحررين» بأخبار ضده بسبب خرقه قانون مقاطعة العدو. «حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان» أصدرت أخيراً بياناً في هذا الصدد ننشر أبرز ما جاء فيه:

في الأيّام الماضية، كان موقفُ «حملةِ مقاطعةِ داعمي «إسرائيل» في لبنان»، مع هيئةِ ممثّلي الأسرى والمحررين، وأنصار مقاطعةِ الكيانِ الإسرائيلي حافزاً لسجالٍ ثقافيٍّ يؤكّد على أنّ مناهضة التطبيع الثقافيّ جزءٌ لا يتجزّأ من المَشهد الثقافي اللبناني، بل وفي صلبه، في مواجهةِ التيار الثقافي المهيمن والمهادن. افتتحت حملتُنا معركَتَها هذه بإصدار بيانٍ نشر في جريدةِ «الأخبار» التي خصّصت ملفّاً للحديث عن مسرحيّةِ وجدي معوّض «الكل عصافير». وقد أوضحَتْ حملتُنا في بيانِها السبب الحقيقي للدعوة إلى مقاطعةِ المسرحيّةِ، بل الدعوة إلى منع عرضِها استناداً إلى القانون اللبنانيّ، بالتّقدم بإخبارٍ إلى الجهات الرسميّة المعنيّة. أتبعت الحملةُ هذا البيانَ بتوضيحاتٍ اقتضَتْها بعض المواقفِ الشجاعة من قبيل موقفِ جمعيّة «السبيل»، وبمنشوراتٍ على صفحاتها المخصّصة للتواصلِ الاجتماعي، ومقابلاتِها مع وسائل الإعلام اللبنانية. ولم تألُ الحملةُ جهداً في التواصل مع الجهةِ المسؤولةِ عن تنظيم العرض وهي مسرح «لو مونو» والفنّانين المشاركين في المسرحيّة، بمشاركةِ نصّ بيانِها معهم. حظرَ المشرفونَ على صفحةِ «لو مونو» حسابَ الحملةِ من التعليق، وتفاعلَ بعضُ الفنّانين المشاركين مع إرسالِ الحملةِ بيانها على أرقامهم على تطبيق «واتس آب» بمجاملات لطيفة، وكانَ همّنا التأكّد من أخذهم علماً بدعوتنا إلى مقاطعةِ هذه المسرحيّة، ولفتُ النظر إلى الجانبِ القانوني من المسألة، على أملِ اقتناعِهم بالانسحاب.

> لماذا لا تكونُ مثل بعض هؤلاءِ اليهودِ الشّجعان، فتكتبَ مقالة لإدانةِ جريمةِ الإبادة الإسرائيليّة؟

ثم كانَ أن أعلَنت الجهةُ المنظّمة في 10 نيسان (أبريل) عن إلغاءِ عروض المسرحيّة، زاعمةً أنّها، وكذلك بعض الممثّلين والتقنيين، تعرّضَت لضغوط غير مقبولةٍ ولتهديداتٍ جدّية. يهمّنا أن نكرّر أنّ كلّ تواصل بين حملتِنا والجهةِ المنظّمة وبعض الممثّلين اقتصر على إرسالِ بيانِ الحملةِ لهم، من دون تهديدٍ أو تلميحٍ أو اتّهام. وإن كانت الجهةُ المنظّمة تقصدُ حملتنا بكلامِها، فلتثبتْ هذا بالدليل لا بمجرّد الكلام. وبأيّ حال، لا نزالُ نحتفظُ بالمحادثات التي جرَتْ بيننا وبين الممثّلين ولا مانع لدينا من إبرازِها للجهاتِ المختصّة عند الضرورة.

وماذا بعد؟ بعد الإعلان عن إلغاءِ عروضِ المسرحيّة، تستكملُ الحملةُ سجالَها حولَ التّطبيعِ الثّقافيِ بالتّوسع في بعضِ المفاهيم، وشرح بعض المبادئ التي تستَنِدُ إليها في عملِها ودعوتِها إلى المقاطعةِ و/أو المنعِ القانوني. ومن نافلِ القول إنّ الحملة لا تتوسّلُ غيرَ هاتين الوسيلتَين: قوّةَ الكلمة، والقانونَ اللبنانيّ، لا قوّةَ المال، أو شبكةَ العلاقات الزبائنيّةِ مع السياسيّين أو مع الأجهزة الأمنيّة كما تفعل كثير من وسائل الإعلام، ولا البلطجة.

بين التطبيع والعمالة والمقاطعة

تتبنّى حملتُنا ما جاءَ في القانونِ اللبناني من تعريفاتٍ وتوصيفاتٍ مثل التخابر مع العدوّ، والإتجار معه، وكلّ ما يمتّ بصلةٍ إلى العمالةِ معه، لكنّها تقترح تعريفاً للتطبيع نظراً إلى غياب أيّ تعريفٍ قانونيّ له في القانونِ اللبناني، بما في ذلك قانون مقاطعة «إسرائيل». وتعريفنا للتطبيع منشور في وثيقة الحملة/ السؤال رقم 15، وهو يستند إلى فكرة مفادُها أنّ الكيانَ الإسرائيليّ ليس كياناً شرعيّاً، ولا يمكنُ اعتباره «طبيعيّاً» ولا التعامل معه «طبيعياً»، ولا التطبيع معه.

وعليه، من الساقط منطقيّاً اعتبارُ كلّ مطبّع عميلاً، وإن تعدّدت بعضُ الجهاتِ الخلط بين العمالةِ والتّطبيع بما يخدمُ مصالحَها في تمييع التطبيع وحمايةِ المطبّعين. وليس في أدبيّاتنا في حملةِ المقاطعة أيّ استسهالٍ في إطلاقِ صفةِ التطبيع أو المطبّع كيفما اتّفق، ونادرةٌ هي الحالاتُ التي لم نجد فيها بدّاً من إطلاقِ هذه الصّفة، كما في حالةِ المخرج زياد دويري، والمخرج وجدي معوض.

وغريبةٌ هي ردّة فعل المطبّعين والمدافعين عنهم! مثلاً إذا لم يجدْ أحدُ الفنّانين حرجاً في إقامةِ حفلة في الكيانِ الإسرائيلي، وهذا تطبيعٌ فاضحٌ، بل يدافع عن فعلته، فلماذا يجدُ حرَجاً في وصفِ فعلتِه هذه بالتطبيع؟ بمعنى أنّ الذي لا يقيمُ وزناً لفعلِ التطبيع، يعترضُ في الوقتِ عينِه على نعتِه باستخدام لفظ التطبيع؟

وربّ مُجادِلٍ بأنّ لا إجماعَ على تعريفِ التطبيع، وقد يختلفُ تعريفُ حملتِنا عنْ تعريفاتٍ أخرى للتطبيع. هذا صحيحٌ، ونتفهّم هذا الاختلاف ونعرفُ أسبابَه. ولهذا، فلنضَعْ رأيَ حملتِنا جانباً لبعض الوقت، ولنعتبرْ أنّ وجدي معوّض لم يكن يوماً من الأيام لبنانيّاً، بل ولد وعاشَ في الغرب. إذاً كيف يمكنُ الدعوةُ إلى مقاطعتِه؟

في عام 2005، شارك أكثرُ منْ 170 جسماً من اتحاداتٍ شعبيّة ونقاباتٍ وأحزابٍ ولجان ومؤسّسات أهليّةٍ فلسطينيّةٍ في إطلاق النداء التاريخيّ لمقاطعةِ «إسرائيل»، وكان هذا وراءَ نشوءِ حركةِ BDS العالميّة التي تدعو إلى مقاطعةِ كلّ فنانٍ أيّاً تكن جنسيّته، ويقبلُ دعماً مالياً رسمياً من الكيانِ الإسرائيلي. ولهذا دعت حركةُ BDS إلى مقاطعةِ مسرحيّة وجدي معوض «الكلّ عصافير» وبعثت إليه رسالةً واضحةً شرحت فيها الأسبابَ الموجبةَ لمقاطعةِ المسرحيّة حين أعلنَ عن عرضِها في مدينة جنيف السويسريّة.

أكذوبة فصل الفن عن السياسة

هناكَ من يرى أنّ الفنّ، والثقافة، والرياضة، والأكاديميا يجبُ أن تظلّ منفصلةً عن السياسة. لسنا هنا بصدد انتقاد هذا الرأي الذي نخالف، متى ما كانَ صادراً عن أشخاص عاديّين، لا شأنَ لهم بالسياسة لا من قريب ولا من بعيد، وليسوا في موقع قرار أو تأثير في الميادين المذكورة. لكننا بالتأكيد لن نفوّتَ فرصةً للمساجلةِ بأنّ هذا الرأي هو رأيٌ في عينِ السياسةِ، بل هو تضليلٌ سياسيّ، متى كانَ صادراً عن مسؤولينَ سياسيّين، أو أشخاص في موقع القرار، أو مؤثّرين في الفن، والثقافة، والرياضة، والأكاديميا. ألم يصرّح الرئيس الإسرائيلي السابق رؤوفين ريفلين بأنّ «المؤسّسات الثقافيّةَ تشكّل واجهةً تعرّض إسرائيل عبرها صورةً ديموقراطيّة وليبراليّةً ونقديّة لذاتها»؟

ولطالما استخدم الكيان الإسرئيليّ الفنّ والثقافة والأكاديميا لخدمةِ مشروعِه الصهيونيّ الاستيطانّي العنصري، وتلميع صورته القبيحة: من حملاتِ الترويج المدفوعةِ التي يُغوي فيها بعضَ الممثّلين العالميّين، والحفلات «الخيرية» لجمعيّة FIDF التي تجمعُ التبرعات للجيش الإسرائيلي بمشاركةِ نجوم هوليوود، وتوظيفِ «الجمال» الإسرائيلي، والفنّانين الإسرائيليين أمثال غال غادو في خدمةِ الجيش. أمّا عن الأكاديميا، فالجامعاتُ ومراكزُ الأبحاثِ وشركاتُ التكنولوجيا الإسرائيليّةِ موغلةٌ في تورّطها وتشابكِها مع آلة الحرب الإسرائيلية.

هل يغيبُ عنْ ذهنِ المنادينَ بفصل الفن وغيره عن السياسة منعُ كثيرٍ من الدول كتباً، وعروضاً مسرحية وأفلاماً ومحاكمة بعض الكتّاب والفنّانين؟ وهنا لا نقصدُ حصراً دولَ ما يسمى عالم الجنوب، بل نقصد دولاً تضربُ نخبُنا المرَبّفة المثَل في ديموقراطيّاتها، وحريّاتها، ومؤسّساتها، وتغضُّ النظرَ عن نفاقِها وازدواجيّة معاييرِها، وتغليب السياسي المصلحيّ فيها على أيّ شيءٍ آخر. وعلى أبواب الألعاب الأولمبيّة التي ستقامُ في باريس بعد أشهر، نستحضرُ قرارَ اللجنة الأولمبية الدولية بمقاطعةِ روسيا، فهل قرّرت اللجنةُ الأولمبيّة هذا لأسباب رياضيّة أم سياسيّة؟ ولماذا لم يفوّت الاتحاد الأوروبي لكرة القدم فرصةً لرفع علم أوكرانيا في مناسباتٍ يفترضُ لنا أن نصدّق أنها محضُ رياضيّة؟ وماذا عن الشّعار المستمرّ بعد السابع من أكتوبر 2023؟ عن عنفٍ فكريّ، وإعلاميّ، وبوليسيّ، وخنقٍ للحريات، إلى حدّ منع العلم الفلسطيني، والكوفيّة والتظاهرات، وإلغاء تكريم الكاتبة الفلسطينيّة عدنية شبلي في «معرض فرانكفورت للكتاب»، وحديثاً منع الطبيب الفلسطينيّ غسّان أبو ستّة، وهو عميدُ «جامعة غلاسكو» الاسكتلنديّة، من دخول ألمانيا، وإطلاق تهمة معاداة السّاميّة جزافاً على المثقّفين والإعلاميّين الذين يغرّدون خارج السرب. حتى مسرحيّة وجدي معوّض، التي سبقَ أن عرضَها في تل أبيب، لم تسلمْ من إلغاء عرضِها في ألمانيا بتهمةِ محتوى معادٍ للسّامية أطلقها بعض الطلبة اليهود في ألمانيا.

الخلاصة أنّ كلّ فنٍّ، وثقافة، ورياضة، وأكاديميا تدور بالضرورة في الفلكِ السياسي، وهي عرضةٌ لتأثيره والتّأثير فيه، هذا إذا لم تكنْ صنيعته أصلاً.

وللمفارقة، فإنّ وجدي معوض في مقابلته قبل أيّام مع راديو «فرانس انتر» الفرنسيّ بدأ كلامَه بأنّ المسرح يولد من رحم السياسة؛ فليكن إذاً مسؤولاً عن أعماله الفنية في بُعدها السياسي، وعن قرارِه الواعي بالتطبيع، عبر التعامل مع ممثّلين إسرائيليين، وعرض مسرحيته في تل أبيب، وقبول رعاية ودعم مادي من السفارة الإسرائيلية.

واللافتُ أن عروض هذه المسرحيّة جاءت ضمن موسم فرنسا/ إسرائيل 2018 الذي رعاه رسميّاً الجانبان الفرنسي والإسرائيلي، ودعا إلى مقاطعتِه أكثرُ من 80 مسرحيّاً وكاتباً ومخرجاً وفنّاناً فرنسياً بينهم آني أرنو التي حصلت عام 2022 على جائزة «نوبل» للآداب. وقد جاهر هؤلاء الشّجعانُ بتضامنِهم مع فلسطين، ورفضِهم بأن يُستخدموا كواجهةٍ ثقافيّة يستفيد منها الكيانُ الإسرائيلي. كما وقّع عشراتُ الأساتذة الجامعيّين والباحثين والمثقّفين والصحافيّين رسالةً موجّهةً إلى رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة، تطالبُ بإلغاء هذا الموسم، وخصوصاً بعد الجرائم الإسرائيليّة خلال مسيرة العودة عام 2018. كلّ هذا، ووجدي المعوض «الشّجاع»، والمهجوس بالأسئلة الصعبة، أصرّ على المشاركة.

في رفض الشيطنة

نقولُ بوضوح، نرفضُ شيطنَة وجدي معوّض كمقدمةٍ لمقاطعتِه ومنع مسرحيّته، ولا نتّهمُه بالعمالة، ولدينا ما يكفي من الحججِ لنقولَ إنه مطبّع، وإنّه لم يكترث لكلّ الأصوات التي اعترضت على تطبيعه، وإنّه استسهلَ تمثيلَ دور الضحيّة، وبالتالي نعتبرُ إلغاءَ عرضِ مسرحيّته الجديدة تثميناً لجهودنا وجهود غيرنا، وفرصةً له كي يراجعَ نفسَه.

مشكلتُنا ليست بالضّرورة مع مواد أعمال المطبّعين، ومشكلتُنا ليست مع كلّ مواقفِ وجدي معوّض من الكيانِ الإسرائيليّ، بل مع بعض أفعالِه التي نذكّر بها: قبولُ الدعم والرعايةِ الرسميّين من «إسرائيل»، وإشراكُ ممثّلين إسرائيليّين في مسرحيّته، إذ هو بهذا يتصرّف باعتبار الكيانِ الإسرائيليّ كياناً طبيعيّاً وشرعيّاً، وهذا هو التطبيع. هل هو سادّجٌ إلى حدّ أن يجهلَ أنّ هذه الأفعال تسهمُ في تلميع صورةِ الاحتلال وكسرِ عزلتِه؟

لن نتوسّعَ في تحليلِ مواقفِ وجدي معوّض السياسيّة المباشرة، وتجلّيها في مسرحيّاته، فلسنا نقّاداً مسرحيّين، ولسنا جهازَ رقابةٍ على مواد الأعمال الفنية، ولن نفعل كما فعلت بعضُ الجهاتِ الألمانيّة التي نجحت في إلغاءِ عرضِ مسرحيّة لهُ بسبب مزاعمَ حولَ محتواها. لكن كي لا نغمطَ وجدي معوّض حقّه، لا نُنكرِ أنّ له مواقفَ في إدانةِ حكومةِ اليمينِ المتطرّف الإسرائيلية، ورئيس الحكومةِ بنيامين نتنياهو، وحتى تواطؤ الرئيس الأميركي جو بايدن. لكنّنا نلحظُ من جانب آخر أنه لا يفوّت فرصة لـ «تلطيف» كلامه عبر إدانة بوتين، والرئيسُ الصيني، ولو من دون سياق، بينما لا يتفوّه بكلمةٍ حول النفاق الرسمي الألماني، أو الفرنسي، وازدواجيّة المعايير في التعاطي مع الحرب الروسية على أوكرانيا، والحرب الإسرائيلية على غزّة، ولا يدينُ إرسالَ كثير من الدول الأوروبيّة أسلحةً إلى الجيش الإسرائيلي، في عهد الحكومةِ الإسرائيلية المتطرّفة عينِها التي يدينها. أي جرأةٍ هذه؟ وأي اتساقٍ في المعايير؟ كما كان لافتاً في مقالٍ لهُ في صحيفةِ «ليبراسيون» بعد السابع من أكتوبر 2023 مبالغتُه في شيطنةِ «حماس»، واعتبارُ اليهود مهدّدين، فيما يعلمُ جيّداً تفوّقَ آلة الحرب الصهيونيّة، ووحشيّتَها، واحتكار الكيان الإسرائيليّ التحدّث باسم يهود العالم، رغمَ اعتراضِ بعضِهم على جرائمِه وإدانتِهم لهُ من منطلقاتٍ عقائديّة يهوديّة، أو من منطلقاتٍ حقوقيّة وإنسانيّة وسياسيّة.

وهنا نسألُ وجدي معوّض: لماذا لا تكونُ مثل بعض هؤلاءِ اليهودِ الشّجعان، فتكتبَ مقالةً مخصّصةً لإدانةِ جريمةِ الإبادة الإسرائيليّة؟ ولماذا لا تقاطعُ الكيانَ الإسرائيليّ، وقد فعلَ هذا إيتاي تيران قبل سنوات، وهو أحد أشهرِ الممثّلين المسرحيّين والمخرجين الإسرائيليّين؟ وكما فعلَ هذا كثيرٌ من المثقّفين والفنّانين العالميّين، ومن أبرزِهم بيتر بروك الذي رفضَ إقامةَ مسرحيّته في مسرح «كاميري» في تل أبيب، وهو المسرح عينِه الذي أقمتَ مسرحيّتَك فيه، وتياغو رودريغز مدير المسرح الوطنيّ في لشبونة الذي يؤيّد الضغطَ على الكيانِ الإسرائيليّ عن طريقِ المقاطعة، كما حصل في جنوب أفريقيا. ونستكملُ أسئلتَنا لوجدي معوض: هل تنحصرُ مشكلتُك مع الكيانِ الإسرائيليّ في تطرّف حكومته؟ ورئيسِها؟ مثلما يمكنُ لأيّ شخص أن يكونَ لديهِ مشكلة مع أيّ حكومةٍ تنحو منحى التطرّف، في أيّ دولة شرعيّة؟ هل تكنّ عداء لهذا الكيان، وجيشِه المجرم، ومؤسساته المتواطئة مع آلة الحرب والإبادة؟

أنت حرٌّ في مواقفك وللناس الحقّ في الاعتراض عليها بكل الوسائلِ السلميّة. لا تستطيعُ أن تمنعَ مساءلةَ الناس لك ودعوتَهم إلى مقاطعتِك، ولا أن تتجاهلَ قانون بلدٍ لا زلت تحملُ جنسيّته. تريدُ أن تقدّم عروضاً في لبنان الذي يتعرّض جزءٌ منه لقصفٍ إسرائيليّ، ولا تبالي بأصواتِ المعترضين على تقديمِ مسرحيّتك في تل أبيب، وعلى تمويل جهةٍ رسميّة إسرائيليّة لمسرحيتك... هل هذه هي الجرأة؟ كلّنا طيور... فلنُحسنْ اختيارَ سربِك، أو فلنُغرّد حقّاً خارجَ السرب!

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 15 نيسان 2024 العدد 5176

رحيل

شيرين سيف النصر... وداعاً حسناء التسعينيات

القاهرة ـ **لبنى سليمان**

في هدوء يتناسب مع احتجابها عن الأضواء في السنوات الأخيرة، رحلت أوّل من أمس السبت الممثلة المصرية شيرين سيف النصر (1967 ـ 2024)، موصيةً بعدم تغطية جنازتها إعلامياً. وصية التزمت بها أسرتها، وفقاً لما أعلنه شقيقها شريف عبر فايسبوك، فيما قال مدير أعمالها خالد محي الدين في تصريحات تلفزيونية أنّه من المنتظر إقامة العزاء غداً الثلاثاء في أحد مساجد الجيزة، مشدداً على أنّ الراحلة لم تكن تعاني من أي أزمة صحية كبيرة، إذ أصيبت بانخفاض في ضغط الدم خلال الأيام الأخيرة قبل تدهور حالتها صباح السبت ومفارقتها الحياة سريعاً.

سيف النصر المولودة لأب مصري من أثرياء محافظة المنيا وأم فلسطينية، نشأت في باريس ودخلت المجال الفني في أواخر ثمانينيات القرن الماضي بعدما اكتشفها الصحافي والرسام والمخرج يوسف فرنسيس، لتحقق قفزات هائلة في التسعينيات وتصبح من نجمات الصف الأوّل وهي بعد في بداية عمرها المهني، إذ وقفت أمام عدد من النجوم الكبار، أبرزهم إطلاقاً عادل إمام الذي قدّمت معه فيلمَي «النوم في العسل» (1996 ـ إخراج شريف عرفة) و«أمير الظلام» (2002 ـ إخراج رامي إمام). كما وقفت أمام أحمد زكي في «سواق الهانم» (1994 ـ إخراج حسن إبراهيم). وعلى مستوى الدراما التلفزيونية، جسدت دور حبيبة حسين فهمي في الجزء الثاني من مسلسل «المال والبنون» (1995 ـ إخراج مجدي أبو عميرة). خلال المدة نفسها، قدمت مسلسلات كثيرة إلى جانب الفوازير، فيما يعدّ «ومن الذي لا يحب فاطمة» (1996 ـ إخراج أحمد صقر) أنجح أعمالها على الشاشة الصغيرة إطلاقاً، قبل أن ترتبط عاطفية بشخصية سعودية أثارت ضجة كبيرة عام 1997 وكانت حديث الشارع المصري آنذاك، ليتم بعدها إعلان زواجها رسمياً منه واعتزالها الأضواء. أمر كان يتكرر مع كل نجمة ترتبط بشخصية خليجية في ذلك الحين. وبعد غياب أربع سنوات تقريباً، عادت في وقت تبدّلت فيه الظروف. تزوجت لأشهر عدّة من المطرب مدحت صالح قبل أن تعاود الاختفاء مجدداً، ويصبح ظهورها نادراً وعلى فترات متباعدة، ثم ترتبط بزوجها الثالث والأخير وهو طبيب من خارج الوسط الفني.

طوال السنوات الأخيرة، كان اسم سيف النصر يعود كل مدة للظهور مع انتشار صور لها تظهر ملامح تقدّمها في العمر، كما حاول عدد من البرامج التلفزيونية، ومن بينها «معكم منى الشاذلي»، تحقيق سبق صحافي باستضافتها بعد غياب طويل، ولكنها باءت جميعاً بالفشل أمام صلابة موقفها بعدم العودة إلى الواجهة، مؤكدةً للوسطاء بأنّه ليس لديها أي جديد لتقوله. هكذا، رحلت كاتمةً شهادتها على ما جرى في نهاية التسعينيات وكواليس ابتعادها عن التمثيل، وإن كان ابتعاداً لم يقلّل أبداً من شعبيتها، ليأتي خبر رحيلها المفاجئ تأكيداً لعبارة ردّدها الجمهور كثيراً: «من الذي لا يحب شيرين سيف النصر؟».

على بالي

أسعد أبو خليل

بعض نقاط الحديث الواردة من مطبخ الدعاية الخليجي - الإسرائيلي المشترك، والمُسرَّب إلى الإعلام العربي:

1) هذه مسرحيّة. اتُّفق تحت الطاولة وليس من أذى على قلب إسرائيل.

2) إيران أبلغت إسرائيل بموعد إطلاق الصواريخ والمسيّرات كي تحميها (طبعاً، الحقيقة أنّ أميركا هي التي رصدت الإطلاق وسرّبت إلى الإعلام وأبلغت إسرائيل).

3) ما هذا؟ كان الغرب في حالة تعاطف عارمة مع الشعب الفلسطيني على مدى ستّة أشهر، وكان حلف الأطلسي على وشك إرسال قوّات عسكريّة لحماية غزة من بطش إسرائيل، وأتت إيران كي تعطّل مسيرة التعاطف مع غزة. إنّها لمؤامرة لتحويل الأنظار الغربيّة الحنونة عن غزة.

4) هذه المسيّرات استغرقت ساعات طويلة للوصول، ما أعطى إسرائيل وقتاً للنزول إلى الملاجئ. كان بمستطاع إيران أن تعجّل في مسير المسيّرات عبر الوقود النووي.

5) ما هذا؟ لماذا ردّت إيران على إسرائيل فيما كان عليها عرض الأمر على الجامعة العربيّة التي تقوم بعمل «جبّار» (بحسب وصف مارك ضو) في الحرب على غزة؟ ومعاهدة الدفاع العربي المشترك أثبتت جدواها في مقارعة إسرائيل.

6) لقد نجحت إسرائيل مع حلفائها في إسقاط 99 في المئة (نفس رقم فوز طغاة العرب الجمهوريّين، يا للصدفة!) من المسيّرات، وهذا يعني أنّ إسرائيل لم تتضرّر أبداً، بل على العكس فإنّ المسيّرات كانت محمّلة بالفستق والسجّاد العجمي لمصلحة المجتمع في إسرائيل. (في عام 1991، زعمت أميركا وإسرائيل أنّ بطارية صواريخ الباتريوت أسقطت أكثر من 95 في المئة من صواريخ سكود من العراق، لكن دراسة لجامعة «إم آي تي» فيما بعد أثبتت أنّ الرقم الحقيقي أقل من 10 في المئة وقد يكون صفراً).

7) كان الاتفاق الإبراهيمي التطبيعي بين دول الخليج يعمل على تحرير فلسطين بهدوء (هذه نظريّة لمارك ضو أيضاً)، وكانت السعوديّة على وشك تحرير القدس إلى أن أتت إيران وأوعزت إلى حماس بهجوم طوفان الأقصى.

8) هذا موقف لمارتن إنديك (من أقطاب اللوبي الإسرائيلي النافذين والذي أسّسَ الذراع الفكريّة للوبي، المعروفة بـ «معهد واشنطن»): أليس حراماً المجازفة بحياة العرب في داخل فلسطين 1948؟ ارحموهم.

المفكرة

شربل نحاس: المنطقة إلى أين؟

■ في إطار الفعاليات المنوّعة التي يحرص على استضافتها في المدة الأخيرة بهدف مؤازرة غزّة وأهلها بشتّى الطرق، يحتضن «مسرح المدينة»، غداً الثلاثاء محاضرة للوزير اللبناني السابق شربل نحاس (الصورة). النشاط الذي يجري بالتعاون مع «الدولية للمعلومات»، مرتبط بالواقع المحلّي الاقتصادي والسياسي المعقّد. إذ يجيب رئيس حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» عن مجموعة من الأسئلة الملحّة أبرزها: «ماذا حدث؟»، و«ماذا يحدث؟»، و«ماذا يمكننا أن نفعل؟»...

محاضرة لشربل نحاس: غداً الثلاثاء. الساعة السادسة والنصف مساءً. «مسرح المدينة» (بناية السارولا ـ الحمرا/ بيروت). الدعوة عامة. للاستعلام: 01/753010

توفيق فرّوخ... «الأناقة الجامحة»

■ يدعو «نادي لكلّ الناس»، غداً الثلاثاء إلى حضور احتفال إطلاق «الأناقة الجامحة» للمؤلّف الموسيقي وعازف الساكسوفون توفيق فرّوخ (الصورة)، في «ملتقى السفير» في الحمرا. يأتي العمل الجديد بعد خمس سنوات من صدور «مدن لا مرئية»، وتعود قصته إلى عام 2017 عندما ألّف فروخ «على حدود الأشياء» الذي كُتب لأوركسترا سيمفونية وفرقة جاز رباعية، نفذته «الأوركسترا السيمفونية الوطنية اللبنانية» بقيادة المايسترو الفرنسي ألكسندر بيكيون في بيروت في 2018. هكذا، بدأ المشروع النابع من رغبة المؤلّف في إنتاج عمل يخدم الموسيقى الأوركسترالية والمفهوم الجمالي والعلمي للفن. وفي ظل جائحة كورونا، أصبح الوقت متاحاً لتوفيق فرّوخ لوضع مؤلفات جديدة، قبل أن يتبلور العمل المكوّن من أربع رباعيات: رباعية الآلات الوترية، ورباعية الآلات النحاسية، ورباعية الآلات الهوائية، ورباعية الآلات الإيقاعية. اجتمع الموسيقيون حينها في باريس لتسجيل سلسلة مقطوعات مهداة إلى عدد من الأصدقاء والمؤلفين... يقول فروخ: «مع رحيل جوزيف صقر غاب البريق من العين. تغيّر إيقاع القلب مع موت بسام سابا. لهاث واختناق لغياب عماد الشامي»... «الأناقة الجامحة» هي أسطوانة تكشف بتواضع عن الجمال الرصين والمستمر لرحلة عظيمة خارج الزمن والموضة».

إطلاق «الأناقة الجامحة»: غداً الثلاثاء. الساعة السادسة مساءً. «ملتقى السفير» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 03/888763

الهجرة أو البقاء... قصة «إبريق الزيت»

■ غداً الثلاثاء وبعد غدٍ الأربعاء، سيكون الجمهور على موعد مع مسرحيّة «إبريق الزيت» (كتابة وإخراج مايا سبعلي/ الصورة)، في «مترو المدينة». تقرّر فتاة العودة من فرنسا إلى لبنان لتأسيس عائلة مع خطيبها، بينما ينتظر هو فرصة العودة معها إلى بلاد الغربة والحصول على الجنسيّة الفرنسيّة. تطرح المسرحيّة موقفين مختلفين حول الهجرة والتمسّك بالوطن. تسع شخصيّات من واقع العاصمة، قصّتها مثل قصّة «إبريق الزيت»، إذ لا يعلم أيّ منها إن كان عليه البقاء أو الرحيل، فيما يسود الانتظار!

«إبريق الزيت»: غداً الثلاثاء وبعد غدٍ الأربعاء. الساعة الثامنة مساءً. «مترو المدينة» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 03/153772

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
03 / 828381 ـ 01 /666314 ـ 15
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com